وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

محاضرات في نظرية السياق

مطبوعة بيداغوجية موجهة إلى طلبة السنة أولى ماستر

تخصص نقد حديث ومعاصر

إعداد الدكتورة :علية بيبية

السنة الجامعية

2021-2020

بسم الله الرحمن الرحيم

السداسي: الأول

الوحدة: الأساسية

المادة: نظرية السياق

الأرصدة:4

المعامل:2

محتوى المادة: (اختيار نصوص شعرية للتطبيق)

1- مدخل:

-أهمية السياق

- مفهوم السياق

2- السياق والمعنى

3- السياق والتركيب

4- السياق والمرجع

5- السياق عند البلاغيين العرب

6- السياق عند الأصوليين

- السياق في الدراسات الغربية:

8- في التداولية (فرنسواز أرمينكو- أوستين)

9- في تحليل الخطاب (فان دايك)

10- في جماليات التلقي (ياوس- آيزر- إيكو)

11- السياق عند العرب المحدثين

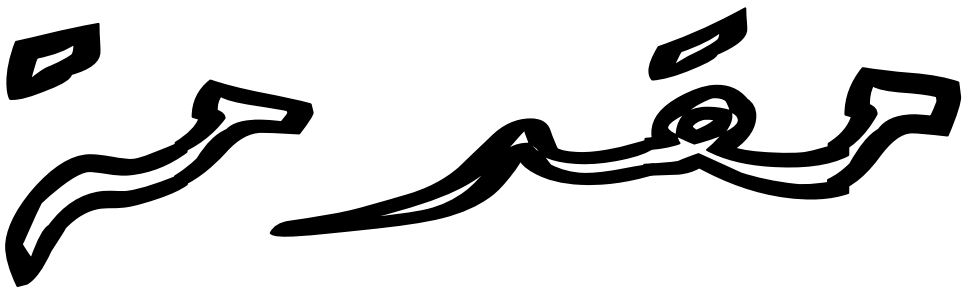

تعد نظرية السياق أحد أهم النظريات التي تناولت المعنى من جانبه اللغوي، وغير اللغوي، فهي بذلك تركز على استعمالاته في سياقات متعددة، وتندرج هذه النظرية ضمن نظريات المعنى التي تناولها علم الدلالة، إلى جانب نظرية الحقول الدلالية ونظرية التحليل المكوناتي وغيرها .

ولهذه النظرية أهمية بالغة في تحديد مسار المعنى، لأن الكلمة تحقق حضورها بفضل السياق، وعلى هذا الأساس ارتأيت أن أقدم مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة أولى ماستر تخصص نقد حديث ومعاصر موسومة بـــ: محاضرات في نظرية السياق بعد تجربة في تدريس هذا المقياس لمدة ثلاث سنوات، وقد قدمتها وفقا للبرنامج المقرر والمفردات المقررة التي اعتمدتها الجامعة .

وتشمل هذه المطبوعة البيداغوجية على أحد عشر محورا في نظرية السياق، حيث تناولت في مجملها قضايا هذه النظرية ومبادئها وتصورها عند القدماء والمحدثين وأهم أعلامها، وأهميتها في سياق اللغة والنقد .

أما المحاضرة الأولى فقد كانت موسومة بمفهوم السياق وأهميته، تعرضت فيها إلى مفهوم السياق من الناحية اللغوية والاصطلاحية، مع بيان أنواعه الأربعة وهي السياق اللغوي والسياق النفسي والسياق الاجتماعي و سياق الموقف، مع ذكر أهمية السياق في تحديد المعنى مذيلا بنموذج تطبيقي حول أهمية السياق في بيان الترادف.

أما المحاضرة الثانية فكان عنوانها بالسياق والمعنى تناولت فيها مفهوم المعنى وعلاقته بالسياق، وكذلك أنواع المعنى وطبيعته من حيث الإفراد والتركيب.

أما المحاضرة الثالثة فقد كان عنوانها السياق والتركيب تناولت فيها مفهوم التركيب وعلاقته بالسياق من حيث التقديم والتأخير والذكر والحذف مع التمثيل بآيات قرآنية ليتمكن الطالب من معرفة آليات التطبيق.

وتطرقت في المحاضرة الرابعة إلى السياق والمرجع، وتناولت فيها مفهوم المرجع وأنواعه بحسب المرجعيات اللسانية والتداولية كالإحالات النصية والإشاريات التي تساهم في تماسك النص.

وفي المحاضرة الخامسة والتي عنوانها :السياق عند البلاغيين، حاولت الوقوف عند أهم الرواد الذين أصلوا لهذه النظرية من خلال دراستهم لسياق المقام ومقتضى الحال مع اختيار نصوص تطبيقية جسدت معالم هذين المصطلحين في القرآن الكريم والشعر العربي.

أما المحاضرة السادسة فقد تناولت السياق عند الأصوليين وذلك باعتمادهم على النص القرآني والحديث النبوي في استنباطهم للظواهر السياقية، وتأكيدهم على أسباب النزول الذي يكشف مقام الآية القرآنية، ومعرفة السابق واللاحق في الكلام واعتماد القرينة كدليل على كشف السياق.

أما المحاضرة السابعة فقد عرجت فيها إلى السياق في الفكر اللساني الحديث، بداية من دوسوسير الذي ركز على السياق اللغوي من خلال تركيزه على مفهوم القيمة ومفهوم النظام، ووصولا إلى فيرث وهو مؤسس هذه النظرية في مدرسة لندن الذي يقر بأهمية السياق الاجتماعي في تحديد المعنى، وعناصره التي تتشكل من المتكلم والسامع والمكان والزمان وغيرها .

أما المحاضرة الثامنة فقد تطرقت فيها إلى علاقة السياق بالتداولية، من خلال دراسة لكتاب المقاربة التداولية لفرنسواز أرمينكو الذي تطرقت فيه إلى الأسس التي ترتكز عليها المقاربة التداولية، وكذلك تطرقت إلى نظرية أفعال الكلام عند اوستن بحكم علاقة أفعال الكلام بالسياق.

وتطرقت في المحاضرة التاسعة السياق وتحليل الخطاب، من خلال نظرة فانديك لضروب السياق وتقسيماته إلى سياق تداولي وفعلي وإدراكي .

واشتملت المحاضرة العاشرة علاقة السياق بنظرية التلقي، والعلاقة بين النص والمبدع والمتلقي.

وآخر محاضرة كان عنوانها السياق عند العرب المحدثين، تطرقت فيها إلى التفكير اللغوي السياقي عند مجموعة من اللسانيين العرب، أبرزهم تمام حسان وكمال بشر ومحمود السعران الذين تبنوا النظرية السياقية من أستاذهم فيرث، وعرضوا مبادئها وأولوها أهمية قصوى في جميع مجالات اللغة.

وقد اعتمدت على مجموعة من المصادر والمراجع لتدعيم هذه الدروس وتوجيه الطلبة للاستزادة منها في بحوثهم ودراساتهم وأعمالهم الموجهة نذكر منها:نظرية السياق بين القدماء والمحدثين لعبد النعيم خليل، وكتاب دلالة السياق لردة الله الطلحي، وكتاب نظرية السياق دراسة أصولية لنجم الدين قادر، وعلم الدلالة أحمد مختار عمر، وكتاب السياق والنص الشعري لعلي آيت أوشان وغيرها كثير.

وفي الأخير آمل أن يستفيد طلبتنا من ثمرة هذا المجهود، وأسأل الله التوفيق لنا ولهم.

المحاضرة الأولى

مفهوم السياح وأهميته

المحاضرة الأولى: مفهوم السياق وأهميته

تعد نظرية السياق إحدى النظريات التي تناولت المعنى من جميع جوانبه المركزية والثانوية، فالسياق بأنواعه المعروفة من العناصر الأساسية التي توجه مسار المعنى، لأن الكلمات تختلف دلالتها في أكثر من موضع، والذي يحدد موضعها ودلالتها هو السياق.

مفهوم السياق:

أ- لغة: جاء في لسان العرب مادة (س.و.ق): «ساق الإبل وغيرها يسوقها سوقا وسياقا، وهو سائق وسواق (شدد للمبالغة)، قال تعالى: ﴿وَجَآءَتۡ كُلُّ نَفۡسٖ مَّعَهَا سَآئِقٞ وَشَهِيدٞ ۝٢١﴾ [ق/21] وقيل التفسير سائق يسوقها إلى محشرها وشهيد يشهد عليها بحملها، وقد انساقت الإبل وتساوقت إذا تتابعت»[1].

وجاء في أساس البلاغة للزمخشري «ساق النعم، فانساقت وقدم عليك بنو فلان فأفدتهم خيلا وأسقتهم إبلا، ومن المجاز ساق الله إليك خيرا وساق إليك المهر، وساقت الريح السحاب وساق الحديث أحسن سياق، وجئتك بالحديث على سوقه أي على سرده»[2].

من خلال هذه المعاني اللغوية لكلمة السياق تتيح وقعها تحمل معنى التتابع والسير والانتظام في قطيع واحد، أما إذا تعلق الأمر بسياق الكلمات فمعنى ذلك أننا نعني تتابعها وسردها في جملة أو عبارة.

ب- اصطلاحا:

لقد تعددت المفاهيم الاصطلاحية لمصطلح السياق حسب الاتجاهات والمرجعيات الفكرية من جهة، وحسب أنواع السياق من جهة أخرى.

1- ابن منظور: لسان العرب، دار صادر بيروت (مادة س و ق)

2- الزمخشري: أساس البلاغة، دار الكتب العلمية، لبنان ط1، 2007 مادة (سوق)

وأبرز هذه التعريفات تعريف عبد الفتاح البكراوي الذي يعرف السياق بأنه: «ما يحيط بالوحدة اللغوية المستعملة في النص، كما يعني قيود التوارد المعجمي، ويعني كذلك النص اللغوي الذي يتسم بسعة نسبية ويؤدي معنى متكاملا، سواء أكان ذلك النص مكتوبا أو ملفوظا ويعني أيضا الأصول والموافق الخارجية ذات العلاقة بالكلام»[(1)].

ويعرفه فريد عوض حيدر بأنه: «علاقة لغوية وخارج نطاق اللغة يظهر فيها الحدث الكلامي»[(2)].

من خلال هذين المفهومين يتبين لنا أن السياق هو المحيط اللغوي الذي يسبق وحدة لغوية معينة داخل اللغة وخارجها، كما أن السياق بنوعيه (اللغوي وغير اللغوي) يحدد مسار النص أو الخطاب وفقا لنسقه وطبيعته.

أنواع السياق:

يحدد علماء نظرية السياق أربعة أنواع منه وهي: السياق اللغوي والسياق العاطفي، والسياق الاجتماعي وسياق الموقف.

1- السياق اللغوي: يعرف أولمان السياق اللغوي بأنه: «النظم اللفظي للكلمة وموقعها من ذلك النظم»[(3)]، ثم يضيف قائلا: «أن السياق على هذا التفسير ينبغي أن يشتمل -لا الكلمات والجمل الحقيقية التابعة واللاحقة فحسب- بل واللفظة كلها والكتاب كله، كما ينبغي أن يشمل -بوجه من الوجوه- كل ما يتصل بالكلمة من ظروف وملابسات»[(4)].

ويعرف السياق اللغوي أيضا بأنه: «الموقع الذي ترد فيه اللفظة في الجملة أو هو الأسلوب الذي ترد فيه اللفظة فتكتسب توجيها دلاليا من ذلك الأسلوب، وقد ترد في سياق آخر فتكتسب دلالة أخرى»[(5)].

1- عبد الفتاح البركاوي، دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث، دار المنار، القاهرة، ط01، 1991، ص 45.

2- فريد عوض حيدر: علم الدلالة، مكتبة الآداب واللغات، ط01، 2005، ص 157.

3- ستيفين أولمان: دور الكلمة في اللغة، تر: كمال بشر، مكتبة الشهاب، (د.ط)، (د.ت)، ص 57.

4- المرجع نفسه، ص 57.

5- حسن حامد الصالح: التأويل اللغوي في القرآن الكريم، دار ابن حزم، بيروت، ط01، 2005، ص 103.

من خلال هذه المفاهيم يتبين لنا أن الوحدة اللغوية ترتبط فيها بيها فتشكل كل واحدة منها معنى محددا يفهم من خلال أداء المقال، وبالتالي معرفة دلالة الألفاظ على المعاني، فلهذه الوحدة اللغوية أو الكلمة معنى معجمي يتغير بتغير السياق وفقا للتركيب الذي تتجاور فيه الكلمة مع مثيلاتها.

فيغير معناها «فالسياق لا يقبلها مادة خام، لذلك لابد أن تصاغ في صيغة من الصيغ حسب متطلبات الكلام، وهذه الصيغة تضفي عليها معناها فيطرأ تعديل على المعنى الأصلي ثم يأتي دور النحو الذي يحدد موقعها من الكلام، فيضفي على معناها الجديد معنى آخر هو المعنى النحوي للجمل، أضف إلى ذلك المعنى الذي يقصده المتكلم من كلامه، هل استعمل اللفظ استعمالا حقيقيا أم مجازيا، هل يقصد المعنى أم معنى المعنى»[1].

كما يتعلق السياق اللغوي بورود الكلمة في المعجم، أي معنى الكلمة في العبارة أو في الجملة، ويتأسس ذلك على موقع الكلمات وما يسبقها ويلحقها، ويتجلى ذلك في العلاقات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية.

مثال ذلك كلمة ضرب التي تحمل معان متعددة تبعا لموقعها في الجملة: فهي تعني:

1-ضرب مدفعا بمعنى أطلقه.

2-ضرب النار بمعنى أشعل.

3-ضرب البوق بمعنى زمر.

4-ضرب على يديه بمعنى منعه.

5-ضرب كفا بمعنى لطمه[2].

1- محمد الهادي عياد: الكلمة في الدراسات اللسانية المقارنة، مركز النشر العلمي، منوبة، ط01، 2010، ص 128.

2- ينظر: عبد النعيم خليل: السياق بين القدماء والمحدثين، دار الوفاء والنشر، الاسكندرية ط01، 2007، ص 33.

وقد عرف الدكتور أحمد مختار عمر السياق اللغوي بقوله: «أما السياق اللغوي فيمكن التمثيل له بكلمة (good) الإنجليزية ومثلها كلمة حسن العربية أوزين العامية التي تقع في سياقات لغوية متنوعة وصفا لــ:

1- أشخاص: رجل، امرأة، ولد.

2- مؤقتة: وقت، يوم، حفلة، رحلة.

3- مقادير: ملح، دقيق، هواء، ماء.

فإذا وردت في سياق لغوي مع كلمة رجل كانت تعني الناحية الخلقية، وإذا وردت وصفا لطبيب مثلا كانت يعني التفوق في الأداء وليس في الناحية الأخلاقية، وإذا وردت وصفا للمقادير كان معناها الصفاء والتعاون وهكذا.

والملاحظ في هذه التعاريف أن الكلمة هي الموضع الذي يتحدد من خلاله السياق، لأن الكلمة هي اللفظة الموضوعة لمعنى، والسياق هو الذي سبق ذلك المعنى، كما أن الكلمة تعرف بالجمع بين معنى ما ومجموعة ما من الأصوات القابلة لاستعمال نحوي ما»[1].

معنى ذلك أن الكلمة تحدد بالنظر إلى موقعها في الترتيب، واستعمالها في تسلسل صوتي معين، والسياق هو الذي يحدد ذلك.

فالسياق النحوي يتكون من مستويين هما:

1- الكلمات المجردة باعتبارها مجموعة من الفونيمات المترابطة التي تعطي معنى معينا، بالإضافة إلى القواعد المنظمة لترتيب هذه الكلمات على مستوى التركيب من حيث التقديم والتأخير والزيادة والحذف.

2- الكلمات مرتبطة بأنواع من السياقات الصوتية، كالنغمة والتنغيم والنبر بحسب المعنى الدلالي الذي يتفق مع هذه الدلالات[2].

1- ينظر: عبد النعيم خليل: نظرية السياق بين القدماء والمحدثين، ص 34-35.

2- المرجع نفسه، ص 37-38.

وتندرج تحت هذا النوع من السياق عدة أنواع منها:

أ- **السياق الصوتي:** وهو سياق يهتم بدراسة الصوت داخل سياقه اللغوي من حيث كمية الهواء اللازمة لإنتاج هذا الصوت والجهر ودرجاته والهمس وسوى ذلك، كما يهتم بدراسة الفونيم الذي يعتبر المادة الأساس في قيم الدلالة بعده وسيلة مهمة لتوزيع الأصوات وفق محتواها الوظيفي، فقيمة الفونيم تكمن في مهمته الوظيفية وتأثيره داخل منظومة السياق(1).

وإذا ما تناولنا الفونيم وعلاقته بالسياق فإننا تفرد تعريفا لدانيال جونز الذي يرى بأن الفونيم :«أسرة من الأصوات في لغة معينة متشابهة الخصائص من الناحية الفونيتيكية، وكل صوت منها يوزع توزيعا تكامليا بمعنى أن لكل صوت منها يوزع توزيعا تكامليا بمعنى أن لكل صوت سياقا خاص لا يمكن أن يستعمل صوت آخر محله»(2).

ولتوضيح ذلك نقول أن نطق النون في اللغة العربية مثلا يتطلب أن تقوم أعضاء النطق في شكل عملية ميكانيكية بما يلي:

1-يلتقي مقدم اللسان بأصول الثنايا العليا.

2-يتراجع الطبق اللين قليلا إلى أسفل.

3-يمر الهواء من الأنف، ويمنع مروره من الفم نتيجة لالتقاء مقدم اللسان بأصول الثنايا العليا.

4-تذبذب الوتران الصوتيان، وعلى ذلك فهو صوت أسناني لثوي أنفي مجهور(3).

غير أنه لا تتحقق كل هذه الصفات لهذا الصوت في جميع الحالات، بل كثيرا ما نجد اختلافا بين نطق النون في موضع، ونطقها في موضع آخر، مثال ذلك كلمة "النار" التي

1- فاطمة الشيدي: المعنى خارج النص أثر السياق في تحديد دلالات الخطاب، دار نينوي دمشق، ط1، 2011، ص31-32.

2- ربيعة برباق: علم الأصوات دليل الطالب الجامعي، دار قانة باتنة، ط1، 2016، ص145.

3- ينظر: عبد النعيم خليل: نظرية السياق بين القدماء والمحدثين، ص 38.

وردت كثيرا في القرآن الكريم مثل قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّهُمْ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ ۝٦ ﴾ [غافر/06]، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ﴾ [غافر/46]، فنطق النون في كلمة النار في هاتين الآيتين تختلف كثيرا عن نطقها في الكلمة نفسها من قوله سبحانه ﴿وَإِذْ يَتَحَآجُّونَ فِى ٱلنَّارِ فَيَقُولُ ٱلضُّعَفَـٰٓؤُاْ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓاْ إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا نَصِيبًا مِّنَ ٱلنَّارِ ۝٤٧﴾ [غافر/47]، وعلى ذلك فالنون اصطلاح شامل يدخل خمسة عدد من الأصوات كالذي في بداية نحن، والذي قيل الثاء في (إن ثاب) وقيل القاف في (إن قال) مع اختلاف واضح بين هذه الأصوات في المخرج»[1].

ب- السياق النحوي:

لا يقتصر السياق النحوي على معرفة أحوال أواخر الكلمات من إعراب وبناء وحركات وغيرها، إنما يشير إلى دراسة الجمل من ناحية العلاقات السياقية، ولذلك فهو «شبكة من العلاقات السياقية التي تقوم كل علاقة منها عند وضوحها مقام القرينة المعنوية، وقد يعتمد وضوحها على التآخي بينها وبين القرائن اللفظية في السياق»[2].

وهذه العلاقات السياقية هي التي تحكم بناء الوحدات اللغوية داخل النص، تقوم على عنصرين هامين هما السياق الرأسي والسياق الأفقي وهذان المصطلحان ذكرهما الدكتور عيد بلبع في بيانه لأهمية السياق في بناء النص، فيقول في هذا الشأن: «يمكننا أن نقرر أنه ثمة سياقان لغويان تهتدي في تصنيفهما بمقولات السيميوطيقا وبخاصة السياق الرأسي، فهذان السياقان هما السياق الرأسي والسياق الأفقي، ومن الواضع أن السياق الأفقي هو ما يقصد به السياق اللغوي، اي أن النظرة إلى السياق اللغوي تكاد تكون قد انحصرت في المستوى الأفقي وهو العلاقات الداخلية بين العناصر اللغوية المكونة للجملة أو النص، أما

1- ينظر: عبد النعيم خليل: نظرية السياق بين القدماء والمحدثين، ص 38-39.

2- المرجع نفسه، ص 67.

السياق الرأسي فهو ما يتمثل في البحث في تاريخ الكلمة وما يسمونه نبش في ذاكرة العلامة وهو يفتح على ما لا حصر له في استعمالات سابقة للعلامة بأبعادها الحقيقية والمجازية»[1].

ج- السياق المعجمي:

وهو مجموعة العلاقات الصوتية التي تتضافر من أجل تخصيص الوحدة اللغوية ببيان دلالي معين يمنحها القدرة على التركيب وفق أنظمة اللغة المعنية، وهذه الوحدة تشترك في علاقات أفقية مع وحدات أخرى لانتاج المعنى السياقي العام للتركيب[2].

ويطلق على هذا النوع من السياق اللغوي بالسياق الدلالي «لأنه يركز على العلاقات البنيوية الأفقية التي تقوم في العبارة بين المفردات بوصف هذه الأخيرة وحدات معجمية دلالية لا بوصفها وحدات نحوية أو أقساما كلامية عامة»[3].

ب- السياق الصرفي:

وهو السياق الذي يهتم بدراسة المفردات، لا بوصفها صيغا أو ألفاظا فقط، وإنما بحسب مافيها من خواص تفيد في خدمة الجملة أو العبارة، فالسياق الصرفي لا يدرس الصيغ والعلامات متفردة بل مرتبطة بالكلمات من خلال سياق معين يؤدي إلى دلالة معينة[4].

وتساهم البنية الصرفية في الفروق الدلالية بين اسم الفاعل، واسم المفعول والمصدر مثال ذلك علم، عالم، تعليم، علامة، والاختلاف بين هذه الصيغ يحدده السياق.

2- السياق العاطفي: لهذا النوع من السياق مرادفات أخرى هي السياق النفسي، أو الانفعالي أو الوجداني، ويرتبط هذا السياق بالحالة العاطفية أو النفسية، فدلالة كل كلمة

1- عيد بلبع: السياق وتوجيه دلالة النص، دار بلنسية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2008، ص152-153

2- فاطمة: المعنى خارج النص، ص32.

3- جاسم محمد عبد العبود: مصطلحات الدلالة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2007، ص143.

4- ينظر: المرجع نفسه، ص142.

عند شخص تكون غيرها عند شخص آخر، ومختلفة عند شخص، وعلى الرغم من إشراك بعض الكلمات في الدلالة المركزية واختلافها في الدلالة الهامشية مثل الكره والبغض[1].

3- السياق الثقافي: وهو عبارة عن المحيط الثقافي أو الاجتماعي الذي يمكن أن تستخدم فيه الكلمة مثل (looking glass) التي تعتبر في بريطانيا علامة على الطبقة الاجتماعية العليا بالنسبة لكلمة (mirror) وكذلك كلمة (rich) بالنسبة لكلمة (wealthy)، وكلمة عقيلته تعد في العربية المعاصرة علامة على الطبقة الاجتماعية المتميزة لكلمة زوجته[2].

فاختلاف البنيات الثقافية في المجتمع يؤدي إلى اختلاف دلالات الكلمة والشيء نفسه بالنسبة للمشترك اللفظي (جذر)، حيث يتعدد معناه تبعا لتنوع العلوم واختلافها، فهذه الكلمة يختلف معناها عند الرياضي والمزارع واللغوي.

4- سياق الموقف:

يمثل سياق الموقف الإطار الخارجي الذي يحيط بالإنتاج الفعلي للكلام في المجتمع اللغوي[3].

ويعرف سياق الموقف بأنه البيئة غير اللغوية التي تستخدم فيها اللغة[4].

وأول من استخدم سياق الموقف هو مالينوفسكي ليشير إلى الأحداث والمواقف التي ينتج فيها النص، ويؤكد أن الفهم الحقيقي للكلمات مستمد من الخبرة الفعلية والمعرفة بمظاهر الواقع الذي تنتمي إليه تلك الكلمات[5].

1- ينظر: المرجع السابق، ص148.

2- ينظر: عبد النعيم خليل: نظرية السياق بين القدماء والمحدثين، ص92.

3- أحمد حساني: مباحث في اللسانيات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص158.

4- حسام أحمد فرج: نظرية علم النص، مكتبة الآداب القاهرة، ط1، 2007، ص24.

5- ينظر: المرجع نفسه، ص 25.

عناصر سياق الموقف:

يتكون سياق الموقف من عناصر متعلقة بالموقف الاتصالي الذي يحصل فيه الحدث الكلامي المرسل/ المرسل إليه، أو المتكلم / الكاتب والمستمع العادي والعلاقة بينهما والزمان والمكان ومجال الحديث.

1- المتكلم أو المرسل:

يعد المرسل عنصر الانطلاق، والأساس في عملية الاتصال في دورتها التخاطبية، فهو يمثل مصدر الرسالة والمنتج لها «ويأخذ عدة صور وفقا للمواقف التي هو فيها، فقد يكون شخصية أو هيئة أو جمعية أو مؤسسة »[1].

ويعتبر المرسل والمتكلم عنصرا فاعلا في المواقف الكلامي، ومعرفته في إنشاء الكلام العقلي يعين على فهم الحدث اللغوي، فلكل متكلم معجمه الخاص ومميزاته الصوتية الخاصة التي قد تميزه عن غيره من المتكلمين، فقد يتميز بنبرة صوتية خاصة أو نطق صوتي خاص لمفردة معينة في موقف معين، فدلالة الكلمة مرهونة بمكانة المتكلم وطريقة عرضه وانتمائه الاجتماعي.

2- المرسل إليه أو المستمع:

وتشكل الطرف الآخر من العملية الاتصالية، وهو الذي يجعل الدائرة تكتمل، وقد يكون جهة أو شخصا أو مجموعة توجه لها الرسالة قصد المشاركة في الخبرة أو تعديل سلوكاتها، «ولا تقاس عملية الاتصال بالمرسل بقدر ما تقاس بالمتصل سلوكيا لأن السلوك يعطي هذا المظهر والدليل على تحقيق الهدف»[2].

وأهم ما يجب مراعاته في شأن المخاطب:

1- عبد العزيز خواجة: أنماط العلاقات الاجتماعية في النص، دار صفحات للدراسات والنشر، دمشق، ط1، 2007، ص104.

2- المرجع نفسه، ص 112.

– **درجة الانتباه:** فالمخاطب بحكم ظروف الاستماع من جهة والضوضاء المحيطة، والشرود الذهني، عدم التركيز، يخضع النص لمبدأ استمرار الحديث والكشف عن استيعابه لدى المتلقي.

وقد يخضع فهم المخاطب من حيث التلقي الحسي أو البيئي إشارات لغوية تظهر في النص المنطوق –بشكل خاص– تأثيرا من حيث الإعادة والتكرار والتوافق أو الشرح (لفكر ما) في حالة عدم فهم المخاطب أو سوء فهمه.

وقد تحدث إيماءات وإشارات غير لغوية تحدث ذات الأثر في النص المنطوق من المتكلم وتبدي مواقف المخاطب من حيث الموافقة أو الاعتراض على المسموع تأثيرا في النص الحي، فكثيرا ما نرى المتكلم يسترسل في إلغائه نصا ما وتجد بين السامعين من يعترض صوتا موافقة أو مقاطعة[1].

– **جنس المخاطب:** حيث وجب معرفة جنسه لأنه يؤثر في فهم الخطاب، فمخاطبة الذكور تختلف عن مخاطبة الإناث، وبخاصة في المجتمعات التي تضع للأنثى مراسم خاصة في مخاطبتها، إضافة إلى أن محادثة المرأة تخضع لأدبيات خاصة لا تخضع لها محادثة الرجال من حيث انتماؤها النوعي[2].

– **المستوى الثقافي والاجتماعي للمخاطب:** يتجه بناء النص لمراعاة المخاطب ثقافيا واجتماعيا، وتخضع النصوص لاعتبارات ثقافة المخاطب ومستواه الاجتماعي فتحكم على النص بأنه ذو صفة فكرية أو ثقافية عليا أو دنيا بحسب ما يمكن تسميته بالنحوية الاجتماعية وهي الموائمة بين النص والمستوى الاجتماعي للمخاطبين[3].

1– ينظر: ردة الله الطلحي: دلالة السياق، مطبوعات جامعة أم القرى، ط1، 1424، ص 605 –606.

2– المرجع نفسه، ص 608.

3– المرجع نفسه، ص 608.

3- مجال الحديث:

إن الوقوف على الموضوع الذي يدور فيه الحديث يعيب كثيرا على فهمه النحوي «فمجال الحديث يتصل بالآثار المترتبة على الدور الذي يؤديه المتكلم مثل على ما كانت تدور اللغة التي استخدمت؟ ما التجربة التي يريد أن يعبر عنها؟ ما الذي يحدث من خلال اللغة؟ حيث يتضمن كل هذا الموضوع وكل ما يتصل به من أحداث»[1].

معنى ذلك أن مجال الحديث يعد بمثابة المرجع الذي يحيل على فهم الأحداث، يتنوع بحسب تعدد القنوات كالوسائل المكتوبة، والوسائل السمعية والوسائل الإلكترونية.

4-المكان والزمان: ويتعلقان بمقومات التواصل من جهة، وسياق الموقف من جهة ثانية، ويعد عنصر المكان فعالا مؤثرا في فهم معاني الكلمات باختلاف البيئات، ويتجلى دوره في معرفة مرجعية الألفاظ في ثقافة معينة مثال ذلك كلمة مرحبا في مصر ولبنان، تختلف من حيث مواقف الاستخدام بين المجتمعين، ومن ثم تختلف دلالتها الاجتماعية، فهي في لبنان تكون تحية عامة تقال في أي مكان، وهي في مصر تكاد تقتصر في استعمالها على تحية الضيف بقولها المضيف .

ويبدو المكان في النص بواحد من طريقتين من طريقة التفكير اللغوي «إحداهما بواسطة الظروف الدالة على المكان سواء أكانت جامدة أم مشتقة والآخر بواسطة أسماء المواقع الجغرافية كمكة والمدينة، ويمكن أن تسمى هذه الدلالة المكانية بالمكان المعجمي، أما الزمان فيبدو هو الآخر بواحد من طريقتين من طرق التعبير اللغوي: أحدهما بواسطة صيغ الأفعال المختلفة، وذلك هو الزمن الصرفي، وما يضام الأفعال من ضمائم الأدوات (كان وأخواتها، وحروف التنفيس وأدوات النصب والجزم، وكلا من الزمنين الصرفي النحوي يمكن أن يسمى الزمن التركيبي، ويضاف إلى هذين النوعين من الزمن التركيبي التعبير بأسماء الزمان المشتقة»[2].

1- عبد النعيم خليل: نظرية السياق بين القدماء والمحدثين، ص 87.

2- ينظر: ردة الله الطلحي، دلالة السياق، ص 620.

والآخر بواسطة الإعلام للأيام والشهور ويلحق بها التاريخ العددي الرقمي لأوقات الأحداث، ثم بالأحداث الكبرى المرتبطة بأزمان حدوثها(1).

وتتناول كتب اللغة في حديثها عن سياق الموقف محورين مهمين هما مجال الخطاب وأدوار الخطاب.

أما مجال الخطاب فهو يشير إلى نوع النشاط الذي يحدث والذي تساهم فيه اللغة من خلال دورها الفعال، كما أنه يشير إلى تلك العناصر التي تكون عملية الاتصال، وهو ما ذكرناه من عناصر سياق الموقف.

أما أدوار الخطاب فتتعلق بطبيعة المشاركين في الخطاب وحالاتهم، والعلاقات الدائمة والمؤقتة بينهم، وهي أيضا طبيعة العلاقات الاجتماعية المتصلة بالكلام، وتتجلى أدوار الخطاب في الأبعاد النفسية للمخاطب من حيث العلاقات بينهم كالمودة والسيطرة والقرب والصداقة، وكل هذه العلاقات تعكس على اللغة، فهناك لغة تعبر عن التعالي بين الحاكم والمحكوم والشيخ والتلميذ، وهناك لغة أخرى تعكس دراسة القرب بين الأصدقاء(2).

أهمية السياق:

لقد ذكرنا سابقا أن السياق هو حدث يتم داخل أو خارج نطاق اللغة، ولذلك فهو يخلق قيمة حضورية للمعنى ويوضحه ويحدده، فالكلمة لا معنى لها وهي خارج السياق ويكتسي السياق أهمية بالغة، ويؤدي دورا فعالا في تحديد المقصود من فهم اللغة والكلام أو النص أو الخطاب، وتظهر أهميته في جوانب عدة نذكر منها:

1- تحديد دلالة الكلمة:

من الصعب إعطاء تعريف جامع للكلمة، وذلك نتيجة تعدد مشاربها وهيئتها، فمن اللغويين من يقتصرون على الجانب الصوتي في تعريفها، ومنهم من يركز على أساس

1- ينظر: المرجع السابق، ص 622.

2- ينظر: حسام أحمد فرج، علم النص، ص 28.

استعمالها في سياق معين، ومن أهم المفاهيم التي سيقت لهذا المصطلح أن الكلمة: «أصغر وحدة صوتية متتابعة لا يمكن أن ترتبط بأي وحدات أخرى»[1]. أو أنها أيضا: «جزء من الحديث الكلامي له صلة بالواقع الخارجي عن اللغة، ويمكن اعتبارها وحدة غير قابلة للتقسيم، و يتغير موضعها بالنسبة لبقية الحدث الكلامي»[2].

أما علماء المعاجم فقد خالفوا اللغويين في ذلك وركزوا على أهميتها في العمل المعجمي، وانصرفوا إلى تحديد ماهيتها من الناحية العملية، وانطلقوا من مفهوم الكلمة كما يتصورها كل شخص قادر على التحكم في لغته، وقالوا «أن كل إنسان يعرف على الأقل من الناحية العملية ما هي الكلمة وما هي الجملة، حتى لو لم يكن في مقدوره وضع تعريف نظري وعلمي لها»[3].

فالشخص الذي لا يعرف مثلا شيئا عن علم اللغة ويتمتع بقدر معقول من التحكم في لغته، دون يفهم بلا شك معنى جملة مثل: من فضلك أعطي هذا الكتاب الضخم، سيفهم مثلا أن الموقف هنا يتصل على الأقل بشخصين، وبشيء محدود ورغبة في طلب هذا الشيء، لكي يوضع بين يدي الناطق بهذه الجملة، كما سيفهم أن هذا المتكلم على درجة من حسن الخلق والتهذيب، لأنه استعمل عبارة مثل "من فضلك" كما سيفهم كذلك أن كل جزء من هذه الجملة مركبة من أجزاء، فكلمة كتاب تدل على شيء أو نوع محدد من الأشياء، كذلك كلمة ضخم تستعمل في وصف شيء ما، أو أشياء محددة ينطبق عليها هذا الوصف، وهي في الجملة السابقة تصف نوعية الشيء المطلوب وهو الكتاب، كما تصف كلمة "أعطي" الحدث المطلوب [4].

1- حلمي خليل: الكلمة دراسة لغوية معجمية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ط1، 1998، ص 17 .

2- المرجع نفسه، ص 17.

3- ينظر: حلمي خليل، الكلمة دراسة لغوية معجمية، ص 17.

4- ينظر: المرجع نفسه، ص 19.

وهنا تظهر أهمية السياق في تحديد دلالة الكلمة سواء أكان لغويا، أم غير لغوي فهو يحدد دلالة الكلمة المستعملة في سياق الجملة، ويحدد العلاقة بين المتكلم والمخاطب، من حيث تلقي الرسالة وفهمها والملابسات المحيطة بها.

ودلالة الكلمة لا تأتي من معناها المعجمي فحسب بل تكسب ظلالا من المعنى يحددها السياق اللغوي الذي ترد فيه، محكوما بالسياق الحالي وما يدور في حيثياته.

وفي ذلك يقول فندريس: «الذي يعين قيمة الكلمة في كل الحالات، إنما هو السياق، إذ أن الكلمة توجد في كل مرة تستعمل فيها في جو يحدد معناها تحديدا موقتا والسياق هو الذي يفرض قيمة واحدة يعينها على الكلمة بالرغم من المعاني المتنوعة التي في وسعها أن تدل عليها، والسياق أيضا هو الذي يخلص الكلمة من الدلالات الماضية التي تدعها الذاكرة تتراكم عليها وهو الذي يخلق لها قيمة حضورية»[1].

من خلال هذا القول يتبين لنا أن السياق يخرج الكلمة من عالمها الساكن إلى عالمها المتحرك من خلال تفاعلها مع الجمل السابقة واللاحقة.

2- تحديد دلالة الترادف والمشترك اللفظي:

يساهم السياق في التمييز والتحديد لدلالة الألفاظ المترادفة، والدليل على ذلك أن هذه القضية كانت محل دراسة عند علمائنا القدامى ونذكر على سبيل المثال سيبويه التي تعرض إلى هذه القضية في باب "هذا باب اللفظ للمعاني" فيقول: «اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين نحو: جلس، ذهب، واختلاف اللفظين والمعنى واحد نحو ذهب وانطلق، واتفاق اللفظين والمعنى مختلف كقولك وجدت عليه من الموجدة، ووجدت إذا أردت وجدان وأشباه هذا كثير»،[2] وكما يحدد السياق الملامح الدلالية الدقيقة للمرادفات، ويستدل على ذلك في الفرق بين كلمتي آتي وأعطى واختلاف سياقهما في بعض الآيات من القرآن الكريم.

1- فندريس: اللغة، تر: عبد الحميد الدواخلي، منشورات الأنجلو مصرية، ط1، 2010، ص128.

2 سيبويه: الكتاب، ج1، ص 24.

«فالإنشاء والإعطاء في اللغة مترادفان، فقد صدرت المعاجم الأشياء بالإعطاء، وأما في الاستعمال القرآني للكلمتين فثمة فروق دقيقة بينهما تلمحها من المقارنات التالية:

* لم يستعمل الإيتاء إلا للشيءالكثير والعظيم الشأن كالملك والحكمة والرحمة والخير والقرآن العظيم، ومن ذلك نذكر سياقهما في هذه الآيات: قال الله تعالى: ﴿وَقَتَلَ دَاوُۥدُ جَالُوتَ وَءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [البقرة/251]، وقوله تعالى: ﴿يُؤْتِى ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِىَ خَيْرًا كَثِيرًا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٢٦٩﴾﴾[البقرة/269].

بينما قد يكون الإعطاء للشيء القليل نحو قوله تعالى: ﴿وَأَعْطَىٰ قَلِيلًا وَأَكْدَىٰٓ ﴿٣٤﴾﴾ [النجم/34].

ولم يرد العطاء دالا على الشيء الكثير إلا مقيدا بما يدل على الكثرة، كما في قوله الله عز وجل: ﴿كُلًّا نُّمِدُّ هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ مِنْ عَطَآءِ رَبِّكَ ۚ وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا ﴿٢٠﴾﴾ [الإسراء/20]، فإضافة العطاء إلى الله ونفي الحظر عنه يقيد كثرة هذا العطاء، وكذا قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ﴿٥﴾﴾ [الضحى/05]، حيث أسند فعل الإعطاء إلى الله، كما وصف المعطى بالرضا بهذا العطاء»(1).

ونخلص مما سبق أن الكلمتين (آتى، أعطى) بينهما تقارب دلالي حيث يشتركان في معنى بذل الشيء، لكن كل منهما يختص بملامح دلالية تميزه.

فالإيتاء لا يكون إلا للشيء الكثير والعظيم، بينما قد يكون الإعطاء للشيء القليل أو الزهيد، إلا إذا قيد فيما يدل على الكثرة.

والإيتاء فيه قوة لأنه لا يتوقف على قبول، بينما الإعطاء تتوقف على القبول.

والإيتاء لا يكون إلا في رضا وطيب نفس، بينما قد يكون الإعطاء عن كره(2).

1- ينظر: محمد محمد داود: معجم الفروق الدلالية في القرآن الكريم، دار غريب، القاهرة، ط1، 2008، ص 28.

2- المرجع نفسه، ص 29.

3- تحديد دلالة الخبر والطلب:

أ/ الخبر:

للخبر مفاهيم متعددة ذكرها أحمد مطلوب في معجمه الموسوم بمعجم المصطلحات البلاغية وتطورها، ومن أهم التعاريف الذي ذكرها: «أن الخبر ما أتاك من نبأ عن من تستخبر والخبر ما جاز على قائله التصديق والتكذيب، وهو القول المقتضي بتصريحه نسبة معلوم إلى معلوم بالنفي أو بالإثبات»(1).

والخبر ثلاثة أضرب:

الأول: الابتدائي: وهو الخبر الذي يكون خاليا من المؤكدات، لأن المخاطب خالي الذهن من الحكم الذي تضمنه ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾ [الأنبياء/63].

الثاني: الطلب: وهو الخبر يتردد المخاطب فيه ولا يعرف مدى صحته نحو قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالُواْ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا﴾ [يوسف/08].

الثالث: الإنكاري وهو الخبر الذي ينكره المخاطب إنكارا يحتاج إلى أن يؤكد بأكثر من مؤكد، كقوله تعالى: ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَٰبَ ٱلْقَرْيَةِ إِذْ جَآءَهَا ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿١٣﴾ إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوٓاْ إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ ﴿١٤﴾ قَالُواْ مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحْمَٰنُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ﴿١٥﴾ قَالُواْ رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴿١٦﴾﴾[يس/13-16].

ويخرج الخبر إلى دلالات يستدعيها السياق إلى أغراض أخرى، وذلك بالتعويل على السياق الذي يجري فيه النص، والأمثلة على ذلك كثيرة نذكر منها:

- خروج الخبر إلى الدعاء كقوله تعالى: ﴿قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ ۚ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [التوبة/30].

- خروج الخبر إلى معنى الوعد والوعيد، كقوله تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [فصلت/53].

1- ينظر: أحمد مطلوب: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، مكتبة لبنان، دط، 2007، ص 478

– خروج الخبر إلى معنى التعجب كقوله تعالى: ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾ [الكهف/05]، إلى غير ذلك من الأمثلة والشواهد التي بينت وظيفة السياق في تحديد الغرض من الخبر.

ب– الطلب:

وهو مبحث من مباحث علم المعاني وتقسيم إلى قسمين:

الأول: الإنشاء الطلبي وهو ما يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطلب وهو خمسة أنواع الأمر والنهي والاستفهام والنهي والنداء[1].

الثاني: الإنشاء غير الطلبي وهو ما لا يستدعي مطلوبا وله أساليب مختلفة منها: صيغ المدح والذم.

ومنها "نعم" كقوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَـٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ ۖ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٢٧١﴾﴾ [البقرة/271]، ويتحدد دلالات الطلب بتحديد السياق لها، فيخرج الطلب بأنواعها إلى أغراض أخرى والأمثلة على ذلك كثيرة كالأمر الذي يخرج إلى معان أخرى كثيرة كالتعجب والتسوية والإهانة والإرشاد والشيء نفسه بالنسبة للاستفهام، ولبيان ذلك ندرج مثالا للاستفهام وخروجه إلى معنى التعجب أو الاستغراب كقوله تعالى على لسان سليمان عليه السلام ﴿وتفقد الطير فقال ما لي لا أرى الهدهد﴾ [النمل/20]، فسياق الآيات في تصوير معجزات نبي الله سليمان عليه السلام، قال تعالى: ﴿وَحُشِرَ لِسُلَيْمَـٰنَ جُنُودُهُۥ مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ وَٱلطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ ﴿١٧﴾﴾ [النمل/17]، وقد شاء الله تعالى أن يسخرها له فهي خاضعة لأمره ولا تغيب إلا بإذنه، فكان غياب الهدهد مثيرا للسؤال الذي فيه معنى التعجب والاستغراب[2].

1– أحمد مطلوب: معجم المصطلحات البلاغية، ص 524.

2– هادي نهر، علم الدلالة التطبيقي، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2007، ص 341.

4- تحديد دلال سياق الحال:

سياق الحال هو السياق الذي جرى فيه إفادة التفاهم بين شخصين، ويمثل ذلك زمن المحادثة ومكانها، والعلاقة بين المتحادثين والقيم المشتركة بينهما والكلام السابق للمحادثة(1).

ويسمى كذلك بــ "الماجري" وهو جملة العناصر المكونة للموقف الكلامي أو الحال الكلامية(2).

وللحال الكلامية عناصر مكونة تقوم على شخصية كل من المتكلم والسامع وتكوينهما الثقافي وشخصيات من يشهد الكلام غير المتكلم والسامع –إن وجدوا- كما يشمل كل العوامل والظواهر الاجتماعية ذات العلاقة باللغة وبالسلوك اللغوي لمن يشارك في الموقف الكلامي، وأثر النص الكلامي في المشتركين كالإقناع والإغراء وغيرها(3).

وعلى هذا الأساس فدور سياق الحال هو معرفة الإطار العام الذي جرت فيه كل مجريات القول، كما أنه يفسر الكثير من العمليات المصاحبة لأداء اللغة في وظيفتها التواصلية والإبلاغية لدى كل من منتج الكلام والمتلقي، وأنه ركن أساس في فهم الرسالة اللغوية، كما أن سياق الحال يزيل مواطن اللبس عن الجمل والنصوص، لأن دراسة النص الأدبي يضفي المزيد من الفهم العميق للعوامل السياقية، وفي مقدمتها الثقافة والبيئة والوسط الاجتماعي(4).

فالكلمة الواحدة والجملة الواحدة قد تحمل مدلولين متناقضين تماما دون أن تختلف الكلمة في شأنها الداخلي، وإنما الذي يغيرها هو السياق والقرائن المحيطة، مثال ذلك

1- فريد عوض حيدر: فصول في علم الدلالة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2005، ص 117.

2- محمود السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت، دط، دت ص 311.

3- ينظر: محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص 311.

4- ينظر: خلود العموش، الخطاب القرآني، عالم الكتاب الحديث، الأردن، ط1، 2005، ص 26.

استخدام الأمر الذي يقصد بها مدلولها الظاهر كقوله تعالى: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمۡسِ إِلَىٰ غَسَقِ ٱلَّيۡلِ ﴿٧٨﴾ ﴾[الإسراء/ 78].

وقد يقصد بها الإباحة عندما يقول ﴿وَإِذَا حَلَلۡتُمۡ فَٱصۡطَادُواْ ﴾[المائدة/02] وقد يقصد التعجيز والتحدي عندما يقول: ﴿عَبۡدِنَا فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ مِّن مِّثۡلِهِۦ ﴾[البقرة/23].

المحاضرة الثانية

السياق والمعنى

المحاضرة الثانية: السياق والمعنى

تتوزع قضية المعنى على مستويات عدة في علوم اللغة، وهذا التوزيع يعود إلى اختلاف اللغويين في تحديد الماهية أو المفهوم الدقيق للمعنى، الذي يحيل إلى الشرح اللغوي للكلمة عند أصحاب المعاجم من جهة، كما يعد حجر الأساس بالنسبة لعلماء الدلالة من جهة أخرى نظرا لارتباطه بالسياق، فكل استعمال للمعنى تخضع للوضع والسياق.

مفهوم المعنى:

لكل مفهوم جذوره اللغوية ومعناه الأصلي ومفاهيمه الاصطلاحية، وتعريف المعنى ينطلق من هذين الأساسين اللغة والاصطلاح، وذلك للكشف عن العلاقة بين المفهومين.

المعنى: لغة

جاء في اللسان «معنى كل شيء محنته وحاله الذي يصير إليها، وروى الأزهري عن أحمد بن يحي قال: المعنى والتفسير والتأويل واحد وعنيت بالقول كذا أردت ومعنى كل كلام مقصده، ومعنى الشيء فحواه، ومقتضاه ومضمونه كله ما يدل عليه اللفظ ويجمع المعنى على المعاني، وينتسب إليه والمعنى يعرف بالقلب»[1].

اصطلاحا:

أورد الزبيدي عن المناوي أن المعاني هي الصور الذهنية من حيث وضعها بإزائها الألفاظ ويجعل لهذه الصور الذهنية أسماء اصطلاحية تطلق عليها بحسب مراتب حصولها فيقول: «والصورة الحاصلة من حيث حصولها من اللفظ في العقل تسمى مفهوما، ومن حيث أنها مقولة في جواب ما هو تسمى ماهية، ومن حيث ثبوتها في الخارج تسمى حقيقة، ومن حيث امتيازها عن الأعيان تسمى هوية»[2].

فالقاسم المشترك بين التعريف اللغوي والتعريف الاصطلاحي هو القصد والتفسير، فعلى أساسها نقول أن لهذا اللفظ معنى، ومن جهة أخرى، فإن المراتب الخمسة للصور

1- ابن منظور: لسان العرب، مادة (عنى).

2- فريد عوض حيدر: علم الدلالة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2005، ص 16.

الذهنية، أعني المعنى والمفهوم والماهية والحقيقة والهوية تمثل كل الجوانب المحيطة بالشيء، ولعل المصطلح "هوية" يحدد السمات الدلالية للفظ ومعناه الحقيقي أو المركزي.

ويمكن توقيع هذه المفاهيم بالمخطط التالي:

المعاني: الصور الذهنية

معنى عندما　　مفهوم عندما　　ماهية في　　حقيقة من حيث　　هوية

من

نقصد باللفظ　　تحصل في العقل　　جواب ما　　تنوعها في الخارج　　إفادتها عن

وكثيرا من العلماء على اختلاف مشاربهم الذين اهتموا بقضية المعنى، وتناولوها من جوانب عدة لغوية كان أم منطقية أم بلاغية وكان شغلهم الشاغل هو البحث أو تحديد ما يدخل ضمن المعنى وما يشير إليه اللفظ في الخارج، وما ينجم عن المعنى من آثار يقتضيها السياق.

وبالنسبة لعلماء المنطق فقد تنبهوا إلى التعريف بين المعاني، وذلك من خلال ما يعرف عندهم «بدلالة المنطوق ودلالة المفهوم، ويقصد بدلالة المنطوق الدلالة الحرفية، أو الدلالة الظاهرة للغة أما دلالة المفهوم فهي الدلالة الفرعية أو الدلالة الخاصة والخفية والمفهوم هو المعنى الذي يستدعي كلمة ما في ذهن الإنسان غير معناها الأصلي، وذلك لتجربة فردية أو جماعية، كما أن ذكر اسم شارع ما فإنه قد يذكر المرء بشيء يكرهه له ارتباط بالتسارع وكما إذا ذكرت كلمة "أم" فإنها تثير في ذهن الفرد عادة فكرة الشفقة والحنان، فدلالة للمفهوم هي الدلالة التي تتخطى الدلالة القواعدية التي تخضع للنظم والضوابط».[1]

1- ينظر: المهدي ابراهيم الغويل، السياق وأثره في المعنى، أكاديمية الفكر الجماهيري، ليبيا، ط1، 2011، ص26.

وهنا نشير إلى علاقة المعنى بالسياق النفسي الذي ينطلق من الدلالات النفسية التي توحي بها الكلمة، والمعنى الوجداني الذي تختلف من شخص إلى آخر.

أما علماء الأصول فقد أسهموا إسهاما كبيرا في بيان أوجه المعنى وعلاقتها بالسياق، «فهم يفرقون بين الدلالة الأصلية والدلالة التابعة، وفي ذلك يقول الشاطبي: «اللغة العربية من حيث هي دالة على معان نظران: أحدهما من جهة كونها ألفاظا وعبارات مطلقة دالة على معان مطلقة وهي الدلالة الأصلية والثاني من جهة كونها ألفاظ وعبارات مفيدة دالة على معان خادمة وهي الدلالة الأصلية، والثاني من جهة كونها ألفاظا وعبارات مفيدة دالة على معان خادمة وهي الدلالة التابعة».[1]

ويعني الشاطبي بالدلالة الأصلية التي تشترك فيها جميع الألسنة، ولا تختفي بأمة دون أخرى، وأما الدلالة التابعة فهي الجهة التي يحتفي بها لسان العرب، فكل خير يقتضي في هذه الجهة أمورا خادمة بحسب المخبر، والمخبر عنه، والمخبر به ونفس الإخبار في الحال والمساق ونوع الأسلوب من الإيضاح والإخفاء والإيجاز والإطناب وغير ذلك، فإذا أردنا المخبر عنه، ولم نترد مطلق الخبر قلنا زيد قام، وفي ابتداء الإخبار قام زيد، وفي التأكيد على من ينكر إنما قام زيد."[2]

ويأتي دور السياق في هذه الجانب في أنه يحدد المعنى المركزي والمعنى الثانوي أو بمعنى آخر معان اللغة الإنسانية بشكل عام، واللغة الخاصة بكل قوم بشكل خاص، كما يشير إلى سياق الحال أو الموقف وما يفرق بين العبادات من حيث الخبر وتأكيده.

أما البلاغيون فقد تطرقوا إلى قضية المعنى من وجهات نظر مختلفة، فمنهم من عالجها باعتبار أن المعنى هو ما يقابل اللفظ، ففصل بذلك بين اللفظ والمعنى، ومنهم من ربط بين المعنى والطريقة التي بنيت بها وما ترتب عن ذلك من أثر في النفس[(3)].

1- الشاطبي: الموافقات في أصول الإحكام، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، دط، دت ج2، ص44.

2- ينظر: السياق والمعنى، ص 27.

3- ينظر: المرجع نفسه، ص 27.

1- طبيعة المعنى الإفرادي:

يمثل المدلول الإفرادي للكلمة مستوى من مستويات المعنى في تراثنا البلاغي ويتجلى ذلك في إطلاق البلاغيين لمصطلح المعنى على مدلول الكلمة المفردة، أي على مقابلها الإشاري الذي يختزن إزاءها في ذهن الفرد أو في باطن المعجم، فإذا كانت الكلمة المفردة تمثل الوحدة التحليلية الأولى للكلام فإن المدلول الإفرادي لتلك الكلمة هو بمثابة الوحدة التحليلية الأولى للمعنى في هذا الكلام[1].

وترتكز نظرة البلاغيين إلى طبيعة المعاني الإفرادية أنها صور مجردة ترتسم ارتساما الذهن، وتظل كامنة على تجردها فيه حتى تستثار ويتجسد بالكلم الدالة عليها عند الكلام.

وأول إشارة إلى طبيعة تلك المعاني هي إشارة الجاحظ الذي يقول محددا كيفية وجودها :«المعاني القائمة في صدور العبادة المتصورة في أذهانهم والمختلجة في نفوسهم والمتصلة بخواطرهم والحادثة عن فكرهم مستورة خفية وبعيدة وحشية، ومحجوبة مكنونة وموجودة في معنى معدومة، وإننا تحيا تلك المعاني في ذكرهم لها، واختيارهم عنها واستعمالهم إياها»[2]

من خلال نص الجاحظ يتبين أن المعنى قائم في الصدر متصور في الذهن متخلج في النفس، وإن بعض المعاني تحدث بتولد داخلي عن الفكر، وأن المعاني مستورة خفية، وهي في هذا الطور كالميتة، وإنما يحييها ذكرها في ألفاظ تبرزها وتدل عليها، كما أن التفاوت في إظهار المعنى مرتبط بوضوح الدلالة والدقة[3].

1- ينظر: حسن طبل: المعنى في البلاغة العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1998، ص 50.

2- الجاحظ: البيان والتبيين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ك01، 2006.

3- ينظر: محمد حسن جبل: المعنى اللغوي، مكتبة الآداب القاهرة، ط1، 2005، ص48.

طبيعة المعنى النحوي:

يدل هذا المصطلح على الوظيفة الأساسية للكلمات في سياق وضعها في جمل، كما يشير أيضا إلى كل علاقات النص والخطاب وما يتطلبه من اتساق وانسجام، ويتشكل المعنى النحوي عن طريق اختيار المرسل للكلمات ذات دلالات متزامنة تعبر عن معنى واحد عن طريق الرصف، ويتميز ذلك عن طريق الانتقاء، وفي هذا الشأن يقول عبد القاهر الجرجاني «ومما ينبغي أن يعلمه الإنسان ويجعله على ذكر أنه لا يتصور أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم أفرادا ومجردة عن معاني النحو، فلا يقوم في وهم ولا يقع في عقل أن يتفكر متفكر في معنى فعل من غير أن يريد إعماله في اسم ولا أن يتفكر في معنى من غير أن يريد إجمال فعل فيه ويعلم فاعلا له ومفعولا»(1).

وإذا كانت الكلم المفردة لم توضع لإفادة معانيها بل لكي تأتلف في جمل فتفيد، فإن ائتلافها وإفادتها يتوقفان على معاني النحو ووظائفه فبدون تلك المعاني تكون الكلمات عبارة عن كم متراكم لا رابط بين عناصره، وتظل المعاني الموضوعة إزاءها على استقلالها وتجردها في الذهن.

ويعد مصطلح معاني النحو أحد المصطلحات التي ركز عليها عبد القاهر في دلائل الإعجاز، وعلى منوالها قامت نظرية النظم، التي هي «توخي معاني النحو بين معاني الكلم»(2).

وقد تجسدت نظرية النظم كإجراء تطبيقي في آيات القرآن الكريم، والتي مثل لها عبد القاهر الجرجاني حتى يمثل، فالنظم في العبارة القرآنية هو العلاقات النحوية بين مدلولات ألفاظها تلك العلاقات التي نشأت عن طريق ترتيب الألفاظ بحيث يمثل كل منها بابا من أبواب النحو، وبحيث يكون لكل لفظ معه معناه المعجمي معنى أو وظيفة نحوية، فإذا كان للفظ الحمد في قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ [الفاتحة/02]، مثلا

1- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 3، 1999، ص 303.

2- المرجع نفسه، ص 303.

معناه المعجمي والمدلول عليه بمادته، فإن له معناه النحوي المدلول عليه بموقفه وهو كونه مبتدأ يقتفي خبرا هو الجار والمجرور بعده، وعن تلاقي هاتين الدلالتين في كلمات العبادة تحقق النظم وكانت الفائدة.

ولا يكفي أن نقسم المعاني إلى معان مفردة ومركبة وإنما قد تقسم تقسيمات أخرى باعتبارات أخرى من ذلك أن بعضهم يقسمها إلى معان أول وثوان، فالمعاني الأول هي المستفادة من تركيب الألفاظ وهو ما يطلق عليه النحاة أصل المعنى، وأما المعاني الثوان فهي المستفادة من الأغراض التي يوضح لها الكلام، وهي ما يعبر عنه البلاغيون بمعنى الحال[1].

ومن تقسيمات المعاني أيضا أن يكون المعنى الأصلي الأول على الحقيقة، والثاني من باب المجاز فيصبح المعنى الثاني مستفادا من الأول، وهو ما يطلق عليه بعضهم بمعنى المعنى، ويتم إيراد المعنى الثاني بطرق مختلفة كالاستعارة والكناية[2].

نظريات المعنى في الدرس اللساني الحديث:

لقد بدأ الاهتمام بدراسة المعنى منذ أوائل القرن العشرين بعد أن لفت الفرنسي بريال اللغويين إلى مشكلة المعنى، وعلى إثره بدت هناك محاولات من تصنيف مجموعة من الكلمات التي يجمعها معنى واحد أو إطار دلالي يتصل بالإدغام ومولدها وأشكالها وترتيبها، وقد كانت هذه الكلمات تسمى إلى اللغات الهندو أوروبية[3].

ثم يعد ذلك جاءت أهم النظريات التي تناولت المعنى من جوانب عدة ومن هذه النظريات:

1- عبد الحميد عبد الواحد: ينظر: الكلمة في التراث اللساني العربي، مكتبة علاء الدين، صفاقس، ط1، 2004، ص371.

2- المرجع نفسه، ص371.

3- ينظر: كريم زكي حسام الدين: أصول تراثية في علم اللغة، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ط2، 1985، ص277.

1- النظرية الإشارية:

لقد كان امتداد هذه النظريات نابع من المفهوم المركب للعلامة اللغوية عند دوسوسير والذي يرى أن العلامة اللغوية «كيان نفسي ذو وجهين وحد الكلمة إنما يعود إلى الرابط الذي يجمع بين الاسم والشيء، وأن العلامة اللسانية لا ترتبط شيئا باسم بل مفهوما أو تصورا بصورة سمعية»[1].

والمراد بالصورة السمعية ليس هو الصوت المادي الذي هو شيء فيزيائي صرف، إنما هو تمثلات هذا الصوت في ذهن المتكلم أو السامع أي ذلك التمثل الذي تهبنا إياه شهادة حواسنا[2].

ولقد امتدت ثنائية (الدال والمدلول) إلى مؤلفي كتاب (معنى المعنى) وهما أوجدن (ogden) وريتشاردز (richalds) اللذان أوضحا وجهة نظرهما في أركان الدلالة بالإشارة إلى ما يعرف بالمثلث الدلالي الذي يأخذ الشكل التالي:

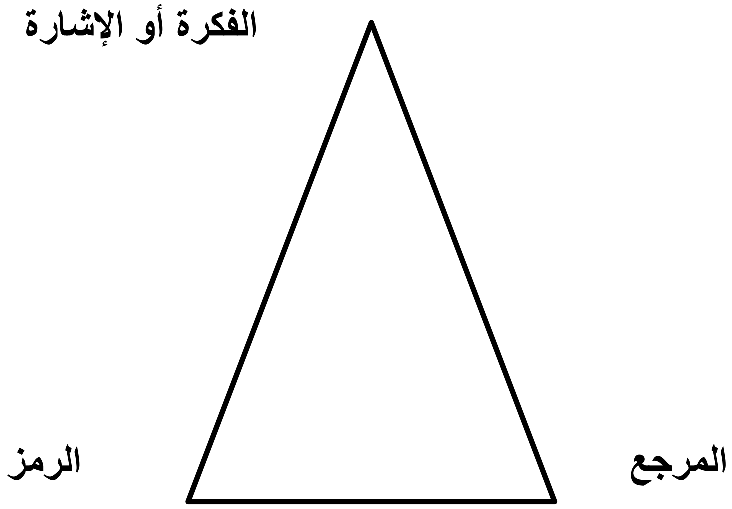

ويقابل الدال عند دوسوسير بالرمز أما المفهوم فهو الفكرة والإشارة.

1- ينظر: الطيب دبة: مبادئ اللسانيات البنوية، مطبعة رويغي، الأغواط، ط02، 2019، ص 130.

2- المرجع نفسه، ص 130.

ويمثل المعنى في النظرية الإشارية في العلاقة بين اللفظ والمدلول الذي هو الفكرة الذهنية وهي علاقة استدعاء أي كل منهما يستدعي الآخر أو هو الفكرة الذهنية نفسها[1].

وتؤكد هذه النظرية أنه ليست هناك علاقة مباشرة بين الكلمات والأشياء، فهي تستبعد الشيء الخارجي من مسألة المعنى، وتضيف أن الأشياء الخارجية هي من الكثرة بحيث يعجز عن معرفتها، وترى أن طبيعة الارتباط بين البنى والصورة الذهنية هي مشكلة تخص عالم النفس أو الفيلسوف لا اللغوي[2].

وقد توالت دراسات لسانية تتناول المعنى ومشكلاته ومن أشهر النظريات التي حاولت تحليل المعنى نظرية السياق، وترتبط بالمدرسة الإنجليزية ونظرية التحليل التكويني التي ترتبط بالمدرسة الأمريكية ونظرية السياق الدلالية التي ترتبط بالمدرسة الألمانية.

وتهتم نظرية السياق بتحديد معاني الكلمات واستعمالاتها، ويكمن معنى الكلمة حسب هذه النظرية في استخدامها في مواقف متعددة، «والتوصل إلى المعنى الحقيقي خلال عملية الترجمة لا يتم بالأخذ من المعجم، بل أنه وليد المعرفة التدريجية التي اكتسبها المترجم من خلال معرفته للكلمة في استعمالات وسياقات مختلفة وفق عليها بنفسه»[3].

ولقد أكد اللغويون من أصحاب هذه المدرسة على دور السياق في تحديد المعنى، واهتموا بالاستعمال الفعلي للكلمة في إطار المجتمع، ولم يقتصروا على السياق اللغوي، بل اهتموا بالموقف لأنهم يرون اللغة نوعا من السلوك وضرب من العمل[4].

وخلاصة القول أن العلاقة بين السياق والمعنى تكمن في الاستعمال المتعدد للكلمة، وخروجها عن معناها الأصلي إلى معنى يقتضيه الحال والسياق، والسياق هو الذي يعطي للكلمة القيمة الحضورية ويحدد معناها تبعا لاستعمالاتها.

1- ينظر: أحمد حسن جبل، المعنى اللغوي، ص 153.

2- المرجع نفسه، ص 154.

3- زكي حسام الدين: أصول تراثية في علم اللغة، ص 284.

4- ينظر: المرجع نفسه، ص 284.

المحاضرة الثالثة

السياق والتركيب

المحاضرة الثالثة: السياق والتركيب

تقترن الكلمة باعتبارها وحدة لغوية من وحدات التحليل اللساني مع وحدات أخرى، تشكل الجملة التي تعد وحدة التحليل الأساسية، فالكلمة هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد، وبالرغم من هذا التعريف وأهميته إلا أن ارتباطها سياق التركيب يشكل أهمية بالغة لأنه يكشف عن تعدد السياقات فيها «والكلمة خارج التركيب ما هي إلا كلمة مجردة لا تتحقق فعلا إلا داخل التركيب، وهذا لا يوجد في الأشكال اللسانية وحدها، وإنما يوجد في وعي الأفراد المتكلمين»(1). وتعد الجملة نموذجا تركيبيا في الكلام لأن تأليف الكلام مبني على وحدات لسانية تامة ومفيدة، وهنا تكمن أهمية الجمل.

مفهوم التركيب:

يعرف الشريف الجرجاني التركيب «جمع الحروف البسيطة ونظمها ليكون كلمة»(2)، أما التركيب المتعلق بالنحو فهو قول مؤلف من كلمتين أو أكثر لفائدة سواء كانت الفائدة تامة مثل النجاة في الصدق، أو ناقصة مثل إنك إن تتقن عملك(3).

من خلال هذا التعريف يتبين أن التركيب متعلق بالمستوى النحوي، لأنه يشمل على القواعد التركيبية التي تدرس أحوال الجمل، «فإذا كانت الوحدات الصوتية هي مادة التحليل الصوتي والصيغ الصرفية هي مادة التحليل الصرفي، فإن التراكيب أو الجمل هي أساس التحليل التركيبي»(4).

ويدرس علم التراكيب العلاقات الناشئة بشكل مطرد بين الصيغ الصرفية، أو الكلمات التي تظهر في تراكيب مختلفة، كما يعنى بدراسته نظام تركيب وتأليف الكلمات في جمل(5).

1- عبد الحميد عبد الواحد: الكلمة في اللسانيات الحديثة، دار التشفير الفني، صفاقس، ط1، 2007، ص 139.

2- الشريف الجرجاني: التعريفات، مكتبة لبنان، ط1، 1998، ص 59.

3- مصطفى الغلاييني: جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2003، ج1، ص 13.

4- زكي حسام الدين: أصول تراثية في علم اللغة، ص 232.

5- المرجع نفسه، ص 233.

ولما كان مفهوم الجملة مرتبطا بالتركيب لكونها تحقق الدلالة عن طريق السياق وجب تعريفها عند القدماء والمحدثين مع ذكر أهم معاييرها.

مفهوم الجملة:

أخذت الجملة عناية واهتماما من قبل الدارسين، حيث جعلتها الدراسات اللغوية المعاصرة أساسا يعتمد على بيان المعنى وإظهاره في سياق، ويقول محمود فهمي حجازي في هذا الشأن «إن أهم فرق يميز البحث الحديث في بناء الجملة عن البحث العربي القديم يكمن في أن الجهد العربي دار حول نظرية العامل، بينما يضع البحث الحديث هدفه دراسة التركيب الشكلي لعناصر الجملة وسيلة للتعبير عن معنى، ومن ثم يعد المعنى عنصرا مهما في دراسة بناء الجملة»[1].

أما بالنسبة للقدماء فلم يفردوا لها بابا مستقلا يبحث عن أقسام ووظائف الجملة بل ركزوا على الإيرادات وفكرة العامل، إلا أن جاء ابن هشام (ت 761هـ) ودرس الجملة درسا موسعا، فأفرد لها بابا خاص من كتابه[2].

وتنطلق مفهوم الجملة عند القدماء في اتجاهين:

الاتجاه الأول: يرى أصحابه أن الجملة هي المرادف لمفهوم الكلام، وقد نص ابن جني على ذلك بقوله: «**أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النحويون الجمل فهو زيد أخوك، وقام محمد وفي الدار أخوك، فكل لفظ استقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام**»[3].

1- محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة المعاصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1978 ص 67.

2- ينظر: عاطف فضل، تركيب الجملة الإنشائية في غريب الحديث، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2004، ص 17.

3- ابن جني: الخصائص، تح عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1999، ج1، ص 72.

ويعرفها ابن يعيش بقوله: «اعلم أن الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ويسمى الجملة نحو: زيد أخوك، وقام بكر وهذا متضمن قوله: المركب من كلمتين أسندت إحداهما الأخرى»[1].

الاتجاه الثاني: يفرق بين الجملة والكلام، ويرى أن مفهوم الجملة أوسع دلالة من الكلام، فابن هشام يقول: «**الكلام قول مفيد وهو ما يحسن سكوت المتكلم عليه والمراد بالمفيد هو ما دل على معنى يحسن السكوت عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كقام زيد والمبتدأ وخبره كزيد قائم وما كان بمنزلة أحدهما فهو ضرب المعنى، وأقام الزيدان، وكان زيد قائما وظننته قائما**»[2].

ورغم اختلاف هذين الاتجاهين إلا أن هناك معايير وتصنف بها الجملة عند القدماء وهي:

أ- **معيار الإسناد:** لقد كان الانطلاق في تركيب الجملة من المسند والمسند إليه سواء أكان فعلا وفاعلا أو مبتدأ وخبرا، فعلى أساسهما يتم تحليل الجملة وفهم أركانها «وتنشأ علاقة الارتباط بين معنيين بلا واسطة لفظية، لأنها علاقة وثيقة تشبه علاقة الشيء بنفسه أو تشبه علاقة صدر الكلمة الواحدة بعجزها، فلا يحتاج المتكلم في سبيل إبرازها إلى إخضاعها بطريق الرابط اللفظي كما هو شأن الربط، وإنما يعتمد على عملية تداعي المعاني في العقل البشري لفهمها بمجرد الائتلاف بين المعنيين»[3].

وعلاقة الارتباط بطريق الإسناد هي بؤرة الجملة أو نواتها بل هي وحدها كافية لتكوين الجملة في صورتها البسيطة، وتكون توسعة الجملة البسيطة بانتقاء علاقات ارتباط أخرى، واصطناع علاقات ربط، وذلك خاضع لسياق المقام ولغرض المتكلم من نظم

1- ابن يعيش: شرح المفصل، إدارة المكتبة المنبرية، القاهرة، دط، دت، ج1، ص 54.

2- ابن هشام: مغني اللبيب، تح محمد محي الدين، مطبعة المدني، القاهرة، دط، دت، ص 374.

3- مصطفى حميدة: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة، مكتبة لبنان، ص 161.

الجملة، وكلما أنشأ المتكلم علاقات ارتباط وعلاقات ربط في الجملة زيادة على نواة الإنشاء كان ذلك زيادة في الفائدة[1].

ب- معيار حسن السكوت:

يقصد بسكوت المتكلم قطع كلامه وسكوت السامع بأن لا يطلب زائدا على ما سمع، والحسن هو عد السامع إياه حسنا، بحيث لا يحتاج في المعنى من اللفظ إلى شيء آخر لكون اللفظ الصادر من المتكلم مشتملا على شيئين هما المحكوم والمحكوم به[2].

والمراد بالسكوت ألا يكون محتاجا في إفادته سامع كاحتياج المحكوم عليه إلى المحكوم به فلا يقره احتياجه إلى المتعلقات من المفاعيل ونحوها[3].

معيار الإفادة:

ويحترز به عادة عن المفرد والمركب غير المفيد كالإضافي، نحو: غلام زيد كبعلبك، والملاحظ في هذا المعيار أن النحاة اعتمدوا على المسند والمسند إليه باعتبارهما النواة، وما يتضمنها من إضافات هي مكملات أو متممات الجملة.

د- معيار الاستقلال:

ويقصد به استغناء الألفاظ عن غيرها وعدم احتياجها إليها، وتدخل في هذا المعيار الجمل التامة التي لا تحتاج إلى معقول به عقولنا جاء الطالب، فهذه الجملة مستقلة لا تحتاج إلى لفظ آخر يبينها، بل مكثفة لذاتها[4].

أما بالنسبة لمفهوم الجملة عند المحدثين فقد كانت لهم مواقف شتى من حيث التناول والمعالجة، وكان الهدف من تطبيق الجملة هو الوصول إلى المعنى الذي يريد المحدث أن ينقله إلى السامع[5].

1- ينظر: المرجع السابق، ص 161.

2- محمد حماسة عبد اللطيف: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص 23.

3- السيوطي: همع الهوامع، ج 1، ص 29.

4- ينظر: يونس علي: المعنى وظلال المعنى، ص 303.

5- ينظر: عاطف فضل: تركيب الجملة الإنشائية في غريب الحديث، ص 46.

وقد استندوا في تعاريفهم للجملة على مجموعة من المعايير وهي:

1- المعيار الإسنادي: وتعرف الجملة بمقتضى هذا المعيار بأنها مجموعة من الكلمات التي تشتمل على مسند إليه ومسند.

2- المعيار الدلالي: وبموجب هذا المعيار تعرف الجملة بأنها ما يعبر عن قراءة كاملة.

3- معيار الموقف الاحتمالي: وبمقتضى هذا المعيار توصف الجملة بأنها تقول الذي يتم بين سكتتين[1].

د- هيمنة السياق في تركيب الجملة:

يعتمد المحلل اللغوي أو الدارس لحقل التراكيب أن يضع في اعتباره نوعين من العلاقات التي تخضع لها التراكيب والتي لها علاقة بالسياق اللغوي بالدرجة الأولى.

الأولى الكشف عن العلاقات الجدولية والتي تتمثل في تصنيف الصيغ الصرفية في فصائل أو أبواب نحوية، وهذه الفصائل أو النحوية هي العناصر التي تلعب دورا هاما في تشكيل التراكيب وبنائها، وتحديد هذه العناصر هي الخطوة الأولى التي تسبق التحليل اللغوي للجمل.

أما الثاني فهي الكشف عن العلاقات السياقية والتي تتمثل في موقعية أو تركيب الصيغ الصرفية أو الكلمات التي تمثل الفصائل النحوية، وتقوم تلك العلاقات السياقية بتحديد الوظيفة، فالوظائف النحوية تعتمد على هذين النوعين من العلاقات الرأسية التي تتمثل في تحديد البنية الصرفية من جهة، والعلاقات الأفقية التي تتمثل في موقعية العناصر الجملية في التراكيب.

أهمية السياق في تحديد دلالة التراكيب:

سبقت الإشارة إلى القول بأن الجملة هي الوحدة التركيبية للكلام وعلى هذا الأساس فإن السياق يعطيها القدرة على التعبير عن غرض المتكلم بأساليب شتى يقتضيها المقام

1- ينظر: يونس علي: المعنى وظلال المعنى، ص 303.

لأن معنى اللفظ متعدد بتعدد سياقاته التي تصلح لها وهذه المعاني المتعددة لها علاقة بالمعنى الأصلي الذي وضع له اللفظ، والألفاظ لا تفيد شيئا غير معناها المعجمي من تؤلف ضربا خاصا من التأليف ويعتمد بها إلى وجه دون وجه من التركيب[1].

وتتحقق دلالة السياق في التركيب من خلال تركيب الكلمات على طريقة معلومة وحصولها على صورة من التأليف مخصوص، لأن الكلمة لا يكون لها معنى منفصل عن سياقها، بل معناها يحدده السياق الذي ترد فيه.

وتشكل الجملة شبكة من العلاقات السياقية التي تقوم كل علاقة منها عند وضوحها مقام القرينة المعنوية والتي تعتمد في وضوحها على التآخي بينها وبين القرائن اللفظية في السياق، وقد خرج النحو من إطار الكلمة ووظيفتها في التركيب إلى نطاق السياق، وامتد دور النحو في دراسة النص بأكمله لأنه تخطى دور نحو الإعراب ومشكلاته على مستوى الكلمة، وتعداه إلى مستوى التركيب، وما يتعلق به من وظائف الكلمات والعلاقة المعنوية التي تربط مفرداته ومسائل نظم الكلام وتأليفه[2].

ولقد أولى القدماء عناية بالغة بأهمية السياق اللغوي في دلالة التركيب، كعبد القاهر الجرجاني وابن جني وغيرهم كثير، فاللفظ لا يشكل قيمته الدلالية ما لم يكن مقترنا بالسياق اللغوي، ولذلك فقد نظرية النظم التي أرست نظم التلاؤم بتعدد سياقاته، يقول عبد القاهر الجرجاني «واعلم أن ليس النظم إلا أن نضع كلامك الوضع الذي يقبضه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخل شيء منها»[3].

وعلى ذلك فقد ارتبط النحو بمفهومه العام بالسياق اللغوي، وظهر أثر السياق جليا في الدراسات النحوية القديمة عن طريق:

1- ينظر: محمود عكاشة: التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، دار النشر للجامعات، ط1، 2005، ص 123.

2- ينظر: المرجع نفسه، ص 124.

3- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 81.

أ- دراسة النحويين للجملة ووضعهم القواعد والأصول التي تحكم الترتيب بين أجزائها: فحينما قسم النحويون الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية، إنما كان ذلك من منطلق النظر إلى التركيب السياقي لا إلى المفردات التي هي وحدات سياقية، وليس سياقا لغويا متكاملا، إذ لا تكون كذلك إلا إذا ركبت معا بحسب ما تقتضي به القوانين النحوية والأصول اللغوية، ومن ثم فإن العلاقة بين السياق بمعناه اللغوي، والدراسة النحوية من هذا الجانب إنما هي علاقة الجزء بالكل، إذ أن السياق ينبغي أن لا يشتمل الكلمات والجمل الحقيقية السابقة واللاحقة فحسب، بل كلها، والكتاب كله كما ينبغي أن يشتمل بوجه من الوجوه كل ما يتصل بالكلمة من ظروف وملابسات[1].

ب- ظاهرة الإعراب التي أولوها عناية خاصة وما تقتضيه من تقدير وحذف، فقد كانوا يوجهون الإعراب بحسب ما يفرضه السياق اللغوي، فالسياق اللغوي لأسلوب الشرط مثلا يقتضي ثلاثة عناصر هي أداة الشرط، وفعل الشرط وجواب الشرط، وقد وضعوا أحكاما خاصة بهذا الأسلوب، من بينها أن العلاقة بين الشرط والجواب هي علاقة اللازم بالملزوم أو السب بالمسبب لأن المتكلم يعتبر تحقق مدلول الشرط ووقوع معناه شرطا لتحقق مدلول الجواب ووقوع معناه، ولا يمكن أن يتحقق معنى الجواب ويحصل إلا بعد تحقق معنى الشرط وحصوله، إذ لا يتحقق المشروط إلا بعد تحقق شرطه سواء أكان الشرط سببا في وجود الجواب والجزاء نحو إن تطلع الشمس يختف الليل أم غير سبب فهو إن كان النهار موجود كان الشمس طالعة فوجود النهار ليس سببا أو غير سبب [2].

وقد انطلق أصحاب نظرية النحو التأليفي من افتراض منهجي يقوم على الاعتبار التالي: عدم وجود أي قيمة لأي عنصر لغوي خارج المعطي التواصل أي التركيبي، فالكلمة لا معنى لها في ذاتها لأنها قد تحتمل تغيرات دلالية كثيرة حسب السياق الذي ترد فيه، والمقصود بالسياق هنا البنيات التركيبية التي ترد فيها مثل:

1- ينظر: عبد النعيم خليل: نظرية السياق بين القدماء والمحدثين، ص 112 -113.

2- ينظر: المرجع نفسه، ص 115.

- ضرب زيد عمرا.
- ضرب زيد .
- ضرب زيد موعدا.

أثناء توزيع الكلمة لا يمكن أن نجزم بأن فعل ضرب له أكثر من استعمال، بل تقول بأن مادة ضرب كمدخل معجمي تركيبي له أكثر من تركيب، فكل تأليفية لها خصائصها التركيبية والتوزيعية والتحويلية المختلفة، لذا فالعلاقة بين المداخل المعجمية الثلاثة لمادة ضرب علاقة فونولوجية، وهي وحدها لا معنى لها، إنما معناها نظري بيولساني، وبناء عليه فضرب وحدها لا معنى لها، إنما معناها يتحدد في السياق الذي ترد فيه وبذلك يظهر أن لهذه العملية التوزيعية:

1- بعدا دلاليا حيث أنها تؤطر العلاقة بين العناصر هذه العلاقة المؤدية إلى خلق مداخل معجمية مختلفة ذات دلالة متميزة.

2- بعدا تركيبيا، إذ تؤدي إلى خلق معادلة لها قوانينها التحويلية الخاصة.[1]

أهمية السياق في تركيب الجملة:

أ- التقديم والتأخير:

يساهم السياق في توضيح المعنى في باب التقديم والتأخير، فتقديم اللفظ أو تأخيره في سياق التركيب يحصل المعنى متعددا، يحدده السياق.

ويقول عبد القاهر الجرجاني في تعريفه لهذا الباب وأـــهميته: «هو باب كثير الفوائد، جم المحاسن واسع التصرف، بعيد الغاية لا يزال يفتر لك عن بديعه ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شطرا يروقك مسمعه، ويلطف لديه موقعه ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطفك عندك أن قدم فيه شيء وحول اللفظ عن مكان إلى مكان» [(2)].

1- ينظر: علي أيت أوشان: السياق والنص الشعري، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط1، 2000، ص 45.

2- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 96.

وتظهر وظيفة السياق في التقديم والتأخير في نصوص كثيرة ذكرها القدماء، ومن بينهم عبد القاهر الجرجاني الذي بين أنواع التقديم واختلافها من سياق إلى آخر، يقول في هذا السياق «واعلم أن تقديم الشيء على وجهين: تقديم يقال إنه على نية التأخير، وذلك في كل شيء أقررته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه، وفي جنبه الذي كان فيه، كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ والمفعول إذا قدمته على الفاعل، كقولك منطلق زيد وضرب عمرا زيدا، معلوم أن منطلق و"عمرا" لم يخرجا بالتقديم عما كان عليه من كون هذا خبر مبتدأ ومرفوعا بذلك، وكون ذلك مفعولا ومنصوبا من أجله، كما يكون إذا أخرت.

وتقديم لا على نية التأخير، ولكن على أن تنقل الشيء عن حكم إلى حكم، وتجعل له بابا غير بابه، وإعرابا غير إعرابه، وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ، ويكون الآخر خبرا له، فتقدم تارة هذا على ذاك، وأخرى ذاك على هذا، ومثاله ما تصنفه يزيد والمنطق حيث تقول مرة: زيد المنطلق، وأخرى المنطلق زيد، فأنت في هذا لم تقدم المنطلق على أن يكون متروكا على حكمه الذي كان عليه مع التأخير، فيكون خبر مبتدأ كما كان بل على أن تخرجه عن كونه مبتدأ إلى كونه خبرا، وأظهر من هذا قولنا ضربت زيدا وزيد ضربته، لم تقدم زيدا على أن يكون مفعولا منصوبا بالفعل كما كان، ولكن على أن ترفعه بالابتداء، وتشغل الفعل بضميره وتجعله في موضع الخبر له، وتشغل الفعل بضميره وتجعله في موضع الخبر، وإذ قد عرفت هذا التقسيم فإني أتبعه بجملة من الشرح»[1].

من خلال هذا النص يتبين أن عبد القاهر الجرجاني قد حدد الفروق الأساسية بين أجزاء التركيب، سواء كان تقديما على نية التأخير أم العكس، والتركيب يتغير هنا بتغير الحكم والإعراب، والفرق بين زيد المنطلق والمنطلق زيد، أن الأول يحد هوية المنطلق،

1- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 97.

أما الثاني فهو يحد من المنطلق فهو زيد دون غيره، والذي فصل هذين التركيبين هو السياق.

ب- الحذف والذكر:

يعرف عبد القاهر الجرجاني الحذف بقوله: «هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر فصح من الذكر والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتحرك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبن»[1].

فالحذف نوع من التغبير الذي يعتري بناء الجملة وينجم عنه تغير في المعنى.

وقد ذكر النحاة أن الجملة لابد لها من عنصرين أساسيين هما المسند والمسند إليه، وقد يلحق بهذين العنصرين ما يؤدي إلى معان أخرى مكملة لهما، ومن هذه المكملات المفعولات والحال والتمييز وغيرها.

وقد وجد النحاة أن ثمة تراكيب لم يراع في أجزائها هذا الشكل المفترض لبناء الجملة، ذلك لأن المعنى قد يقتضي حذف أحد ركني الجملة الأساسيين أو أحد منهما، مما يكمل معنى الجملة لغرض يقصده المتكلم ويعرفه المخاطب بقرينة لفظية أو غير لفظية، فمن ذلك ترى جماعة يتوقعون الهلال فقال قائل منهم: الهلال والله أي هذا الهلال[2].

وقد وجد النحاة أن حذف المبتدأ أو الخبر يكون جائزا أو واجبا، يجب نوع الدلالة عليه وما نقيضه المقام، وقد فصلوا القول في أحوال الوجوب وأحوال الجواز، وتأمل النحاة كثيرا في حذف المضاف فهو جدوة بابا واسعا تتسع فيه دلالة الألفاظ ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف/82] أي تريد أهل القرية، وقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ [البقرة/177]، وتقديرها إنما هو بر من آمن بالله[3].

1- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 121

2- ينظر: ناصح الخالدي: نظرية المعنى في الدراسات النحوية، دار صفاء للنشر، عمان، ط1، 2006، ص 334.

3- ينظر: المرجع نفسه، ص 337 -338.

وتعرب مثالا آخر عن علاقة السياق بالحذف في قوله تعالى: ﴿ وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا ۗ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ ﴾ [الأعراف/65] وقوله تعالى: ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا ۗ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ [الأعراف/73]، وقوله تعالى: ﴿وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ﴾ [الأعراف/80] ثم قوله تعالى: ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ۗ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ [الأعراف85]، فإننا في هذه الآيات نجد ظاهرة واضحة وهي ميل القرآن الكريم إلى الاختصار وتغيير أنماط التلاؤم، فحروف الجر تفتقر إلى ما يجعلها مفيدة معنى تاما ثبات الألفاظ المنصوصة بعدها، لكن السياق يسعفنا بما يوضح ذلك المعنى المستغنى عنه، فلو عدنا إلى قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَقَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ ﴾ [الأعراف/59] لوجدنا الفعل الذي تعلق به حروف الجر "إلى" هو "أرسلنا" وهو الفعل الذي نصب "نوحا" وحسب تكرر الحديث "الإرسال" بذكر غيره من الأنبياء لم يعد السامع محتاجا إلى ذكر الفعل بل يكتفي بدلالة السياق للإيماء بمعنى الفعل، لذا جاءت الأبيات الأخرى مكتفية بذكر حرف الجر المناسب لذلك الفعل ومفعول الفعل نفسه، فالفعل ليس محذوفا كما يرى العلماء، بل صارت الجملة مستغنية عن ذكره لأن المخاطب علم أن الحديث كله في الآيات التي ذكرتها مختص بالإرسال(1).

وخلاصة القول أن السياق متعلق بالتركيب الجملي الذي يخضع لتحولات وتعبيرات يقتضيها المعنى بمشاركة المخاطب، والسياق اللغوي على وجه الخصوص له صلة وطيدة بهذه التعبيرات التي تعتري الجملة، إذ كلها تغيير وتركيب، تغير المعنى وهذا التغير يحققه السياق.

1- كريم حسين ناصح: البديل المعنوي من ظاهرة الحذف، دار صفاء، للنشر والتوزيع، ط1، 2007، ص179 - 180.

المحاضرة الرابعة

السياق والمرجع

المحاضرة الرابعة: السياق والمرجع

يعرف المرجع بكونه الشيء الذي تحيل عليه العلامة اللسانية، وقد يكون ماديا ملموسا، وقد يكون متخيلا.

وتكمن قيمة المرجع في أن اتصالنا بالأشياء لا يكون في الغالب مباشرا أي ماديا ملموسا وإنما نضع بيننا وبينها المفاهيم والتصورات[1].

ويعتمد المرجع على السياق لكونه يتنوع ويتعدد من مرجع إحالي ومرجع إشاري، فالأول يتعلق بالسياق اللغوي، والثاني سياق الموقف وسنأتي بالتفصيل في هذين النوعين وعلاقتهما بالسياق لاحقا.

وللمرجع مفهومان يصفهما علي أيت أو شان بأن المفهوم الأول واسع: وهو حسب رومان جاكبسون الواقع الذي يتناوله الحديث أو الإرسالية ويتجلى ذلك من خلال حديثه عن الوظائف اللغوية، حيث سيخصص المرجع بوظيفة لغوية أساسية، هي الوظيفة المرجعية بحكم أن عملية التواصل في نظره تعرض ستة عناصر، وكل عنصر تلازمه ووظيفته[2].

وتنطلق هذه الوظائف اللسانية عند رومان من مبدأ أن اللغة وظيفة تواصلية بحتة، فالوظائف تتمحور على أشكال ومكونات التواصل، وهذا التواصل لا يتم بين المرسل والمرسل إليه، إلا بوجود خطاب مشترك بينهما، أي اللغة التي اصطلح على استعمالها مجموعة من الأفراد.

ويعد نموذج التواصل لرومان جاكبسون والذي تم فيه تحديد وظائف اللغة نموذجا مشهورا في تاريخ البحث اللساني، وقد انطلق في هذه النظرية من العلاقة بين المتكلم والسامع وحدد المكونات التي يقوم عليها التواصل.

1- علي أيت اوشان: السياق والنص الشعري، ص 46.

2- المرجع نفسه، ص 50.

وتتمثل هذه المكونات في المرسل والمستقبل والرسالة والاتصال والمرجع والشفرة.

فالمرسل يرسل رسالة إلى المستقبل، بحيث يكون لها مرجع تندرج فيه، ويشمل مجموع الأشياء التي يتم الحديث عنها، ولكي يدرك المستقبل هذه الرسالة يجب أن يكون هناك اتصال بينه وبين القناة وهو عبارة عن قناة فيزيائية، ويتم الاتصال بواسطة شفرة مشتركة هي اللغة[1].

ويرى جاكبسون أن كل مكون من المكونات يمكنه أن يمدنا بوظيفة معينة، وعلى هذا الأساس فهناك ستة وظائف أساسية بحسب المكون الذي يتم به أثناء التواصل وهي:

1- الوظيفة التعبيرية: وترتبط أساسا بالمتكلم وهي تحدد العلاقة بين المرسل والمرسلة وموقعه منها، فالمرسلة في صدورها تدل على طابع مرسلها ويكشف عن حالته فضلا عما تحمله من أفكار تتعلق بشيء ما الذي هو المرجع الذي يعبر به المرسل عن مشاعره اتجاهه[2].

2- الوظيفة الندائية: وهي تكتسي نوعية الإبلاغ الموجه للمستمع أو تركز على المرسل إليه، وهي تحدد لنفسها إطارا خاصا للمبادلات العلائقية والتمفصلات اللسانية التي تتفاعل داخلها وتدخل الجمل الأمرية ضمن هذه الوظيفة للفت انتباه السامع أو ليطلب منه القيام بعمل من الأعمال.

3- قناة الاتصال: وتهدف هذه الوظيفة إلى تأكيد وتثبيت أو إيقاف التواصل، كما تعمد إلى التأكد من فاعلية التواصل مثل ما يحدث عند قولنا ونحن تكلم هاتفيا، للو هل تسمعني؟ أو إلى لفت الانتباه المتحدث أو التثبت من عدم إهماله الخط الهاتفي: قل هل تسمعني وتظهر هذه الوظيفة في الرسائل التي تراعي قائمة الاتصال، وتأمين استمراره، كما تقوم هذه الوظيفة على تعابير تتيح للمرسل، إقامة التواصل أو قطعه، وبالتالي تساهم مساهم فعالة

1- ينظر: فاطمة الطبال بركة: النظرية اللسانية عند رومان جاكبسون، ص 66.

2- ينظر: رايض نور الدين: اللسانيات ونظرية التواصل مطبعة سايس، فاس، ط1، 2007، ص 49.

في تحديد كل أشكال التواصل مثل الطقوس والاحتفالات والأعياد والخطب والأحاديث سواء كانت عائلية أم فردية، حيث تنعدم أهمية محتوى الرسالة ويعبر مجرد التواجد في نفس المكان وتأكيد المرء على ارتباطه بالمجموعة هدفي التواصل الأساسيين.

4- **وظيفة ما وراء اللغة** وتظهر في المرسلات التي تكون اللغة نفسها مادة دراستها أي التي تقوم على وصف اللغة وذكر عناصرها وتعريف مفرداتها.

5- **الوظيفة المرجعية:** وهي جزء من العلاقات القائمة بين الرسالة والموضوع التي ترجع إليه وتظهر هذه الوظيفة في الرسائل ذات المحتوى وهي التي تناول موضوعات وأحداثا معنية.

6- **الوظيفة الشعرية:** تركز على الرسالة ذاتها، وهي لا تقتصر على الشعر فحسب، وإنما ينبغي دراستها في أشكال الرسائل اللفظية الأخرى، وكذلك غير اللفظية وتستعمل هذه الوظيفة على إبراز قيمة الكلمات والأصوات والتراكيب في ذاتها مكسبة إياها قيمة مستقلة[1].

وللوظيفة المرجعية أهمية بالغة في كونها تركز على الموضوع المحدث عنه، وقد يأخذ هذا الموضوع عدة جوانب لغوية أو اجتماعية أو ثقافية... يقول علي آيت أوشان في هذا الشأن: «إذا عاينا حادثا وأخبرنا عنه يكون حديثنا هو ذلك الحادث، وبذلك فإن الوظيفة المرجعية تقوم على التقرير والنقل، وتشكل هذه الوظيفة التبرير الانتاجي لعملية التواصل، ذلك أننا نتكلم يهدف الإشادة إلى محتوى معين ترغب في إيصال إلى الآخرين وتتقاطع الوظيفة المرجعية مع وظائف أخرى وتنافسها الوظيفة االتعبيرية أو الانفعالية المرتبطة بالمرسل، والتي تشير مباشرة إلى موقفه من مختلف القضايا التي يتكلم عنها»[2].

1- رايض نور الدين: اللسانيات ونظرية التواصل، مرجع سابق، ص 108.

2- علي آيت أوشان: السياق والنص الشعري، ص 47.

سنركز في هذا العنصر على أنواع المرجع وعلاقته بالسياق، وذلك باعتبار المرجع هو الشيء المحال إليه، ومن ثم كان لزاما علينا تحديد الإحالات المرجعية التي تتمثل في الضمائر والزمان والمكان.

والملاحظ أن المرجع يشير إلى مصطلح آخر وهو التعيين لما له علاقة بالنظرية الإشارية وهو بذلك ينقسم إلى:

1- تعيين الشخص : ويتناول الاهتمام بما يعود عليه الضمير مثل: أنا،، أنت، أنت، وما يقوم مقام هذه الضمائر في حال الوصل (الضمائر المتصلة) [1].

2- تعيين الزمان: ويتناول تحديد المراد من الزمان بتعيينه من خلال سياق القول، ومن أمثلة التعبيرات الزمانية المبهمة التي تحتاج إلى تعيين: ذلك العصر وذلك الوقت، ويومئذ وأمس والغد.

3- تعيين المكان: ويتناول تحديد المكان المقصود في سياق القول حيث تكون التعبيرات المكانية مبهمة مثل (هنا، هناك، تلك...الخ).

وأما بالنسبة لأنواع المرجع بحيث السياق فهو ينقسم إلى الضمائر الإحالية والإشاريات.

1- الضمائر الإحالية:

يقصد بالإحالة وجود عناصر لغوية لا تكفي بذاتها من حيث التأويل، إذ لا يعد من العودة إلى ما تشير إليه من أجل تأويلها، وتسمى تلك العناصر عناصر محيلة وهي الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة، فهذه الكلمات تعود إلى عناصر أخرى مذكورة في أجزاء أخرى من النص، والتماسك عن طريق الإحالة يقع عند استرجاع المعنى أو إدخال الشيء في الخطاب مرة ثانية[2].

1- ينظر: يونس علي: المعنى وظلال المعنى، ص 104.

2- ينظر: نظرية علم النص، ص 83

ويحقق استرجاع المعنى عن طريق الإحالة الاقتصاد في اللغة، إذ تختصر الوحدات الإحالية العناصر المحال إليها وتجنب مستعملها إعادتها وفي نفس الوقت تحفظ المحتوى مستمرا في المخزون الفعال دون الحاجة للتصريح به مرة أخرى، ومن ثم تتحقق الاستمرارية[1].

والروابط الإحالية هي وسيلة من وسائل الربط اللفظي، معنى ذلك أن لها علاقة وطيدة بالسياق اللغوي الذي يعتمد برصف الكلمة ونظمها، ولا يمكن التواصل بهذه الضمائر إلا إذا وردت في سياق داخل النص وعرف مرجعها.

وتتخذ الإحالة الداخلية شكلين أحدهما تكون فيه الإحالة سابقة عندما يحيل العنصر الكنائي إلى مرجع ورد قبله في النص، أما الشكل الثاني فهو الإحالة اللاحقة وتتحقق عندما يحيل الثنائي إلى مرجع لاحق في النص[2].

الإشاريات:

تعد الإشاريات رابطا أساسيا وبناء لغويا تجتمع فيه أنواع السياقات لأنها تقوم على توجيه من متكلم إلى متلق في زمان ومكان معينين، وتعتمد الإشاريات على التواصل والسياق الذي قيل فيه النص.

وتعرف الإشاريات بأنها: «تلك الأشكال الإحالية التي ترتبط بسياق المتكلم مع التعريف الأساس بين التعبيرات الإشارية القريبة من المتكلم مقابل التعبيرات الإشارية البعيدة عنه»[3].

معنى ذلك أن هناك مرجعية يحكمها السياق بين المتكلم والمتلقي بشأن قصدية العبارة وتوجيهها وإحالتها، كما أن الروابط الإشارية تربط المتكلم بعالمه الخارجي، ويتحدد من خلال العنصر اللغوي والسياق الوجودي والخارجي، فهي بذلك تمثل دراسة

1- ينظر: رزيق بوزغاية: ورقات في لسانيات النص، دار المثقف للنشر والتوزيع، باتنة، ط1، 2018، ص 74.

2- ظافر الشهري: استراتيجات الخطاب، دار الكتاب الجديد، المتحدة، ص 81.

3- ينظر: محمود عكاشة، البرجماتية اللسانية، مكتبة الآداب القاهرة، ط 1، 2008، ص84.

البعد الإشاري للعلامة اللغوية التي هي جزء من مقاصد الخطاب، فبإشارة الغير في أنا وأنت على سبيل المثال تفهم من سياقها الخارجي ولا تتحقق إلا من خلال الاستعمال[1].

معنى ذلك أن الإشاريات يعرفها سياق الاستعمال وتحيل إلى المقام الخارجي الذي يقع فيه الحدث الكلامي ووظيفتها متصلة بالسياق المخصوص لها وذلك لتوضيح غاية المتكلم.

وينظر إلى علاقة المرجع بالسياق في حقل الأدب من زوايا عديدة وهي المؤلف الواقع، النص، القارئ، ويطرح النص الأدبي العديد من الأسئلة من قبيل: هل النص الأدبي معزول عن المرجع "الخارج" أمر أنه داخل فيه، ومرتبط به؟ كيف يؤسس هذا العزل؟ وكيف يحدد هذا الحضور والتداخل؟ وهل يمكن الاقتصار على العلاقات النصية واعتبارها قوام العام الداخلي للنص؟ أم أنه لابد من مرحلة يتم فيها الربط بين كل هذه العلاقات؟ ألا يمكن الأخذ بالعلاقات النصية واعتبارها في ذات الوقت تمثل الواقع أي الخارج؟ وهل هذا الخارج هو الأحداث أم النصوص المعاشة والمقروءة، أم اللغة أم المتخيل؟[2].

يحاول علي آيت أوشان الإجابة في هذه الأسئلة من منطلق أن الأدب مجال له خصوصياته اللغوية المتميزة عن المستويات اللغوية الأخرى كالفلسفة والمنطق.

ومن خاصية اللغة الأدبية أنها لغة بلا مرجع في بعض الأحيان، فهي لا تحيل إلا على ذاتها. وتمتاز دلالتها بالثقافية ومن ثم فإنها لا تعكس الواقع بل تبدعه وتعيد خلقه من جديد، ومن ثمة فاللغة الشعرية مثلا تخلق معادلة أخرى مع الواقع[3].

وللتعرف على هذه اللغة الأدبية، فإنها تتشكل من نمطين أساسيين الانتقاء والتأليف، فالشاعر ينتقيبعض الألفاظ ويؤلف فيما بينهما يعد ذلك على درجة عليا من التعقيد، وبذلك

1- ينظر: محمود عكاشة، البراجماتية اللسانية، ص 84.

2- ينظر: علي آيت أوشان، السياق والنص الشعري، ص 49.

3- ينظر: المرجع نفسه، ص 49.

تخلق اللغة الشعرية علاقة جديدة مع الواقع من خلال اللغة، وتبدأ العلاقة المعقدة بين الوظيفة الشعرية والمرجع، وفي مجال الأدب يمكن أن نستنتج شيئين:

أ- أنه يتم الانتقال من اللغة العادية المؤسسة على الوظيفة المرجعية إلى لغة ثانية مؤسسة على الوظيفة الجمالية.

ب- إن الألفاظ في مجال الأدب تتحرر من دلالتها المباشرة والحرفية، ذلك أن العلاقة بين الدال والمدلول تتخلخل وتتراخى من الدلالة الأحادية، فالدال لم يعد يحيل على معنى واحد، بل على معان متعددة نتيجة الانتقال من المعنى الحرفي إلى المعنى الإحيائي[1].

وخلاصة القول أن علاقة السياق بالمرجع متعددة تبعا لمقتضيات القول، وتبعا لأنواع وتصنيف النصوص، وبالرغم من ذلك يبقى المرجع من منطلق لساني هو الشيء الذي يحيل إليه في الخارج، ويحيل إليه في الأعيان، وإذا ما توجهنا إلى المعنى الثانوي، فإننا نجد المرجع يتنوع بتنوع السياق الاجتماعي أو الثقافي الذي يشكل نوعا من أنواع السياق غير اللغوي، مثل ما لاحظنا في كلمة عملية التي يتعدد مرجعها بحسب السياقات، فهي في حقل السياقات تختلف دلالتها ومرجعها في حقل الطب، وهكذا دواليك.

1- ينظر: السياق والنص الشعري، ص 49.

المحاضرة الخامسة

السياق عند البلاغيين العرب

المحاضرة الخامسة: السياق عند البلاغيين العرب

لقد نشأت البلاغة العربية لهدف واحد وهي كغيرها من علوم العربية من أجل خدمة القرآن الكريم والوقوف على معانيه وأساليبه.

والبلاغة هي بلوغ المتكلم تأدية المعنى، وذلك بإعطاء كل تركيب حقه من التعبير، سواء أكان ذلك بالصور البيانية أم البديعية.

والبلاغة أيضا هي أن يجعل المتكلم لكل مقام مقالا، وبكل حال مقتضى، فإذا أراد أن يطنب أو يوجز فإنه يراعي المقام، ومن هنا فقد عرضت البلاغة بأنها «فن تطبيق الكلام المناسب للموضوع وللحالة على حاجة القارئ أو السامع»[1]. والبلاغة هي إفهام الحاجة فكل من أفهمك ناحية فهو بليغ، أي الوصول إلى المستوى المطلوب من القدرة على الإبلاغ وإيصال الرسالة.

وقد نشأت البلاغة على فكرتين المقام ومقتضى الحال، فهاذان المصطلحين يقابلان سياق الوقف في الدراسات اللغوية الحديثة، وتعود البدايات الأولى لفكرة مقتضى الحال إلى بشر بن المعتمر، حيث كانت هذه الفكة محورا أساسيا في صحيفته الذي يهدف من خلالها إلى تعليم الخطابة، ويقول في هذا السياق: «فكن في ثلاث منازل، فإن أولى الثلاث أن يكون لفظك رشيقا عذبا، وفخما سهلا، ويكون مقالم ظاهرا مكشوفا، وقريبا معروفا، أما عند الخاصة إن كنت للخاصة فقدمت، وإما عند العامة إن كنت للعامة أردت، والمعنى ليس يشرف بأن يكون من معاني الخاصة، وكذلك ليس يتضح بأن يكون من معاني العامة، وإنما مدار الشرف على الصواب وإحراز المتعة مع موافقة الحال، وما يجب لكل مقام من المقال»[2].

يتبين من خلال النص أن فكرة مقتضى الحال إنما جاءت في إطار التنظير لبلاغة الخطابة، فكلام بشر موجه إلى إبراهيم من جبلة الخطيب وهو يعلم الفتيان الخطابة.

1- نظرية السياق بين القدماء والمحدثين، ص 153.

2- جميل عبد المجيد: البلاغة والاتصال، دار غريب القاهرة، ط 1، 2000، ص 21.

ويفهم من هذا النص أن المخاطب هو المحور الأساس في عملية الإبلاغ، فوجب مراعاته من حيث طبقته، وهذه المراعاة تكون في المعاني التي تناولها الخطبة.

وتتجلى فكرة مقتضى الحال في إطار التنظير لبلاغة الكتابة (الرسائل الديوانية)، قال أبو هلال: «فأول ما ينبغي أن تستعمله في كتابتك مكاتبة كل فريق منهم على مقدار طبقتهم وقوتهم في المنطق»(1).

وإذا كان الحال في بلاغة الخطاب قد انصرفت إلى مكون واحد من مكونات الاتصال اللغوي فإنها هنا تتسع لتشمل على الأقل مكونين معا ذلك أن الحال المراعاة أو المأخوذة يطلب الاعتبار في بلاغة الكتابة واحدة من ثلاث، أما موضوع الرسالة وكاتبها معا أو موضوع الرسالة والمكتوب إليه معا، أو الكاتب والمكتوب إليه وموضوع الرسالة معا(2).

فكرة المقام:

كلمة المقام مأخوذة من مادة (ق.و.م) وهو موضع القدمين، والمقام والمقامة الموضع الذي تقيم فيه، والمقامة بالضم الإقامة، والمقامة بالفتح المجلس والجماعة من الناس، وأما المقام والمقام فقد يكون كل واحد منهما بمعنى الإقامة، وقد يكون بمعنى موضع القيام كقوله تعالى: ﴿لَا مُقَامَ لَكُمْ﴾ [الأحزاب/13] ، أي لا موضع لكم، وقوله تعالى: ﴿حَسُنَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا ۝٧٦﴾ [الفرقان/76] أي موضعا(3).

يتبين من خلال هذا التعريف أن المقام مفهوم يدور محوره على ثلاثة أبعاد: الثبات المكاني والثبات الزماني ووضوح المنزلة، وهذه الأبعاد الثلاثة قابلة للاستغلال اللغوي البلاغي من جهة كون اللغة حينما يطلقها المتكلم في موقع معين إنما هو يخضع وجوبا

1- جميل عبد المجيد: البلاغة والاتصال، ص 27.

2- ينظر: المرجع نفسه، ص27- 28 -29.

3- ينظر: محمد بن عياد: المقام في الأدب العربي، كلية الآداب، تونس، ط1، 2004، ص 12.

لإحداثيات التنزيل من زمان ومكان وحال، وكأنما هذه الإحداثيات ضرورية ضرورة القول ذاته[1].

كما يركز المقام على الوضعية الملموسة التي أجري فيها الخطاب وأنتج وهي وضعية تضم زمان القول ومكانه وهوية المخاطبين، وكل ما يحتاج إلى معرفة لفهم القول وحسن تقديره.

وقد تحدث البلاغيون وأسهبوا في الحديث عن المقام وبينوه في نصوصهم، وفي سياق تعريف البلاغة فهذا ابن المقفع (ت 145هـ) حين سئل عن معنى البلاغة، قال: «البلاغة اسم جامع لمعادن تجري في وجوه كثيرة فمنها ما يكون في السكوت، ومنها ما يكون في الاستماع، ومنها ما يكون في الإشارة، ومنها ما يكون في الاحتجاج، ومنها ما يكون جوابا، ومنها ما يكون شعرا، ومنها ما يكون سجعا وخطبا، ومنها ما يكون رسائل، فعامة ما يكون من هذه الأبواب الوصي فيها والإشارة إلى المعنى والإيجاز هو البلاغة، فأما الخطب بين السماطين، وفي اصطلاح ذات البين، فالإكثار في غير خطل والإطالة في غير إملال وليكن في صدر كلامك دليل حاجتك، كما أن خير آليات الشعر البيت الذي إذا سمعنا صدره عرفت قافيته، فقيل له: فإن مل السامع الإطالة التي ذكرت أنها حق ذلك الموقف؟ قال إذا أعطيت كل مقام حقه، وقمنا بالذي يجب من سياسة ذلك المقام وأرضيت من يعرف حقوق الكلام فلا تهتم لما فاتك من رضا الحاسد والعدو»[2].

من خلال هذا النص ينبغي أن ابن المقفع قد أورد عناصر السياق وأهمها:

1- فكرة المقام وإن كانت هذه الفكرة تعني عنده الموضوع الذي سبق من أجله الكلام، فهناك من الموضوعات ما يحتاج إلى إطالة ومنها ما تحتاج إلى إيجاز.

2- السكوت والاستماع والإشارة، حيث لا يظهر ذلك إلا من خلال الموقف اللغوي الفعلي الذي يتمثل في سياق الحال بتمامه، وهذه من عناصر ذلك السياق.

1- ينظر: محمد بن عياد: المقام في الادب العربي، ص12.

2- الجاحظ: البيان والتبيين، ج1، ص 115.

3- السامع: حيث يرى أنه من عوامل نجاح الخطب ألا يمل السامع بالإطالة، وهو بذلك آخذ في اعتباره هذا العنصر السياقي شرط أن يكون هذا السامع مثاليا مجردا من الحسد والعداوة.

4- ربط البلاغة بالمعنى: وذلك يتفق مع ما نادى به أصحاب النظرية السياقية، حيث انطلقت هذه النظرية من خلال البحث عن المعنى الدلالي[1]. وقد شغلت فكرة المقام الكثير من اهتمام علماء البلاغة، ومن مظاهرها الحركات المصاحبة للفظ، يقول الجاحظ في هذا الشأن: والإشارة واللفظ شريكان ونعم العون هي له ونعم الترجمان هي عنه، وما أكثر ما ينوب عن اللفظ، وما نفي عن الخط[2].

ويذكر الجاحظ عددا من الشواهد على اعتبار الإشارة عن اللفظ من ذلك قول الشاعر:

أشارت بطرق العين خيفة أهلها

إشارة مذعور ولم تتكلم

فأيقنت أن الطرف قد قال مرحبا

وأهلا وسهلا بالحبيب المتيم[3].

والملاحظ أن البلاغيين يرادفون بين مصطلحي الحال، وفي ذلك يقول الخطيب القزويني: «مقتضى الحال مختلف فإن مقامات الكلام متفاوتة، فمقام التذكير بباب مقام التعريف، ومقام الإطلاق بيان مقام التقييد وبيان مقام الحذف، ومقام بيان مقام خلاصة ومقام الفصل بباب مقام الوصل، ومقام الإيجاز يبيان مقام الإطناب والمساواة، وكذا خطاب الذكي بباب خطاب الفني، وكذا لكل كلمة مع صاحبها مقام»[4].

1- ينظر: عبد النعيم خليل، نظرية السياق بين القدماء والمحدثين، ص 164.

2- الجاحظ: البيان والتبيين، ج1، ص 78.

3- المرجع نفسه، ج1، ص 79.

4- الخطيب القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص 7-8.

فمن خلال هذا النص يتبين لنا أن الحال أو المقام متعلقة بالخطاب، واختلافه من مواضع إلى آخر، وذلك في الهيئة التي يكون عليها السامع والمتكلم، وما يناسبها من أحوال في التركيب.

وقد استمر المفهوم لمقولة «لكل مقام مقال» عند ابن رشيق الذي ذهب إلى أن أول ما يحتاج إليه الشاعر يعد الجد الذي هو الغاية، وفيه وحده الكفاية حسن التأني والسياسة، وعلم مقاصد القول، فإذا نسب ذلك وخضع وإن مدح أطرى وأسمع، وإن هجا أخل وأوجع، وإن فخر حسن ووضع، وإن عاتب خفض ورفع، وإن استعطف حن ورجع، ولتكن غايته معرفة أغراض المخاطب كائنا من كان، ليدخل إليه من بابه ويداخله في ثيابه، فذلك هو سر صناعة الشعر ومغزاه الذي به تتفاوت الناس، وبه تفاضلوا"[1].

والمقامات عند ابن رشيق نوعان:

1- **مقام فردي:** ويتمثل في شعر الشاعر لنفسه، وفي مراده وفي أمور ذاته من مزج وغزل ومكانية ومجون وما إلى ذلك.

2- مقام جماعي احتفالي: وهو شعر الشاعر في قصائد الحفل التي يقوم فيها بين السماطين[2].

وما يقبل من الشاعر في المقامين مختلف، فالمقام الأول تقبل في عضو كلامه، وما لم يتكلف، ولا ألقى به بالا، والمقام الثاني لا يقبل فيه إلا ما كان محكما، معاودا فيه النظر جيدا لا غنى فيه ولا ساقط ولا فلق[3].

ويؤكد أبو هلال العسكري على مراعاة حال المخاطبين وظروف الخطاب ومكانية كل طريق منهم على قدر وظيفتهم وقوتهم[4].

1- ابن رشيق: العمدة، ج1 ص 199.

2- ينظر: ردة الله الطلحي: دلالة السياق، ص 91.

3- ينظر المرجع نفسه، ص 91.

4- أبو هلال العسكري: كتاب الصناعتين، تح علي محمد، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط1، 1952، ص 154.

ويستشهد في هذا السياق بالنبي صلى الله عليه وسلم حينما أراد أن يكتب إلى أهل فارس، يقول في هذا الشأن: «والشاهد عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أراد أن يكتب إلى أهل فارس كتب إليهم لما يمكن ترجمته، فكتب من محمد رسول الله إلى كسرى عظيم فارس: سلام على من اتبع الهدى، وآمن بالله ورسوله، فادعوك بداعية الله فإني أنا رسول الله إلى الخلق كافة لينذر من كان حيا، ويحق القول على الكافرين فأسلم تسلم، فإن أبيت فإثم المجوس عليك، فسهل صلى الله عليه وسلم الألفاظ كما ترى غاية التسهيل من لا يخفى منها شيء على من له أدنى معرفة في العربية، ولما أراد أن يكتب إلى قوم من العرف فخم اللفظ لما عرف من فضل قوتهم على فهمه وعادتهم لسماع مثله، فكتب لوائل بن حجر الحضرمي: من محمد رسول الله إلى الأفيال العياهلة من أهل حضرموت بإقام الصلاة وإيتاء الزكاة على التبعة السناة والنيمة لصاحبها وفي البيوت الخمس لا خلاط ولا وراط ولا نشاق ولا شفار، وكل مسكر حرام»[1].

والشيء نفسه عند قدامة بن جعفر حينما تحدث عن المقام، وقد ذكر أن المدح يختلف بحسب الممدوح ومرتبته، فتقول: «أما مدح ذوي الصناعات فأن يمدح الوزير والكاتب بما يليق بالفكرة والروية وحسن التنفيذ والسياسة، وأما مدح القائد فبما يجانس البأس والنجدة، ويدخل في باب الشدة والبطش والبسالة، وأما مدح السوقة من البادية والحاضرة فيقسم بحسب انقسام السوقة، إلى المتعيشين بأطراف الحرف وضروب المكاسب، وإلى الصعاليك ومن جرى مجراهم»[2].

ويبين الدكتور مسعد بودوخة اختلاف الباحثين حول مفهوم كل من الحال والمقام، فبعض الباحثين يضطربون في التفريق بين مفهومي الحال والمقام فيما يرى بعضهم أنهما متقاربان في المفهوم، وأن التغاير بينهما أمر اعتيادي، ويذهب آخرون إلى أنهما أمر واحد، وهو ما يدعو المتكلم إلى إيراد خصوصية في التركيب، أما مقتضى الحال فهو

1- أبو هلال العسكري: كتاب الصناعتين، ص 155

2- قدامة بن جعفر: نقد الشعر، تح: كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1979، ص 85-87.

صورة خاصة ترد في الكلام زائدة على أصل معناه قد اقتضاها الحال واستدعاها المقام[1].

وقد كان قصة المقام عاملا هاما في سياق أوجه الإعجاز في القرآن الكريم، فإدراك الأسرار البلاغية لا يكون إلا بعد تحديد المقام الذي نزلت فيه الآيات لتبني بعد ذلك الوقوف على ملاءمة الآيات لما استلزمه المقام، ولأجل هذا ظهر اتجاه هام في التفسير هو الاتجاه السياقي الذي يقوم على أساس الأحكام إلى سياق النصوص والاهتداء به في توضيح مبهم، أو تخفيض عام أو تقييد مطلق أو غير ذلك[2].

السياق والنظم:

لقد سبقت الإشارة بأن البلاغيين قد أولوا اهتماما بالغا سياق الحال أو المقام الأمر الذي أدى بهم إلى اعتبار حال السامع أهم عنصر من الخطاب، وذلك من حين وظيفته الاجتماعية والنفسية.

وكان اهتمامهم بنا بالسياق اللغوي الذي أولوه عناية أكثر من المقام، فقد تبينوا عناصره وأهميته في صياغة التركيب.

وتمثلت عنايتهم بالسياق اللغوي في دراسة النظم على النحو الذي يبينه عبد القاهر الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز، وهي دراسة تبين أثر السياق أو النظم في تحديد قيمة الكلمة ودلالتها وبيان الأنسب والأصلح من طرف النظم ووسائله في الدلالة على المعاني التي ينشدها البلغاء في المقامات التي ينظمون فيها[3].

وفكرة النظم التي قال فيها عبد القاهر هي عينها فكرة السياق اللغوي كما يراه المحدثون، فإذا كان السياق يعني الأصوات والكلمات والجمل كما تتابع في حدث كلامي معين أو نص لغوي، فإن النظم لا يختلف مفهومه عن هذا، إذ يقصد به ترتيب الألفاظ

1– ينظر: مسعود بودوخة: السياق والدلالة ص 104 –105.

2– ينظر: المرجع نفسه ص 107.

3– ينظر: مصطفى شعبان: المناسبة في القرآن، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ط1، 2007، ص 20.

وتعلق بعضها ببعض في نسق واحد، وفي هذا الشأن يقول: «واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علما لا يعترضه شك أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، ويبني بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك، هذا ما لا يجهله عاقل، ولا يخفى على أحد من الناس وإذا كان كذلك فبنا أن ننظر إلى التعليق فيها والبناء، وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبتها ما معناه وما محصوله؟ وإذا نظرنا في ذلك علمنا أن لا محصول غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلا لفعل أو مفعولا أو تعمد إلى اسمين فيجعل أحدهما خبرا عن الآخر»[1].

من خلال هذا النص يتبين لنا أن عبد القاهر قد ركز على تتابع الوحدات اللغوية وفق تركيب معين اقتضاه السياق اللغوي، لأنه عامل أساسي في توضيح الدلالة، والنظم هنا هو تأكيد لقيمة المعنى الناتج عن العلاقات النحوية بين الكلمات.

والكثير من التراكيب اللغوية التي تخرج عن معناه الأصلي إلى معان أخرى، والتي يطلق عليها معاني النحو كالقديم والتأخير والحذف والوصل والفصل، وهي ظواهر تتعلق بالجانب اللغوي من السياق، ولكن البلاغيين يربطونها بالمقام، والأمثلة على ذلك كثيرة، حيث ذكر القزويني تحليلا لقوله تعالى: ﴿وَجَآءَ مِنۡ أَقۡصَا ٱلۡمَدِينَةِ رَجُلٞ يَسۡعَىٰ﴾ [يس/20]، يقول: «قدم فيه المجرور لاشتمال ما قبله على سوء معاملة لأصحاب القرية المرسل من إصرارهم على تكذيبهم، فكان مظنة أن يلعن السامع على مجرى العادة، تلك القرية ويبقى محيلا في فكره: أكانت كلها كذلك أم كان فيها قطر دان أم قاص منبت خيرا؟ منتظرا لإلمام الحديث به»[2].

1- دلائل الإعجاز، ص 55.

2- القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص 32.

فالاهتمام هنا بتقديم المجرور مراعاة لما قبله من دلالات هو من قبيل الاهتمام بالجانب اللغوي، وإن كان قدر روعي فيه أيضا عنصر من عناصر المقام كما ينادي به أصحاب النظرية السياقية وهو السامع والمخاطب[1].

ويؤكد الجرجاني في موضع آخر أن لا معنى لتفاضل الكلمات من غير النظر إلى السياق الذي وردت فيهن حيث يقول: «وهل يقع في وهم –وإن جهر– أن تتفاضل الكلمتان المفردتان من غير أن ينظر إلى مكان تقعان فيه من التأليف والنظم وهل تجد أحدا يقول هذه اللفظة صحيحة إلا وهو يعتبر مكانها من النظم وحسن ملاءمة معناها لمعاني جاراتها وفضل مؤانستها لأخواتها»[2].

ويرى بعض الباحثين أن الجرجاني يؤكد بذلك ما قرره المحدثون اليوم من أن اللغة ليست مجموعة من الألفاظ، بل مجموعة من العلاقات هذه العلاقات قد تولد انطلاقا من الأجزاء المتعالقة صفات وخصائص ليست لأجزائها بالأصل[3].

السياق وعلم المعاني:

يساهم السياق بدور فعال في الكشف عن المعاني المخولة للمسند والمسند إليه، لأن الجملة كما نعلم تخضع لنظام معين في مفرداتها.

وإذا كان للجملة في اللغة العربية نظام معياري في ترتيبها، فإن هذا المقام ليس جامدا لا يمكن تغييره بل هناك تغيرات تطرأ على طريقة الترتيب، بحيث يقدم عنصرا أو يؤخر آخر، والتقديم والتأخير في الجملة العربية من المباحث المهمة التي أولاها البلاغيون عناية فائقة، والتي عكس عليها الذوق الجمالي القائم على التحليل اللغوي.

وهناك أمثلة كثيرة تشير إلى فاعلية التقديم والتأخير ودلالتهما في السياق.

1– ينظر: المناسبة في القرآن، ص 22.

2– دلائل الإعجاز، ص 402.

3– ينظر: مسعود بودوخة، السياق والدلالة، بيت الحكمة الجزائر، ط1، 2012، ص 110.

مثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظۡلِمُونَ ﴿٣٧﴾ وَٱلشَّمۡسُ تَجۡرِي لِمُسۡتَقَرّٖ لَّهَاۚ ذَٰلِكَ تَقۡدِيرُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ ﴿٣٨﴾ وَٱلۡقَمَرَ قَدَّرۡنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلۡعُرۡجُونِ ٱلۡقَدِيمِ ﴿٣٩﴾﴾ [يس/37–39]، وقوله تعالى: ﴿وَٱلۡقَمَرَ قَدَّرۡنَٰهُ مَنَازِلَ﴾ [يس/39] ليس تقديم المفعول فيه على الفعل من باب الاختصاص، وإنما هو من باب مراعاة نظم الكلام لأنه قالك ﴿ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ﴾ [يس/37]، ثم قال: ﴿وَٱلشَّمۡسُ تَجۡرِي﴾ [يس/38] فاقتضى حسن النظم أن يقول: والقمر قدرناه ليكون الجميع على نسق واحد في النظم، ولو قال وقدرنا القمر منازل لما كان بتلك الصورة في الحسن[1].

علاقة السياق بعلم البيان:

يتجلى أثر السياق في علم البيان في كون الصور البيانية لا يمكن فيها الاعتماد على ظاهر اللفظ وحده لا المعنى، والدلالة فيه لا تحصل بمعرفة المعاني المعجمية للألفاظ، بل المعنى هو الدلالة الثانية في العموم، وفي ذلك يقول عبد القاهر الرجاني «الكلام على ضربين: ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، وضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، ولكن بذلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة، ثم نجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض ومدار هذا الأمر على الكناية والاستعارة والتمثيل»[2].

من خلال هذا القول يتبين أن للفظ معنيان معنى مركزي وهو المعنى الذي يفهم من أول وهلة، ومعنى ثانوي أو الخاص وهو الذي يكتسي دلالة ثانية مستقاة من السياق الذي وردت فيه.

فالاستعارة مثلا وهي أحد أنواع البيان تحمل غرضا معينا ويمتنع معها إجراء الكلام على حقيقته مع وجود قرينة تفهم من خلال السياق، والشيء نفسه بالنسبة للكناية إلا

1– ينظر: مصطفى شعبان: المناسبة في القرآن، ص 280.

2– دلائل الإعجاز، ص 262.

أنها تختلف عن الاستعارة في كون القرينة فيها غير واضحة تماما، ويمكن للسامع حملها على حقيقتها، وهنا يتحكم النظر إليها من خلال استعمالاتها وما تدل عليه من قبل مستعمليها[1].

وخلاصة القول أن السياق عند البلاغيين قد تشمل كل أنواعه، ورغم تركيز البلاغيين على سياق المقام إلا أن السياق اللغوي قد أخذ حظا وأفر من الدراسة على مستوى كل أنواع الخطابات.

1- مسعود بودوخة: السياق والدلالة، ص 115.

المحاضرة السادسة

السياق عند الأصوليين

المحاضرة السادسة: السياق عند الأصوليين

يحظى الدرس اللغوي أهمية بالغة في علوم الفقه والأصول لأنه يعتمد على فهم واستنباط الأحكام الشرعية من الكتاب والسنة ويقتضي هذا الفهم معرفة الأحكام التي يجب أن تراعي فيها الضوابط اللغوية المستنبطة من تراكيب اللغة العربية وسياقها وأساليبها، وفي ذلك يقول ابن فارس في كتابه الصحابي: «إن العلم بلغة العرب واجب على كل متعلق من العلم بالقرآن والسنة»(1). وهكذا كانت علم الأصول الذي استنبط الأحكام من الكتاب والسنة وعلى أساسه يعرف هذا العلم أنه علم قطعي يقول الشاطبي في ذلك: «إن أصول الفقه في الحديث قطعية لا ظنية والدليل على ذلك أنها راجعة إلى كليات الشريعة، وما كان كذلك فهو قطعي»(2).

والأصول: جمع أصل وهو في الاصطلاح ما يبنى عليه غيره عكس الفرع فإنه ما بني على غيره، والفقه لغة الفهم، وفي الاصطلاح الأحكام الشرعية التي طريقها طريق المجتهدين والدين والجزاء والعبادة وهو المراد هنا، والقطعي الذي لاشك فيه وظنية منسوبة إلى الظن وهو الراجح من الأمر(3).

وتكمن علاقة أصول الفقه بعلوم اللغة في معرفة الدلالات الكامنة في كتاب الله وأحاديث نبيه صلى الله عليه وسلم.

وقد نشأت علم أصول الفقه في كشف الاهتمام بالجوانب الدلالية للنص، ذلك أنه يبين دلالات الألفاظ وما يستنبط منها من خلال النص، ويتحدث ابن خلدون عن العالم بالأصول حيث يقول: «يتعين النظر في دلالة الألفاظ وذلك أن استفادة المعاني على

1- ابن فارس: الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ص 50.

2- الشاطبي: الموافقات، تح بكر بن عبد الله، دار ابن عفان، دط، دت م1، ص 17 -18.

3- المرجع نفسه، م 1، ص 17.

الاختلاف من تراكيب الكلام يتوقف على معرفة الدلالات الوضعية مفردة ومركبة، والقوانين اللسانية في ذلك هي علوم النحو والتصريف والبيان»[1].

وقد حاول الأصوليون وضع ضوابط كثيرة لدلالة النصوص وميزوا بين الدلالة التي قد يتبادر إلى الى الذهن من ظاهر اللفظ، والدلالة التي أرادها صاحب النص أن نفهم من كلامه، فالعبرة بالإرادة لا باللفظ[2].

وتحدث الأصوليون عن أركان الدلالة، وفي ذلك يقول أبو حامد الغزالي (ت505هــ): «فإن للشيء وجودا في الأعيان ثم في الأذهان ثم في اللفظ ثم في الكتابة، فالكتابة دالة على اللفظ، واللفظ دال على المعنى الذي النفس والذي في النفس هو مثال الوجود في الأعيان»[3].

فالكتابة دال فقط باعتيادها واسطة تمثيل للملفوظ فهي إشارة لإشارة، واللفظ دال باعتبار ومدلول باعتبار، والمعنى الذي في النفس أي الصور الذهنية مدلول فقط وليس بدال[4].

وتقسم الدلالة باعتبار الدال والمدلول إلى دلالة طبيعية ودلالة عقلية ودلالة وضعية، وهذه الأخيرة تقسم إلى قسمين لفظية وغير لفظية، فالدلالة اللفظية موضوعها اللفظ وما غير اللفظية، فموضوعها الإشارات والرموز.

ومن القضايا المتعلقة بعلاقة اللفظ والمعنى عند الأصوليين أنهم حصروا أنواع الدلالات في أربعة أمور عبارة النص وإشارة النص ودلالة النص، واقتضاء النص «

بالعبارة هو ما كان السياق لأجله ويعلم قبل التأمل أن ظاهر النص متناول له، أما الثابت بالإشارة هو ما لم يكن السياق لأجله لكنه يعلم بالتأمل في معنى اللفظ من غير زيادة فيه ولا نقصان، أما الثابت بدلالة النص فهو ما يثبت بمعنى النظم لغة لا استنباطا

1- ابن خلدون: المقدمة، ص 454.

2- ينظر: مسعود بودوخة: السياق والدلالة، ص 117.

3- أبو حامد الغزالي: معيار العلم في المنطق، تح: سليمان دنيا، دار المعارف مصر، دط، 1969 ص 35 -36.

4- ينظر: منقور عبد الجليل، علم الدلالة أصوله ومباحثه، اتحاد الكتاب العربي، دمشق ط1، 2001، ص 34 .

بالرأي لأن للنظم صورة معلومة ومعنى هو المقصود به، أما الثابت بمقتضى النص فهو عبارة عن زيادة على المنطوق عليه يشترك تقديمه ليصدر المحكوم مقيدا أو موجبا للحكم»[1].

ومن بين القضايا التي تطرق إليها الأصوليون قضية التخاطب، وهذه العملية تتطلب أربعة عناصر أساسية هي:

1- **الوضع:** وهو نسبة الألفاظ إلى المعاني.

2- **الدلالة:** وهي نتيجة للوضع والسياق.

3- **الاستعمال:** وهو إطلاق الكلام وقصد معنى ما.

4- **الحمل:** وهو اعتقاد السامع مراد المتكلم[2].

وقد كان اهتمامهم -كما أشرنا- بالدلالة الكاملة للوصول إلى الحكم الشرعي، ولم يقصروا أهدافهم على نطاق المعاني اللغوية للكلمات منفصلة عن سياقها العام بل ربطوا تلك المعاني بكل ما يحيط بها من ظروف تساعد على إبراز المعنى الدلالي الكامل، ومن هنا جاء ارتباط والبحث الأصولي لنظرية السياق وظهرت خيوط هذه النظرية في كثير من البحوث الأصولية[3].

والملاحظ أن الأصوليون لا يركزون جهدهم في تفسير النصوص على المستوى المعجمي والنحوي والصرفي فحسب، وإنما يردفون إليها مبدأ السياق لأن المستويات السابقة تكشف المعنى السطحي والظاهر في حين يكتشف السياق المعنى المخبوء والمقصود للمتكلم[4]. وفي ذلك يقول ابن قيم الجوزية: «والسياق يرشد إلى تبيين المجمل وتعيين المحتمل والقطع بعدم احتمال غير المراد وتخصيص العام وتقييد المطلق وتنوع

1- علي زوين: منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1986، ص 24.

2- محمد يونس علي: علم التخاطب الإسلامي، دار المنار، بيروت، ط1، 2006، ص 32.

3- ينظر: عبد النعيم خليل، نظرية السياق، ص 239.

4- ينظر: مقال الدكتور مختار درقاوي: نظرية السياق بين التوصيف والإجراء، مجلة لأن، تحر: عرفات المناع، منشورات الاختلاف، ط1، 2015، ص 49.

الدلالة، وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم فمن أهمله غلط في نظره، وغالط في مناظراته، فانظر إلى قوله تعالى: ﴿ذُقۡ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡكَرِيمُ ۝٤٩﴾ [الدخان/49] كيف نجد سياقه يدل على أنه الذليل الحقير»[1].

ويعد الشافعي (ت 201هـ) أول من تحدث عن معنى السياق ويقصد به السياق اللغوي، حيث عقد له بابا في الرسالة أسماه باب العنف بين سياقه ومعناه ويمثل ذلك بقوله تعالى: ﴿وَسۡـَٔلۡهُمۡ عَنِ ٱلۡقَرۡيَةِ ٱلَّتِي كَانَتۡ حَاضِرَةَ ٱلۡبَحۡرِ إِذۡ يَعۡدُونَ فِي ٱلسَّبۡتِ إِذۡ تَأۡتِيهِمۡ حِيتَانُهُمۡ يَوۡمَ سَبۡتِهِمۡ شُرَّعٗا وَيَوۡمَ لَا يَسۡبِتُونَ لَا تَأۡتِيهِمۡۚ كَذَٰلِكَ نَبۡلُوهُم بِمَا كَانُواْ يَفۡسُقُونَ ۝١٦٣﴾ [الأعراف/163] ثم قال: ﴿إِذۡ يَعۡدُونَ فِي ٱلسَّبۡتِ﴾ [الأعراف/163] دل على أنه إنما أراد أهل القرية لأن القرية لا تكون عادية ولا قانعة بالعدوان في السبت ولا في غيره وإنما أراد بالعدوان أهل القرية الذي بلاهم بما كانوا يفسقون[2].

والمقصود بالدلالة في هذه الآية أنه يعني سياق المعنى، أو ذلك الذي عبر عنه قبل ذلك بقوله: «تبتدئ العرب الشيء من كلامها بتبيين أول لفظها فيه عن آخره الشيء فيبتدئ الشيئ فيبين آخر لفظها منه عن أوله»[3].

وقد تحدث الشاطبي عن السياق واستعمل لفظ المساق وتعني به السياق بنوعيه سياق المعنى، وسياق الموقف حيث يقول: «المساقات تختلف باختلاف الأحوال والأوقات والنوازل، وهذا معلوم في علم المعاني والبيان والذي يكون على حال من المستمع والمستفهم الالتفات إلى أول الكلام وآخره بحب القضية وما أضفاه الحال فيها لا ينظر في أولها دون آخرها ولا في آخرها دون أولها ولا محيص للمتفهم عن رد آخر الكلام على أوله، وعلى آخره، وإذ ذاك يحصل مقصود الشارع في فهم المتكلف»[4].

1- ابن القيم الجوزية: بدائع الفوائد، تح أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1994، ص 217.
2- ينظر: ردة الله الطلحي، دلالة السياق، ص 42-43.
3- الشافعي، الرسالة، تح: أحمد شاكر، دار التراث القاهرة، ط2، 1993، ص 52.
4- الشاطبي: الموافقات، ج 3، ص 413 -414.

من خلال هذا النص نلاحظ أن الشاطبي قد ركز على عناصر سياق الموقف الذي يمثل الظروف المحيطة بعالم المتكلم والسامع وعملية الفهم، تقتضي الإحاطة سياق النص الداخلي والخارجي، فالسياق إذن يحمل مفاهيم منها:

- إن السياق هو الغرض أي مقصود المتكلم من إيراد الكلام.
- إن السياق هو الظروف والمواقف والأحداث التي ورد فيها النص أو نزل، أو قبل نشأتها، ويقابل هذا المفهوم مصطلح الحال والمقام في البلاغة العربية.

تصنيفات السياق عند الأصوليين:

وقع اختيارنا في هذا العنصر على عدة جوانب تصنفه سياق عند الأصوليين ومنها:

1- **النص الواضح:** وقد قسم من حيث وضوحه إلى ظاهر ونص ومفسر ومحكم، وهي بهذا الترتيب يتجه إلى الأكثر وضوحا وهو المحكم.

وهذه الأقسام برغم وصفها بالوضوح فإنه قد يدخلها الاحتمال لا من حيث الوضوح وعدم الوضوح، وإنما من حيث أن النص أو سبب النزول، أو فهم السامع تحمل الدليل تعدد في المعنى.

فالظاهر وهو الأقل وضوحا من الواضح يعرفونه بأنه ما يعرف المراد منه بنفس السماع من غير تأمل وهو الذي يسبق إلى العقول والأوهام لظهوره موضوعا فيما هو المراد [1].

ويمثل له بقوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِي يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ مِنَ ٱلۡمَسِّۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡبَيۡعُ مِثۡلُ ٱلرِّبَوٰاْۗ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلۡبَيۡعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْۚ فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمۡرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِۖ وَمَنۡ عَادَ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ٢٧٥ ﴾ [البقرة/275]، حيث أن سبب النزول يبين أن الآية مسبوقة لنفي التماثل بين البيع والربا ردا على اليهود الذين زعموا أن البيع مثل الربا، ومع ذلك فإن قوله

1- ينظر: ردة الله الطلحي: دلالة السياق، ص 144.

تعالى: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة/275] ظاهر الدلالة في حل البيع وحرمة الربا دون حاجة إلى قرينة خارجية[1].

أما النص فهو ما لا يحتمل أكثر مون معنى واحد، فدلالة قوله تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور/02] على عقوبة الزنا المحددة بمائة جلدة، فيجب المصير إلى ما دل عليه والعمل به قطعا ويقينا ولا يعدل عنه إلا بنسخ[2].

أما المفسر فهو الذي لا يحتمل التأويل والتخصيص لأجل معناه الوضعي كأسماء الأعداد ومثال قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُواْ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور/04].

أما الحكم وهو اللفظ الدال على معناه دلالة واضحة لا تحتمل تأويلا ولا تخصيصا ولا نسخا في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم والمحكم بحسب العمل به مطلقا، فلا يجوز صرفه عن ظاهره إلى أي معنى آخر، كما أنه لا يحتمل النسخ، لذا يقدم عند التعارض على الأقسام السابقة كلها وينقسم إلى قسمين: [3]

الأول: المحكم لذاته وهو ما لا يحتمل النسخ لأجل معناه وله صورتان:

الصورة الأولى: أن يوجد في سياق النص ما يدل على أبدية الحكم صراحة كقوله تعالى مبينا حرمة نكاح أزواج النبي صلى الله عليه وسلم: ﴿وَلَآ أَن تَنكِحُوٓاْ أَزْوَٰجَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦٓ أَبَدًا ۚ ۝٥٣﴾ [الأحزاب/53].

الصورة الثانية: أن لا يكون مدلول النص مما يحتمل النسخ كالنصوص المتعلقة بالعقيدة والأخلاق ونصوص الأخبار كالإيمان بالله ووحدانيته وحسن العدل وبر الوالدين وآيات القصص والأخبار والجنة والنار.

1- ينظر: ردة الله الطلحي: دلالة السياق، ص 144.

2- ينظر: نجم الدين قادر: نظرية السياق دراسة أصولية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2006، ص 107.

3- المرجع نفسه، ص 106.

أما غير الواضح فقسمه الأصوليون إلى خفي ومتشكل ومجمل ومتشابه، حيث المتشابه الأكثر خفاء وعدم وضوح[1].

2- دلالات الأمر والنهي:

إن من عناصر السياق اللغوي التي اعتمد عليها الأصوليون في رصد الدلالات المختلفة للأمر والنهي ما يسمى بالنبر والتنغيم في الدراسات اللغوية الحديثة، وفي ذلك يقول الإمام أبو حامد الغزالي عن دلالة الأمر: «إذا قيل أمرنا بكذا حسن أن يستفهم فيقال أمر إيجاب أو أمر واستحباب وندب، ولو قال رأيت أسدا لم يحسن أن يقال أردت سعيا أو شجاعا لأنه موضوع للسبع ويصرف إلى الشجاع بقرينة».

وقد رصد الأصوليون لصيغة الأمر متلائمة غير معنى يجب السياق الذي وردت فيه على النحو التالي:

1- الوجوب: كقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ﴿٤٣﴾﴾ [البقرة/ 43].

2- الندب كقوله تعالى: ﴿فَكَاتِبُوهُمۡ إِنۡ عَلِمۡتُمۡ فِيهِمۡ خَيۡرًاۖ﴾ [النور/ 33].

3- الإرشاد: كقوله تعالى: ﴿إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيۡنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَٱكۡتُبُوهُۚ﴾ [البقرة/282]، وغيرها كثير.

وكل هذه المعاني لصيغة الأمر لم تكن في ذات الضيقة، وإنما مستخلصة من السياق بكل قرائنه.

وخلاصة القول أن الأصوليين لم يغفلوا عن السياق بكل أنواعه، حيث تنبهوا إلى الدلالة الكاملة للوصول إلى الحكم الشرعي، ولم يقتصروا على المعاني اللغوية فحسب، بل قرنوها بسياقها العام، وكل ما يحيط بهذه المعاني من ظروف متنوعة.

1- ينظر: ردة الله الطلحي، دلالة السياق، ص 146.

المحاضرة السابعة

السياق في الدراسات اللغوية

المحاضرة السابعة: السياق في الدراسات الغربية

لقد شغلت دراسة السياق مجالا واسعا في الدرس اللغوي الحديث، سواء أكان ذلك في مجال السياق اللغوي أو غير اللغوي، وكان ذلك مبنيا على العلاقات بين الوحدات اللغوية، إلا أن صارت نظرية متكاملة وكانت على يد العالم الإنجليزي فيرث الذي بين أسسها وأرسى دعائمها، وبالرغم من تعدد النظريات التي تناولت المعنى إلا أنها لم تستطع الوصول إلى نظرية متكاملة تعتمد على الظروف الاجتماعية والنفسية مثلما أقر بذلك فيرث.

لذلك يجب علينا الوقوف على جوانب السياق في الاتجاهات الثانية قبل فيرث، لنكشف عن ذلك الامتداد وأهمية السياق بالنسبة لهؤلاء.

1- البنيويون والسياق:

تعرف البنية بأنها نظام متداخل العناصر ونظام شكلي يقتضي وجود العناصر اللغوية مع بعضها البعض، معنى ذلك أنها «نظام يعمل وفق مجموعة من القوانين وتميزه الكلية والتحويل والانتظام الذاتي»[1].

ويتفلق البنيويون على مقابلة البنى بالركاسات هذه الآخرة التي تتشكل من عناصر مستقلة عن الكل، وبهذا التقابل يمكن القول أن خاصة النظام تبني على مفهوم الكلية، وفي النهاية ما هو إلا أثر ينشأ بين العلاقات التي تعد أهم ركن في بناء النظام وعمله، إذ أن البنى تتحدد عن طريق مجموعة من العلاقات فيما بين العناصر، فلا العنصر ولا الكل بإمكانه أن يتشكل البنية، فالذي يشكل البنية هو العلاقات فحسب، وما الكل في النهاية، إلا بتثبيتها[2].

من خلال هذا النص يتبين أن خصائص البنية هي:

1- الطيب دبة: اللسانيات البنوية، ص 41.

2- المرجع نفسه، ص 41.

- كونها نظام وهذا العام لا يسلم شرعيته من سمات العناصر في ذاتها، بل من القوانين المتحكمة في تنظيم تلك السمات.

- أنها كلية بمعنى أن العناصر اللغوية تتضافر في ما بينها لتشكل لنا النظام اللغوي، ولا يمكن لأي عنصر لغوي أن يكسب قيمته إلا بتقابله مع باقي العناصر الأخرى.

وقد استعمل هذا المصطلح للإشارة إلى اتجاه تثبته المدارس اللسانية التي اتبعت مبادئ دوسوسير وارست معالمه الإجرائية في دراسة اللغة على تحديد البنى اللغوية وارتباطها مع بعضها البعض.

وتقوم البنيوية في أساسها على أن تحليل أي عنصر من عناصر اللغة لا يمكن أن يتم بعيدا عن بقية العناصر اللغوية الأخرى، ومن ثم فإنه يمكن القول بأن المدارس اللغوية الحديثة منذ دوسوسير تنتمي بشكل أو بآخر إلى تلك الدراسة البنيوية، لأنها جميعا تؤمن بأن اللغة عبارة عن نظام من العلاقات ترتبط فيما بينها بعلاقات عضوية من التوافق والاختلاف تبدأ من الكلام إلى الجملة إلى الكلمة حتى تنتهي إلى السمة المميزة لأصغر وحدة صوتية[1].

ويمكننا الكشف عن السياق عند دوسوسير في أن دراسة اللغة تقوم أساسا على النظم في علاقة كل عنصر من العناصر اللغوية الداخلية، تغيره من العناصر الأخرى المكونة للمقام اللغوي، لأن أي عنصر منها لا قيمة له دون العناصر الأخرى، ويضرب دوسوسير على ذلك بلعبة الشطرنج، يقول في ذلك: «إن أية حالة من حالات ترتيب قطع الشطرنج تشبه كثيرا حالة من حالات اللغة، فقيم القطع تعتمد على موقعها على لوحة الشطرنج، كما أن كل عنصر من العناصر اللغوية يستمد قيمته من تقابله معه العناصر الأخرى»[2].

1- ينظر: عبد النعيم خليل: نظرية السياق بين القدماء والمحدثين، ص 263.

2- فرديناند دوسوسير: علم اللغة العام، تر: يوئيل يوسف عزيز، دار آفاق عربية، بغداد، ط1، 1985، ص 106.

ومن بين مبادئ العامة للسانيات دوسوسير والتي لها علاقة بالسياق الترابطات السياقية والإيحائية التي يعبر عنها بالتقاطع الشهير الرأسي والأفقي.

وفيه يقول دوسوسير: إن العلاقات والاختلافات القائمة بين عناصر اللغة تدور في نطاق دائرتين متميزتين تولد كل واحدة منهما نوعا معينا من القيم، وأن التقابل بين هذين النوعين يزيد في تبيان طبيعة كل منهما فهما يوافقان صورتين من صور نشاطناالذهني لازمتين معا، ولا غنى لحياة اللغة عنهما(1).

ثم يتحدث سوسير عن قيمة السياق قائلا: «فمن ناحية نلاحظ أن الكلمات تعقد فيما بينها في صلب الخطاب وبمقتضى تسلسلها علاقات قائمة على الصفة الخطية للغة، وهي صفة ينتفي معها إمكان النطق بعنصرين معا في نفس الوقت، وتنظم هذه العناصر الواحد تلو الآخر في سلسلة اللفظ، ويمكن أن تسمي هذه التوليفات التي تتخذ لها من الامتداد حاملا سياقات، فالسياق التي تتخذ لها من الامتداد حاملا سياقات، فالسياق إذن يتركب دائما من وحدتين متتاليتين فأكثر، والكلمة إذا وقعت في سياق ما لا تكتسب قيمتها إلا بفضل مقابلتها لما هو سابق، ولما هو لاحق بها أو لكيلهما معا»(2).

التوزيعية والسياق:

إن الفكرة التي تبنى عليها التوزيع أن معنى الكلمة يمكن أن يحدد بالنظر إلى السياق الذي تقع فيه، وترجع أصول هذه الفكرة إلى الرأي القائل بأن التحليل اللغوي معني أساسا بتوزيع العناصر اللغوية وهو رأي ارتبط بهاريس، وكانت لفكرة التوزيع أهمية كبرى عند المدرسة البنوية في علم اللغة، فالتحليل التوزيعي يحدد ويصنف الكلمات ومعانيها عن طريق علاقاتها مع الكلمات الأخرى ضمن المجموع، وهذا ما يقودنا إلى

1- دوسوسير: دروس في اللسانيات العامة، ص 186.

2- المرجع نفسه، ص 186.

القول كأن الإشكال التي توضع في سياق متماثل لها خصائص متركز يحددها هذا السياق[1].

وتظهر علاقة هذه الفكرة بنظرية السياق في كون معنى الكلمة عند التوزيعيين لا يتحدد إلا بالسياق الذي ترد فيه، وهو الذي يعطيها معناها الأول والأخير[2].

حلقة براغ والسياق:

لقد ظهرت بذور السياق عندهم من خلال الدراسة الفونولوجية لأحد علماء هذه المدرسة وهو نيكولاي تروبتسكوي، حيث أسس نظريته الفونولوجية على أساس من نظرية الفونيم باعتباره علامة لها قيمتها الدلالية[3].

ولقد فرق تروبتسكوي بين نوعين من الدراسة الصوتية الأول يختص بدراسة ووصف أصوات اللغة مجردة من سياقاتها النطقية، أي مستقلة عن غيرها، ومنعزلة خارج البنية اللغوية، والثاني يختص بدراسة النظام الصوتي للغة، وقد أطلق على هذه الدراسة اسم الفونولوجيا وكان هذا التميز على أساس أن السمات النطقية والسمعية للصوت منعزلا عن السياق أي مجردا، تختلف عن سماته النطقية والسمعية، وهو في سياق صوتي وذلك من منطلق تأثر الأصوات بعضها ببعض على مستوى التركيب، فإذا قلنا أن النون صامت مجهور أسناني اغن فنحن نصف هذا النون باعتبارها وحدة صوتية أو صوتا منعزلا غير متصل أو مجاور لغيره من الأصوات، ولكن ثمة درجات أو تنوعات من النون بحسب سياقها الصوتي، فالنون مثلا في كلمة نهر من الناحية الصوتية الخاصة أي من حيث تكوينها النطقي والفيزيولوجي غير النون في كلمة منك، عنك [4].

1- ينظر: مسعود بودوخة: السياق والدلالة، ص 42.

2- المرجع نفسه، ص 43.

3- ينظر: نظرية السياق بين القدماء والمحدثين، ص 268.

4- ينظر: المرجع نفسه، ص 269.

السياق عند المدرسة الوظيفية:

لقد نظر الوظيفيون إلى الوحدات اللغوية على أساس وظيفتها في سياق معين وأندري مارتيني رائد هذه المدرسة بين أن الكلمة لا تتوفر خارج السياق على معنى، وقد أكد قيمة السياق حيث أن مدلول الوحدة الدالة يختلف حسب السياق شأنه في ذلك شأن الأداء اللفظي لإحدى الوحدات الصوتية[1].

النظرية السياقية عند فيرث:

لقد قامت هذه النظرية على مفهوم السياق الذي حدده أصحابه بأنه الوحدات التي تسبق أو تعقب وحدة معنية أو مجموعة الظروف الاجتماعية التي تؤخذ بعين الاعتبار لدراسة العلاقة الموجودة بين الظواهر اللغوية والاجتماعية وتعرف بالسياق الاجتماعي للاستعمال اللغوي، وهذا هو المبدأ العام الذي انطلقت منه هذه النظرية في تفسير الأفعال اللغوية[2].

ويرى أحمد مختار عمر أن مدرسة لندن عرفت بما يسمى بالمنهج السياقي أو المنهج العملي، وكان زعيم هذا الاتجاه فيرث الذي وضع تأكيدا كبيرا على الوظيفة الاجتماعية للغة ومعنى الكلمة عند أصحاب هذه النظرية هو استعمالها في اللغة[3].

وقد استخدم السياق في هذه النظرية بمفهوم واسع بحيث يشتمل السياق الصوتي والصرفي والنحوي والمعجمي، ولا يظهر المعنى المقصود للمتكلم، إلا بمراعاة الوظيفة الدلالية للألفاظ المستخدمة[4].

وتهدف نظرية السياق إلى ما يلي:

1- ينظر: مسعود بودوخة: السياق والدلالة، ص 46.

2- ينظر: صلاح الدين زرال، الظاهرة الدلالية عند علماء العربية، منشورات، الاختلاف الجزائر، ط1، 2008، ص 380 .

3- أحمد مختار عمر: علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، ص 68.

4- ينظر: الظاهرة الدلالية، ص 380.

- معرفة الأساليب المختلفة للمنطوقات وتصنيفها حسب المواقف الصحيحة، بالإضافة إلى معرفة الملامح الشكلية نفسها.
- وصف الاستعمال الفعلي لنطق معين في موثقة الخاص باعتياده شيئا فريدا.
- إبراز الدور الاجتماعي الذي يقوم به المتكلم وتأخر المشتركين في الكلام[1].

وتقوم دراسة المعنى السياقي عند فيرث على أسس ثلاثة هي:

- وجوب اعتماد كل تحليل لغوي على المقام مع ملاحظة كل ما يتصل لهذا المقام من عناصر أو ظروف وملابسات وقت الكلام الفعلي.
- وجوب تحديد بنية الكلام المدروس وضعيته فتحديد البنية يضمن عدم الخلط بين لغة وأخرى أو لهجة وأخرى، وهذا الخلط من شأنه أن يؤدي إلى ناتج مضطربة غير دقيقة، وذلك لاختلاف المادة التي أخذت منها هذه الناتج.
- الكلام اللغوي عند فيرث مكون من أحداث وهذه الأحداث معقدة مركبة، ليس من السهل دراستها وتحليلها دفعة واحدة، بل يجب النظر إليها على مراحل، وهذه المراحل والخطوات التي يجب اتباعها عند تحليل الأحداث اللغوية هي فروع علم اللغة، والناتج التي تصل إليها هذه الفروع هي مجموع خاص الكلام المدروس[2].
- العمليات الكلامية في سياق الحال أو الماجري.
- الدلالة النحوية مرتبطة بما تعبر عنه الكلمة في الجملة.
- الدلالة الفونولوجية التي توضح الصوتيات والعمليات التقريرية التي تقترن بالكلمة أو الجملة لتؤدي غرضا معنيا من المعنى.
- الأصوات التي تربط الأساس السابقة بالعمليات الكلامية والسمات النطقية [3].

1- ينظر: المرجع السابق، ص 381.

2- ينظر: عبد النعيم خليل، نظرية السياق، ص 278.

3- المرجع نفسه، ص 278.

وخلاصة القول أن النظرية السياقية عند فيرث هي نظرية دلالية في المقام الأول حيث تهتم إلى جانب مستويات اللغة وتفاعلها في سياق لغوي، فإنها تهتم أيضا بالسياق الغير اللغوي الذي ينطلق من بيان مجريات، ومقتضيات الظواهر الخارجية عن اللغة.

فالكثير من النصوص اللغوية لا يستطيع فهمها على وجه صحيح إلا إذا ارتبطت سياقها الحالي، الذي هو حال المتكلم والسامع والمكان والزمان والعناصر المشتركة.

المحاضرة الثامنة

السياق في التداولية (فرانسواز - أوسيكيوني)

المحاضرة الثامنة:

السياق في التداولية فرانسواز أرمينكو – أوستين

مفهوم التداولية:

لقد قدم المنهج التداولي للأدب والنقد منفذا جديدا وتحولا معرفيا للنصوص الأدبية، وجدت من خلاله التداولية كمقاربة نقدية ذات منحى لساني بلاغي تعود عملية القراءة، والتحليل للبنى النصية بمختلف تحولاتها وتوجهاتها.

وقد كان ميلاد التداولية نتيجة إرهاصات فلسفية، كالفلسفة التحليلية، وفلسفة اللغة العادية، وكلا من الفلسفيين أعطت أبعادا أخرى لفلسفة اللغة، وأضحت العلاقة بين مقاصد المتكلم وآدائها اللغوي محور اهتمام هؤلاء وبغض النظر عن المفهوم اللغوي للتداولية الذي يعي الانتقال من حال إلى حال، فإنها كمصطلح تعني «استعمال اللغة مقابل دراسة النظام اللساني الذي يبنى به تحديدا اللسانيات وإذا تحدثنا عن استعمال اللغة، فلأن هذا الاستعمال ليس محايدا من حيث تأثيراته في عملية التواصل ولا في النظام اللغوي في حد ذاته، فمن القول فعلا أن نشير إلى أن معنى الكلمات المثيرات الدالة على الزمان والمكان أو الأشخاص من قبيل الآن، وهنا وأنا لا يمكن تأويلها إلا في سياق قولها»[1].

والتداولية في الاصطلاح اللساني: هي ذلك الاهتمام المنصب على مستوى لساني خاص يهتم بدراسة اللغة في علاقتها بالسياق التواصلي لعملية التخاطب، وبالأفراد الذين تجري بينهم تلك العملية التواصلية، وبعبارة أخرى فهي تركز اهتمامها على مجموعة الضوابط والمبادئ التي تحكم عملية تأويل الرموز والإشارات اللغوية في إطار التواصل البشري»[2].

ويشير هذا التعريف إلى مميزات تتميز بها التداولية وهي:

1– جاك موشلار: القاموس الموسوعي للتداولية، دار تازا تونس، ط1، 2010، ص 16.

2– مرتضى جبار كاظم: اللسانيات التداولية في الخطاب القانوني، دار الأمان، الرباط، المغرب، ص 143.

- أن التداولية لا نستغني عن اللسانيات، فهي المنبع الذي تستمد منها مبادئها، وخاصة في مجال التركيب الذي يعنى بوصف العلاقات الشكلية بين الجمل، فالتداولية مرتبطة باللسانيات «ومرد هذا الارتباط اهتمامها بدراسة علاقة النشاط اللغوي بمستعمليه، وطرق وكيفيات استخدام العلامات اللغوية بنجاح والسياقات والطبقات المقامية التي ينجز فيها الخطاب والبحث عن العوامل التي تجعل الخطاب رسالة تواصلية واضحة وناجحة»[1].
- تعتمد التداولية على السياق التواصلي الذي يعني باستعمال اللغة في مواقف معينة، فدراسة اللغة في الاستعمال هو محور هذا العلم، وهنا تتجلى العلاقة الواضحة بين السياق والتداولية، بكون كل منهما يعالج اللغة من منظور مقامي معين.
- تتداخل التداولية مع علوم أخرى كعلم الدلالة الذي يهتم بتفسير المعنى وعلاقة الرموز بمفسريها.

وعلم اللغة الاجتماعي الذي يهتم بالتواصل اللغوي ومحيطه الاجتماعي، وعلم اللغة النفسي الذي يهتم بالظروف النفسية التي تحيط بالحدث الكلامي، وتتميز المقاربة التداولية بما يلي:

- دراسة النص أو الخطاب الأدبي في علاقته بالسياق التواصلي والتركيز على أفعال الكلام، واستكشاف العلاقات المنطقية الحجاجية.
- اعتمادها على النظرة الكلامية بين المبدع والنص فاللغة في هذا المنهج ثلاثة مظاهر مظهر خطابي، وتظهر تواصلي ومظهر اجتماعي.

1- جعطيط نور الدين: تداولية الخطاب السياسي، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2012، ص 50.

السياق والتداولية عند فرانسواز أرميكو:

سنحاول الحديث في هذا العنصر عن العلاقة بين التداولية والسياق من خلال كتاب المقاربة التداولية لمراسواز أريمكو، وكتاب السياق والتي لعلي آيت أوشان الذي تناول هذه العلاقة من خلال قراءته وعرضه لكتابالمقاربة التداولية.

يتحدث علي آيت أوشان على مفهوم التداولية وتشير إلى أن «أقدم تعريف لها موجود عند شارل موريس وهو تعريف واسع يجعل من التداولية جزء من السيميائيات وتهتم بمعالجة العلاقة بين العلامات ومستعمليها»[1].

فشارل موريس لا تعود مكانته إلى كونه أول من عرف التداولية، بل تعود أيضا إلى كونه تعريفه ذاك المرجع الأساس للدراسات التداولية اليوم.

وعلى الرغم من تأثره النقدية بيرس دراسته إياه في كثير من مواضع أبحاثه، إلا أنه اتخذ مسارا مستقلا نسبيا في مضمار الرحمانية حيث جعل منها علما مستقلا بعدما كانت في عرف بيرس مذهبا ونظرية[2].

ويلح الدارسون على اعتبار ناول موريس أول من أسس لهذا المصطلح إلى عدة مبررات:

1- إن المصطلح قد ورد عند موريس بوصفه تسمية لعلم من العلوم وهو (Pragmatics) بما هو فرع من العلم الأم السيمياء (Semiotics)، ولقد ورد عند كانظ في صفة النعت (Pragmatique)، وعند بيرس في صفة المذهب (Pragmaticisme) وفي الحقيقة فقد رجع طه عبد الرحمن إلى صفة موريس في ترجمة المصطلح إلى العربية.

2- أن موريس تميز عن غيره من علماء البرجماتية بكونه دارسا لهم في المقام الأول، فهو لم يتناول الظواهر اللسانية والبراجماتية وحدها بل تعدى ذلك إلى ما يشبه فلسفة العلم

1- علي آيت أوشان: السياق والنص الشعري، ص 55.

2- رزيق بوزغاية: التداوليات، دار نوران للنشر والتوزيع، تبسة الجزائر، ط1، 2020، ص 51.

من خلال تخصيصه بعض أعماله لدراسة فلاسفة البرجماتية، وما يجمعهم وما يفرقهم، ولعل هذا كان عاملا في قدرته على بلورة مفهوم محدد للمصطلح[1].

وعلى هذا الأساس فهو ينطلق في تعريفه للتداولية من مفهوم العلامة وتبين بأن التداولية هي دراسة العلاقة بين العلامة ومؤولها وإن دراستها لابد أن تنطلق من تعريف دقيق لكل من العلامة والمؤول[2].

وقد حققت الأعمال التداولية تراكما من الكتابات تسعى كلها إلى تجاوز الأشكال اللغوية (الأصوات، المعجم، التركيب، الدلالة) إلى مسألة الاستعمال، وفي هذا الإطار يتم الاهتمام بالسياق وأخذه بعين الاعتبار كعنصر أساسي في عملية الانتاج اللغوي[3].

معنى ذلك أن التداولية تجاوزت مسألة النظام أو لسانيات اللغة التي تركز على العلاقات بين المؤسسات اللغوية إلى سياق استعمال اللغة من خلال متكلميها أو استعمالها في مواقف متعددة، وهنا تكمن العلاقة الوطيدة بين السياق والتداولية.

ولذلك تكمن قيمة البحث التداولية من كونه يسعى إلى الإجابة عن بعض الطروحات اللسانية من قبيل من يكلم؟ من هو المتلقي؟ ما هي مقصد يتنا أثناء الكلام؟ كيف نتكلم بشيء ونسعى لقول شيء آخر؟ ماذا علينا أن نفعل حتى نتجنب الإبهام والغموض في عملية التواصل؟ هل المعنى الضمني كاف لتحديد المقصود؟.

وتبعا لهذه الإشكاليات، فإن التداولية تستقل على أطراف عدة في العملية التواصلية، وهي بذلك علم الاستعمال اللساني، أي تستعمل العلامات ضمن السياق، وبذلك يجب أن تسمى بالسياقية (Contexlique) [4].

وقد صنف هانسن (hunsson) مختلف الاتجاهات التداولية اعتمادا على تشغيلها لمصطلح السياق إلى ثلاث درجات.

1- ينظر: رزيق بوزغاية: كتاب التداوليات، ص 52.

2- ينظر: المرجع نفسه، ص 53.

3- ينظر: علي آيت أوشان: السياق والنص الشعري، ص 56.

4- المرجع نفسه، ص 56-57.

1- تداولية الدرجة الأول: ويتمثل في دراسة الرموز الإشارية والسياق عندها يتمثل في الاهتمام بالمخاطب ومحددات المكان والزمان.

2- تداولية الدرجة الثانية: وتهتم بدراسة طريقة تغيير القضايا في ارتباطها بالجملة المتلفظة والسياق بمقتضاه الموسع هنا يمتد إلى ما يحدس به المخاطبون، إنه سياق الإخبار والاعتقادات المتقاسمة لا السياق الذهني.

3- تداولية الدرجة الثالثة: ويتمثل في نظرية أفعال الكلام، ويتعلق الأمر فيها بمعرفة ما تم من خلال استعمال بعض الأشكال اللسانية ومفهوم السياق فيها غني جدا[1].

وتقسم فراسواز أرميكو السياق إلى أربعة أنواع وهي:

أ- السياق الظرفي والفعلي: ويحدد هوية المخاطبين ومحيطهم المادي، والمكان والزمان اللذين يتم فيهما الغرض، وكل ما يتدرج في الدراسة الإشارية[2].

ويتضمن السياق المرجعي بطبعه عالم الأشياء وحالاتها والأحداث التي ترجع إليها التعبيرات اللغوية، ويتم الانتقال من الدلالة إلى التداولية حالما يدرك أن المرسل والمرسل إليه، وكذلك موقعهم الزماني المكاني هي مؤثرات للسياق الوجودي، وعندما توضع هذه الإشاريات في الاعتبار فإنه يمكن وصف معنى التعبيرات اللغوية إشاريا بما يقود إلى صنف إشاري للدلالة[3].

2- **السياق المقامي:** وهو السياق الذي يوفر بعض العوامل والمحددات التي تسهم في تحديد معاني التعبيرات اللغوية والمقامات بوصفها سياقا، وهي صنف مناضل في المحدودات الاجتماعية، وقد يكون هذا السياق، إطارا للمؤسسات محكمة، مدرسة أو لأوضاع الحياة اليومية (مطعم، سوق)، ويتميز المقام بالاعتراف به اجتماعيا كمتضمن لغاية أو غايات وعلى معنى ملازم تقاسمه الشخصيات المنتمية إلى نفس الثقافة.

1- ينظر: علي آيت أوشان: السياق والنص الشعري، ص 59.

2- ينظر: المرجع نفسه، ص 60.

3- ينظر: ظافر الشهري: استراتجيات الخطاب، ص43.

3- **السياق التفاعلي:** ويقصد به تسلسل أفعال اللغة في مقطع متداخل الخطابات، إذ يتخذ المخاطبون أدوارا تداولية محضة هي الاقتراح والاعتراض، والتطبيق ويستدعي فعل لغة ما فعلا آخر، إلا أنه يخصص بحسب العوائق المقطعية لأن تسلسل أفعال اللغة قضية منتهية[1].

4- السياق الاقتضائي : ويتكون من كل ما يحدس به المخاطبون من الاقتضاءات أي من اعتقادات ومقاصد، ويكون السياق الابستيولوجي للاعتقادات بالمعنى الدقيق مشتركا بين المخاطب، وتؤكد فراسواز أرميكو على أهمية السياق كونه مسألة ضرورية وحاسمة في مجال اللغة حيث يسمح لنا بالحديث عن الأشياء بدقة ووضوح ويمكننا من تحديد ودراسة العلاقات الموجودة بين السلوك الاجتماعي والكلامي في استعمال اللغة، وأي استغناء عن السياق سيجعل قناة التواصل متوترة، فغالبا ما يخدع المعنى الحرفي للملفوظات في غياب القيمة التلفظية، حيث الكلمات ومعانيها الحرفية ما هي في الواقع إلا قالب تنصهر في إطاره الملامح النطقية (التنظيم لا النبر) والخارج لغوية (حركات، أغراض واليد والتعبير بالوجه).

السياق ونظرية أفعال الكلام عند أوستين:

تعد نظرية أفعال الكلام مبحثا من مباحث التداولية والتي عرفت بأنها دراسة اللغة في الاستعمال وتنطلق هذه النظرية من مسلمة مفادها أن الأقوال الصادرة ضمن وضعيات محددة تتحول إلى أفعال ذات أبعاد اجتماعية، وتطرح الأفعال الكلامية السؤال الآتي: هل يمكن أن ننجز الفعل طوع إرادتنا وهل ننوي أن ننجز الفعل حقا؟[2].

معنى ذلك أن هذه النظرية تدرس الأفعال التي تعبر عن فعل ولا يحكم عليها بصدق أو كذب وقد لا تصف شيئا من واقع العالم الخارجي وليس من الضروري أن تعبير عن حقيقة واقعية فهي تهدف إلى إرساء قواعد نظرية للأفعال الكلامية من الأنماط

1- ينظر: علي آيت أوشان: السياق والنص الشعري، ص 61.

2- أوستين: نظرية أفعال الكلام، تر: عبد القادر قنيني، دار افريقيا الشرق، المغرب، ص 104.

المجردة أو الأصناف التي تمثل الأفعال المحسوسة والشخصية التي تنجز أثناء الكلام، فالمتكلم عندما يتحدث يخبر عن شيء أو يصرح أو يأمر أو ينهى أو يلتمس[1].

إذن فكل اتصال لغوي يقتضي فعلا كلاميا، فوحدة التواصل اللغوي هي ليست ما كان مفترضا بأنها الرمز، المفردة أو الجملة ولا حتى علامة على الرمز أو المفردة أو الجملة بل هي بالأحرى إنتاج أو إصدار ذلك الرمز أو المفردة أو الجملة في تأدية فعل الكلام[2].

ومعنى هذا المفهوم أن العبارات اللغوية لا تنقل مضامين مجردة وأن وظيفة اللغة لا تقتصر على وصف وقائع العالم وصفا صادقا أو كاذبا، بل يتعداها إلى الوظيفة الإنحازية، فلو قال رجل مسلم لامرأته أنت طالق أو قال وقت تبشيره بمولود: سميته يحي فإنه لا ينشئ قولا بل ينجز فعلا أو قال أقبل جوابا لسؤال القاضي هل تقبل الزواج من فلانة بنت فلان؟ فالناطق بهذه العبارة لم يقصد منها إخبار القاضي أو إبلاغه بمعلومات يجهلها، بل هو قد قام بفعل حين نطق بها، ومن ثم فاللغة ليست أداة أو وسيلة للتخاطب والتفاهم والتواصل فحسب، وإنما اللغة وسيلتا التأثير في العالم وتفسير السلوك الإنساني من خلال مواقف كلية "[3].

نظرية أفعال الكلام عند أوستين:

ترتكز نظرية أوستين على فكرة الإنجازية والتي مفادها أن بعض الملفوظات في حقيقتها لا تصف شيئا من العالم ولا يمكن الحكم عليها بمعيار الصدق أو الكذب ولكنها تؤدي أفعالا مثل الوعد والتحذير ويحكم عليها بمعيار الفشل أو النجاح في الإنجاز "[4].

وقد ميز أوستين بين نوعين من الأفعال:

1- أفعال إخبارية تقريرية وصفية يمكن أن تحكم عليها بالصدق أو الكذب.

1- محمود عكاشة: النظرية البراجماتية اللسانية، ص 96.

2- مرتضى حبار كاظم: اللسانيات التداولية في الخطاب القانوني، ص 41.

3- المرجع نفسه، ص 42.

4- خديجة بوخشة: محاضرات في اللسانيات التداولية، مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس (ل م د)، ص 24.

2- أفعال أدائية إنحازية يمكن أن تكون موفقة أو غير موفقة مثل الوصية والاعتذار والنصح والوعد وتقوم الأفعال الأدائية على شروط لتحقيقها قسمها أوستين إلى نوعين:

أولهما الشروط التكوينية "الملاءمة " ويمكن تلخيصها فيما يأتي:

أ- أن يكون الإجراء عرفيا مقبولا اجتماعيا كالزواج والطلاق.

ب- أن يتضمن الإجراء نطق كلمات معينة من طرف أشخاص معينين في ظروف معينة

ج- أن يكون الشخص المنجز مؤهلا لإنجاز الفعل وأن يكون تنفيذه صحيحا وكاملا.

وقد خلص أوستين إلى ضرورة التفكير في مراجعة أفعال الكلام واقترح أن تم هذه المراجعة ضمن نظرية شاملة الأفعال الكلام يجري التفريق فيها بين ثلاثة أفعال كلامية هي فعل القول وفعل الإنجاز وفعل التأثير.

1 – فعل القول: ويراد به التلفظ بقول ما استنادا إلى جملة من القواعد الصوتية والتركيبية التي تضبط استعمال اللغة.

2- فعل الإنجاز ويراد به القصد الذي يرمي إليه المتكلم من فعل القول كالوعد والأمر والاستفهام والتحذير، وقد اقترح أوستين نمذجة لهذه الأفعال مميزا بين خمس طبقات:

1-طبقة الأفعال الحكمية: وتشمل أفعالا تعكس قدرة المتكلم على إصدار الأحكام حسب موقعه الاجتماعي ووضعه الاعتباري كأن يكون قاضيا أوحاكما ومن ذلك اعترض، أعلن وافق، اتهم.

2- طبقة الأفعال التنفيذية: وتشمل أفعالا تفصح عن قدرة المتكلم على اتخاذ القرارات وإصدار الأوامر والتأثير في الآخرين مثل وافق، حذر، زوج، سمي، سمح

3- طبقة الأحكام التعهدية: وتشمل أفعالا يتعهد فيها المتكلم بفعل ما مثل التزم، تعهد، وعد، عزم، وافق، نوى، تعاقد.

4-طبقة الأفعال السلوكية: وتشمل أفعالا دالة على سلوك اجتماعي وتصرفات مثل هنأ، لام، تعاطف، اعتذر.

5-طبقة الأفعال العرضية: وتشمل أفعالا يعرض فيها المتكلم وجهة نظر ويقدم حجة مثل استشهد، مثل، نص، افترض دحض، أثبت[1].

3-فعل التأثير:

ويراد به التأثير الذي يحدثه فعل الإنجاز في المخاطب فيدفعه التصرف بهذه الطريقة أو تلك[2].

ولتوضيح الاختلاف بين هذه الأفعال الثلاثة فعل القول وفعل الإنجاز وفعل التأثير يمكن أن نسوق المثال التالي:

لا تلعب بالكرة في الشارع: فهذه الجملة تتضمن فعلا قوليا يتمظهر في مجموع الكلمات المكونة للملفوظ وهو ملفوظ خاضع لضوابط اللغة العربية وقواعدها الصوتية والتركيبية والدلالية، أما فعل الإنجاز فيتمثل في المعنى الذي كشف عنه الملفوظ ومداره حول تحذير الطفل من اللعب في الشارع في حين يقترن فعل التأثير بالأثر الذي سيخلفه فعل القول في الطفل فيدفعه للاستجابة[3].

وعلى هذا الأساس يتضح أن الحكم على الملفوظات لم يعد مرهونا بمعيار الصدق والكذب كما هو الحال عند المناطقة والفلاسفة والبلاغيين، وإنما مداره حول الأثر الذي يحدثه فعل القول والمخاطب فيكون فعل الإنجاز ناجحا إذا استجاب المخاطب واقتنع بمقاصد المتكلم، كما قد يكون فاشلا حيث يعجز المتكلم عن التأثير في المخاطب ولا يقدر على دفعه نحو التصرف والفعل[4].

1- جواد ختام، التداولية أصولها واتجاهاتها، دار كنوز المعرفة الأردن، ط1، 2016 ص 90.

2- المرجع نفسه، ص 90.

3- المرجع نفسه، ص 91.

4- المرجع نفسه، ص 91.

المحاضرة التاسعة

السياق وتحليل الخطاب (فان دايك)

المحاضرة التاسعة: السياق وتحليل الخطاب (فان دايك)

يعنى السياق في تحليل الخطاب الكشف عن الترابط بين جسد الخطاب بأجزائه من ناحية ومدلولاته المتنوعة من ناحية أخرى، بمعنى آخر مراعاة ذلك التفاعل بين قضايا الخطاب أو النص من منظور كلي، وهذا ما دعا إليه فانديك الذي أقر بعدم كفاية نحو الجملة لأنها تقف عند حدود معينة فقط ولا يلج إلى عالم النص بكل ما يحويه من سياقات نفسية واجتماعية وإدراكية.

وتتعلق الدلالة النصية بنسق الخطاب عندما يتوفر النص على المعطيات الكافية لتحقيق التأويل، دونما حاجة إلى اللجوء إلى العناصر غير اللغوية، ولكن الممارسة العقلية للغة تفرض على المتكلم والسامع الاستعانة إما بالموجودات الخارجية كراجع مؤولة أو على معرفة مشتركة بينه وبين المتلقي بوصفها أداة منسجمة للمعنى هاتان الوسيلتان التفصيليتان: مراجع مقام التلفظ والمعرفة الثقافية المشتركة أو الخاصة بالقارئ مؤثران واضحان على تأثير السياق في درجة مدلولية الخطاب[1].

وقد أولى فانديك أهمية بالغة بالسياق من خلال كتابه النص والسياق، وتتطرق إلى مجموعة من العناصر المتعلقة بالسياق.

1- نظرية السياق والدراسات النصية:

لقد انتقلت مبادئ نظرية السياق من مجال الدراسات اللسانية التي تهتم بمجال التركيب إلى عالم الدراسات النصية التي تهتم بفك شفرات النص وتحليله وبيان أوجه التماسك والانسجام فيه وبيان الظروف المحيطة بعالم كل من مرسل النص ومتلقيه إضافة إلى عناصر تداولية أخرى. وقد كان النص يقتصر في الدراسات اللسانية على أنه تحقيق لعناصر الوصف والتحليل فهو المجال الذي يتحقق فيه النظام الصوتي والدلالي والنحوي «إنه الصنف الأعلى للتقسيم الذي يعلو على الأجزاء وهو ذو بعد نسقي عبارة عن سلسلة

1- ينظر: رزيق بوزغاية: ورقات في لسانيات النص، ص151.

تتكون من مجموعة أجزاء»[1]. والنص كما سلف الذكر في التعريفات البنيوية «تكوين حتمي أجزاؤه ثابتة بمعنى أنه كلية مترابطة الأجزاء تتابع الجمل فيها وفق نظام وتسهم كل جملة في فهم المتأخرة كما تساهم المقدمة في فهم المتأخرة ويتحقق المعنى من خلال معاني الأجزاء وتآزرها في بنية كلية كبرى»[2]. معنى ذلك أن النص يتميز باستقلاليته عن المرجعيات الثقافية والاجتماعية المحيطة به وكذا غياب المبدع وانقطاعه عليه فالبناء الشكلي كفيل بأن يعطي النص حقه من التحليل.

وفي أواخر الستينات نحا البحث النصي منحى لسانيا واجتماعيا وفلسفيا وكانت بداية التحليل النصي معتمدة على الجملة باعتبارها أكبر وحدة لغوية في التركيب ثم بعد ذلك أصبح الطريق إلى النص هو المبتغى للوصول إلى البنيات الكبرى والصغرى والعلاقات التداولية التي توجه كيان النص. ومن المؤصلين لهذه المقاربة النصية التي تعتمد على السياق فانديك الذي أقر بعدم كفاية الجملة في التحليل وأضاف العناصر المرجعية والسياقية في تحليل النص «فالأمر بالنسبة له ولغيره من علماء النص يمكن أن يتحدد في أنه قد تحتم بعد إدخال عناصر دلالية وتداولية إلى الوصف والتحليل اللغويين»[3]. هذه العناصر الدلالية والتداولية يراها فانديك إطارا موسعا من نحو الجملة إلى نحو النص

والنحو هنا ليس مجموعة من القواعد أو القيود الصارمة التي تطبق على النص وإنما مجموعة من القوانين الاختيارية التي استخلصت من النص ذاته»[4]. ويجسد هذه النظرة كتابة النص والسياق الذي يعد من أهم المؤلفات التي ألفت في نحو النص والذي يسعى إلى بناء نظرية لسانية سياقية للنص تستطيع تحليله وتفسيره بناء على نقده لنحو الجملة التي ركزت على المتتاليات المترابطة، يقول فانديك في هذا الشأن «ويقوم بحثنا

1- بشير إبرير: تعليمية النصوص، عالم الكتب الحديث، ط01، ص 70.

2- عثمان أبو زنيد: نحو النص، عالم الكتب الحديث، الأردن، ص 224.

3- سعيد حسن بحيري: علم لغة النص، الشركة المصرية العامة لونجمان، ط01، 1997، ص

4- توفان فانديك: النص والسياق، تر: عبد القادر قنيني إفريقيا الشرق، ط01، 2000، ص 27.

هذا على قسمين رئيسيين أعني البحث الدلالي السمانطيقي والبحث التداولي ويرتبط كل واحد منهما بالآخر على نحو مطرد على معنى أن نفس الظواهر التي سنصفها في المستوى الدلالي سوف ندرسها أيضا على المستوى التداولي»[1]. معنى ذلك أن فانديك وهو يصف النص يركز فيه على المقابلة بين مفهومي التركيب الأدنى والتركيب العلوي فالنص عنده «هو وحدة كلية تتضافر فيها الأبنية والتراكيب، إضافة إلى العناصر الدلالية المستمدة من النحو التوليدي كمعيار الحذف والإضافة والترتيب إضافة إلى عامل السياق القائم على أساس التواصل بين مرسل النص ومتلقيه والمرجعيات الاجتماعية والنفسية المحيطة به. وفي مجال دراسة الخطاب فإنه يركز على تضافر العناصر الدلالية مع الجوانب الأخرى غير اللغوية يقول في هذا الشأن «فمن الواضح أن ليست جميع الخواص المطردة للخطاب تنتسب إلى مجال النظرية اللسانية والنحوية وذلك أن القواعد المتواضع عليها وشروط الدولة والمرجع والتأويل وكذلك استعمال معرفة العالم والفعل التداولي ووظائفه»[2]. ومن أهم المرجعيات الفكرية التي تقف كمحور رئيسي يدعم النص إضافة إلى توالي جمله ودلالته علم النفس اللساني وعلم الانثروبولوجيا وعلم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي وغيرها، هذه المرتكزات الأساسية يتم بها التحليل النصي مدعمة لآليات التحليل بحكم موقعها السياقي والوجودي والاعتقادي ومن بين هذه المرجعيات التي يعتمد عليها تحليل النص علم النفس اللساني الذي يقول في شأنه فانديك:« فإن أولى الدراسات الفرعية هي علم النفس اللساني وما شابهه من دراسة علاقة اللسان بالمجتمع وما يتصل بالخطاب وهي دراسات عندما يشرع فيها نصبح قادرين بفضلها على وضع قاعدة تجريبية للتناول اللساني للخطاب. وقد انجزت الدراسات النظرية والتجريبية في الوقت

1- المرجع السابق، ص 31.

2- المرجع نفسه، ص 32.

الذي مست فيه الحاجة إلى المعالجة المعرفية لإنتاج الخطاب وفهمه والاحتفاظ به في الذاكرة وإعادة إنتاجه»[1].

فالتحليل النصي يتخذ إجراءات منظمة مبتدئا بالسياق المباشر وهو السياق النفسي الذي يتم فيه إنتاج النص وفهمه وإعادة تكوينه مما يجعل المشكلة الجوهرية التي يرتكز فيها البحث حينئذ هي تأويل النصوص. ويوضح فانديك أن النظرية اللسانية للنص لايقصد بها أولية اللسانيات في التحليل بل يقصد بها كونها قاعدة أساسية لدراسة النص في فروع معرفية أخرى ما يعجل إلى أقصى مدى باستثمار اليات التواصل في النص. واللسانيات كما نعلم هي دراسة اللغة لذاتها والأمر نفسه ينطبق على النص الى يعتبر كما سلف الذكر عند البنيويين تكوين حتمي يجتمع أجزاؤه البعض تلو الآخر ليكون نسيجا متماسكا ولذلك ففانديك لم يكتف بذلك بل أقر يتمديد النص إلى أفق أوسع للتواصل حتى يبلغ منتهى الانفتاح. لذلك فإن « التمثيل الدلالي للجمل يتحتم أن يظل غير غير كاف ما دامت لم توضح الأبنية النصية التجريدية التي تتضمنها أو تشكل أساسا لها والعلاقات التداولية للأداء اللغوي يمكن أن تبحث أيضا على أساس نحو النص وتصبح أكثر مقبولية منه على أساس نحو الجملة وبمعنى آخر لا يتواصل مستخدم اللغة على أساس الجمل بل على أساس النصوص إلى حد بعيد»[2].

بمعنى أن توليد الجمل مرتبط بالكفاءة والتي تحقق عملية الإنتاج فإن مستخدم اللغة لا يقتنع بقواعدها فحسب بل يتعدى ذلك إلى النص فبقدر ما هو بنية نصية متماسكة دلاليا بقدر ما هناك قواعد نصية تتعلق بهذه الكفاءة المتعلقة بواضع النص.

2- الترابط النصي:

يتحقق الترابط النصي عند فانديك بالتحام العلاقات الجمالية والتحامها مع الدلالات الممكنة وكذا المرجع أو المحال إليه إذ يحقق المرجع دور الربط بينها عن طريق تحقيق

1- سعيد حسن بحيري: علم لغة النص، ص 222.

2- المرجع نفسه، ص 225.

مجموعة من الجمل التوليدية التي تحقق علاقات إحالية في إطار علم لغة نصي، كما أن التفريعات الجملية التي دعا إليها التوليديون لا تكفي لتحقيق النصية ولكن لا بد من أبنية تندرج ضمن النص حتى تكون تلك العلاقات النحوية من ربط وارتباط. وقد أكد فانديك أن النحوية لا تقتصر على الجمل فحسب بل لابد أن تتجاوز ذلك إلى مقبولية النص فهو يرى «ضرورة العدول عن استخدام رمز الجملة وإحلال رمز النص محله لأن الثاني يتجاوز الفصل بين الجزئيات ويحرص على تتبع العلاقات بين جزيئات الوحدة الكبرى»(1).

أما بالنسبة لوسائل الربط يقول في كتابه: «ينبغي أن نعين صنف الأدوات الرابطة لجمل اللغة العربية وتسلسلها ودورها السمانطيقي في الرد بالتأويل ويجب أن نبين معنى للاشتقاق يمكن أن يكون متضمنا مفهوما في خطاب اللغة الطبيعية وماهي قواعد الاشتقاق وأي دور دلالي وغيره نقوم به وبوجه فإن هذا البحث يختص بالشروط الدلالية التي تترابط بفضلها الجمل سواء أكان ذلك عن طريق أدوات الربط أو القواعد أو هما معا»(2). معنى ذلك أن ما يحقق التوالي بين الجمل هو الروابط وعلى ذلك وجب استثمار كم محدد من القواعد التوليدية لوصف الأبنية النصية وهذا ما يحقق السبك في النص. «فالبنية الجملية لا يمكن أن توصف إلا من خلال نحو النص وأن بعض قيود تأليف تكوينات جملية أفقية يجب أن ترد إلى قيود كبرى مجردة خاصة بالنحوية النصية»(3).

فالترابط جاء نتيجة الربط بين جمل النص سواء أكان ذلك الربط شكليا أم دلاليا، والترابط إذن متعلق بالنص بالدرجة الأولى فهو العملية التفاعلية لكل من التماسك الدلالي والتماسك الشكلي لتؤدي في النهاية إلى التماسك العام للنص، يتضح من ذلك أن الترابط هو« ما ينتج من عملية الربط وفيه يتمثل التماسك الشكلي والتماسك الدلالي تمهيدا

1- فانديك: النص والسياق، ص 72.

2- المصدر نفسه، ص 226-227.

3- جمعان عبد الكريم: إشكالات النص النادي الأدبي الرياض، (د.ط)، (د.ت)، ص 249.

للوصول إلى التماسك الكلي الذي يحتاج ليتحقق إلى عوامل أخرى من خارج النص وأحيانا من داخل النص فالترابط النصي ليس كل شيء في النص»[1].

والترابط يحقق للنص بنيته الكلية، معنى ذلك أن تحليله يتطلب الكشف عن الخواص التي تجعل منه نصا يتمتع بالمقبولية والمقصدية والترابط يتم بالربط بين المستويات اللغوية المختلفة في النص الواحد كما يتم بروابط تساهم في وصل الجمل النصية بعضها ببعض ويقول فانديك «إن العلاقات بين القضايا والأحداث إنما يعبر عنها على نحو خاص بواسطة مجموعة من العبارات من مختلف أنواع التراكيب مما يمكن أن نطلق عليه اسم الروابط. ..ووظيفتها هو تكوين جمل مركبة من جمل بسيطة»[2].

ففندايك في هذا السياق اتبع طرقا جديدة في تحليل المستويات الجملية التي تؤلف النص وبهذا يكون قد خرج بالنحو من الاكتفاء على دراسة البنية الصغرى متمثلة في الجملة إلى العناية ببنية كبرى مكونة من جملة متصلة طويلة تؤلف وحدة معنوية هي النص»[3]. وكل هذا يتحقق بواسطة الروابط والإحالات والتي تساهم في تنظيم النص ومنها على سبيل المثال العطف «وفي مقدمة أدوات العطف الواو وهذه الواو تمثل في الواقع سلسلة من الروابط الأخرى الكامنة فيها وتكشف عن العلاقات المنطقية بين أجزاء الجملة الطويلة ومن هذه العلاقات المكانية والسببية والحالية والزمنية... وهذه المعاني التي تؤديها أداة العطف لا تنبع من واقعها الصوتي أو الكتابي المجرد وإنما من موقعها الخاص في النص أو في الفقرة منه».

فأدوات الربط تعد من أهم وسائل الاقتران للنص إنها تدل على العلاقات بين الأحداث ويمكن أن تشير إلى العلاقات بين الجمل والقضايا في كل خطاب مؤسس على تلك العلاقات الدلالية. ضروب السياق وأفعال الكلام: يركز فانديك في هذا العنصر على

1– المرجع السابق، ص 251.

2– فانديك: النص والسياق، ص 255.

3– ابراهيم محمود خليل: في اللسانيات ونحو النص، دار المسيرة الأردن، ط1، 2008ص 195.

التداولية باعتبارها مقاربة تقوم على الاستعمال وفي ذلك يقول: «والتداولية كأكبر مكون ثالث لأية نظرية سميوطيقية ينبغي أن تكون مهمتها دراسة العلاقات بين الرموز والعلامات والمستعملين لها»[1].

ويقول في موضع آخر:« فبينما يقدم النحو تفسيرا للعلة التي بها يكون محل العبارة أو موضوعها سائغا مقبولا فإن أحد مهام التداولية هو أن تتيح صياغة شروط نجاح إنجاز العبارة وبيان أي جهة يمكن أن يكون مثل هذا الإنجاز عنصرا في اتجاه مجرى الفعل المتداخل الإنجاز الذي يبح بدوره مقبولا أو مرفوضا عند فاعل آخر وبهذا الاعتبار فإن المهمة الثانية تقوم على صياغة مبادئ تتضمن اتجاهات مجاري فعل الكلام المتداخل الإنجاز الذي ينبغي أن يستوفي في إنجاز العبارة حتى تصبح ناجحة والمهمة الثالثة أنه لما كانت معطيات التجربة متاحة بأوسع ما تكون في صورة العبارة فقط فيجب أن يكون من الواضح في التداولية كيف تترابط شروط إنجاح العبارة كفعل إنجازي وكمبادئ فعل يشترك الإنجاز التواصلي فيه مع بنية الخطاب وتأويله»[2].

فاللغة نشاط تواصلي تمتاز بالتفاعل والمشاركة ولذلك يتطلب قوة الإنجاز تلك الجوانب المقصدية والمقبولية حتى تحقق فعل الكلام وإنجازه. فإنتاج النص يتطلب توفر القصدية من قبل المرسل والمقبولية من قبل المتلقي وكل ذلك يتحقق عن طريق السبك الذي يعتمد على الروابط اللفظية والحبك الذي يعتمد على الروابط المعنوية كعلاقة الإسناد وغيرها وتحولات جمل النص وبنياته الكبرى والصغرى.

والقصدية تعني قصد منتج النص من أية تشكيلة لغوية ينتجها أن تكون قصدا مسبوكا محبوكا وفي معنى أوسع تشير القصدية إلى جميع الطرق التي يتخذها منتجو النصوص في استغلال النصوص من أجل متابعة مقاصدهم وتحقيقها، أما المقبولية فهي

1- المرجع السابق، ص 197.

2- فانديك: النص والسياق، ص 225.

رغبة نشطة للمشاركة في الخطاب أي رغبة المتلقين في المعرفة وصياغة مفاهيم مشتركة»[1].

ويتعامل السياق مع المقصدية في أنه يكشف على الأفعال المنطوقة، كيف تنتج وكيف تفسر كيف تؤدي وظيفتها في التأثير على المتلقي كيف تساهم هذه النصوص في تحقيق الفعل الإنجازي وفي هذا السياق تصبح للمنطوقات اللغوية وظائف وتحولات من تفسير إلى آخر فجملة نجح الطالب يحتمل أن تكون تأكيدا أو جوابا على سؤال أو غيرها من الاحتمالات السياقية أما من جانب المقصودية فالمتلقي يكسب النص حياة جديدة في مجال الإنتاج فهو يفك شفرته ويستخرج ما فيه مستندا إلى ثقافته ومرجعياته الثقافية إنه يكشف ذلك الأفق الذي يمكنه من إدراك ما في النص من أفكار ومبادئ وجماليات. وعملية القراءة تفاعل بين النص والخلفية المعرفية المسبقة للقارئ أو مخطط الذاكرة والتوقعات المعينة حول البنية العامة للنصوص «، كما أن معرفة المتلقي بلغته تتضمن قدرته على تحديد أو تفسير السمات التي تشير إلى الترابط للتعرف على الانحرافات وإزالة الغموض»[2].

4- بنية السياق:

يشير فانديك إلى أن بنية السياق قائمة أساسا على الموقف التواصلي الذي يتفاعل فيه شخصان على الأقل هما المتكلم والمخاطب يقول في ذلك: «كلا من المتكلم والمخاطب ينتميان على الأقل إلى جماعة لسانية أي طائفة من الأشخاص لها نفس اللغة وترابط ضروب الاتفاق والتواطؤ للقيام بالفعل المشترك الإنجاز»[3].

معنى ذلك أن هناك مكونات أو عناصر إبلاغية تواصلية تساهم في الحدث الكلامي كزمن التخاطب ومكانه وعلاقة المتكلم بالمخاطب والمرسلة اللغوية القائمة بينهما، وهنا

1- المرجع السابق، ص 256.

2- عزة شبل: علم لغة النص، مكتبة الآداب، القاهرة، ط02، 2009، ص 28-29.

3- فان ديك: النص والسياق، ص 258-259.

حديث عن التواصل الذي يتضمن الإخبار والإبلاغ والتخاطب إذ يتعلق بنقل الرسائل أو الرموز اللغوية الحاملة لشتى الأنواع من المعاني.

والموقف التواصلي يقتضي إذن المشاركة والمطاوعة بين الطرفين عن طريق القناة الحاملة للعلامات الصوتية التي تنتج الرسالة، ويعتبر المتلقي طرفا رئيسيا في عملية الاتصال لأنه مثار التوصيل إذ يجب عليه أن يكون منتبها عند تلقي الرسالة حتى لا يحصل تشويش في عملية الاتصال.

ويبين طه عبد الرحمن سياقات التواصل فيقول: «إنه يدل على معان ثلاثة أحدها نقل الخبر ولنصطلح على تسمية هذا النقل بالوصل والثاني نقل الخبر مع اعتبار مصدر الخبر الذي هو المتكلم ونطلق على هذا الضرب من النقل اسم الإيصال والثالث نقل الخبر مع اعتبار مصدر الخبر الذي هو المتكلم ومقصده الذي هو المستمع معا ولندع هذا النوع من النقل باسم الاتصال»[1].

ويواصل فانديك الحديث عن أساسيات السياق فيقول:« والخاصية الأولى للسياق مما يتعين التوكيد عليها هي الصفة أو الميزة المحركة، فليس السياق مجرد حالة لفظ وإنما هو على الأقل متوالية أحوال اللفظ وفضلا عن ذلك فكل سياق هو عبارة عن اتجاه مجرى الأحداث. ..وتوجد لدينا مجموعة لا متناهية من السياقات الممكنة التي يستطيع أحدنا أن يكون له فيها أوضاع مخصوصة أعني حالة سياق واقعي.

ويتحدد السياق الواقعي بفترة من الزمان والمكان بحيث تتحقق النشاطات المشتركة لكل من المتكلم والمخاطب»[2].

فاللفظ أساس السياق أولا، إنه مرتبط بالمعنى واستعماله يحدد دلالته الحقيقية لذلك كان اهتمام أصحاب مدرسة السياق بالاستعمال الفعلي للفظ لا كوحدات منعزلة بل بعلاقته مع الكلمات الأخرى في السلسلة الكلامية فاللفظ إذن محور النظرية السياقية. إضافة إلى

1- المرجع السابق، ص 258.

2- عبد الرحمن طه: التواصل والحجاج، مطبعة المعارف، الرباط، 1993، ص 05.

ذلك فاللفظ له أحوال محيطة به والمتمثلة في الملابسات النفسية والاجتماعية أثناء الفعل المنجز بين المتكلم والمخاطب ويؤكد فانديك على فاعلية الزمان والمكان في تحقيق هذا الفعل فهما يبينان مدى نشاط كل من المتكلم والمخاطب ويمثلان سياق الموقف لكل منهما. وخلاصة القول أن كتاب النص والسياق جسد معايير النصية من خلال الجمع بين المتواليات اللغوية باعتبار دلالتها التوليدية وتضافرها مع الآليات التداولية وأفعال الكلام.

5- تقسيم السياق: يقسم فانديك السياق إلى مستويات وهي:

أ- السياق التداولي: النق كفعل كلامي (أو كأفعال كلامية)

Le Contexte pragmatique: le texte comme acte (s) de langage.

Commes Context

إننا لا ندرس الملفوظات اللغوية، وبالتالي النصوص، من حيث بناها فحسب، وإنما أيضا من حيث وظائفها، لأننا لا نريد أن نعرف فقط الأشكال» و«المضامين والتي يمكن أن يتخذها نص ما، ولكن الوظائف الممكنة التي قد يؤديها بفضل الشكل والمضمون، ويقوم السياق التداولي على تأويل النص كفعل كلامي، أو كسلسلة أفعال كلامية، فالوعود والتهديدات والتأكيدات والأسئلة والأوامر. .. هي أمثلة على الأفعال الكلامية، ونقوم بفعل كلامي معين حين ننطق بجملة أو عدة جمل في سياق ملائم لها، ومهمة التداولية هي أن تحدد الشروط التي يجب أن تتوفر في كل فعل كلامي حتى يكون ملائما لسياق معين، كالتي يجب أن تتمتع بها الملفوظات.

ويتألف السياق التداولي من جميع العوامل النفسية والاجتماعية والتي تحدد نسقيا ملائمة الأفعال الكلامية. ومن هذه العوامل: المعرفة التي يملكها مستعملو اللغة، ورغباتهم وإرادتهم وأشياؤهم المفضلة، وآراؤهم وكذلك علاقاتهم الاجتماعية... وفي بعض الحالات يمكن أن تكون هناك أيضا قيود مؤسسية على إتمام أفعال كلامية معينة.

المهم في التداولية النصية أن نحدد الشروط التي تمكن من ترتيب أفعال كلامية في متتاليات أفعال كلامية، وفوق ذلك علينا أن نتساءل حول كيفية ارتباط هذه المتتاليات

متتاليات جمل أو ملفوظات النص المنطوق، ومثل ما كان من الضروري أن نعتمد بنى تداولية كبرى لنتمكن من تأويل المضمون الإجمالي لنص، فمن الضروري هنا الإعتماد على بني تداولية كبرى، لنتمكن من الكلام على الوظيفة الإجمالية لنص معين، وهكذا فحين تتلفظ بنص مأخوذ بكليته، إنما نقوم أيضا بفعل كلامي إجمالي، أو أيضا «بفعل كلامي كبير (Macro-acte de langage)، فقد لا تكون رسالة طويلة سوى طلب واحد... وهذه الأفعال الكلامية الكبيرة مشتقة من متتاليات أفعال بواسطة قواعد كبيرة (Macro-regles). | إن التأويل التداولي الإجمالي لنص معين أي تحديد الأفعال الكبيرة انطلاقا من سلاسل الأفعال الكلامية أمر مهم بالنسبة للتحيز الإدراكى البرمجة لسلاسل الأفعال الكلامية وتنفيذها وتوجيهها وتأويلها.[1]

ب – السياق الإدراكي: فهم النصوص

Le Contexte cognitif: la comprehension des textes exic's Context

ينطلق (فان ديك) من الافتراض التالي:

حتى يتمكن المستمع / القارئ من استخدام نص معين في مقام تواصلي ما عليه أن يفهم هذا النص، لذا فإنه سيركز أساسا على ما يسميه فهم النص، معالجا في سياقه النفسي وبالأخص (الإدراكي) وفي هذه الحالة فإن فهم النص يقوم على المخطط التالي:

إن مستعمل اللغة سوف يفهم بالدرجة الأولى الكلمات ومجموعة الكلمات والجمل، ومن ثم متتاليات الجمل. وبالإجمال يمكن القول إن سياق الفهم يؤول إلى تحليل المعلومة المنقولة بواسطة بنية النص السطحية وترجمتها إلى مضمون، أي إلى معلومة مفهومية وبهذه الطريقة تحول الجمل إلى سلاسل من القضايا المعبر عنها بجمل النص المتتالية.

وفي هذا الصدد يشير (فان ديك) إلى مجموعة من المعطيات يجب أن تأخذ بعين الاعتبار في إطار توضيح (سياق الفهم)، (فهم النص):

1– ينظر: علي آيت أوشان، السياق والنص الشعري، ص 82–83.

أ- استعانة المستعمل بمعرفته للعالم انطلاقا من مكتسباته المعرفية المخزونة في الذاكرة.

ب- تخزين القضايا في الذاكرة الطويلة الأمد فلكي نستطيع أن نفهم نصا معينا، علينـــا أن نقيم بين جملة (طويلة) و أخرى الروابط الضرورية في الذاكرة العملية، ثم نحــرر هــذه الأخيرة جزيئا من حمولتها وندخل فيها مجددا معلومات جديدة. وعليه فإن سياق الفهم ذو طابع دوري(Cyclique).

ج- لكي تتمكن من إضفاء ترابط خطي على نص معين يجب أن تحفظ بعض المعلومـــات في الذاكرة العملية، وهكذا لا يكون علينا باستمرار أن نسجلها من الذاكرة الطويلة الأمد.

ه- لأجل فهم النص، فمن المهم جدا أن تكون كميات المعلومات الكبرى التي يمكن استخلاصها من نص ما منظمة ومبنية ومختصرة، ولهذا السبب تلعب البني الكبرى دورا رئيسيا في المعالجة الادراكية لاحد النصوص، فالقارئ لا يستطيع أن يكرر النص كلمة كلمة ولا حتى جملة جملة عمليا، فبعد أسابيع قليلة من قراءة النص، فلن يتذكر سوى أهم موضوعات هذا الأخير، وبتعبير آخر: إن بنية النص الكبرى هي التي تقاوم النسيان بوجه خاص...

والمبدأ العام الذي يلعب دورا في تخزين معلومة نصية واستذكارها واسترجاعها هو القيمة البنيوية لهذه المعلومة.

إن البني الفوقية والبنى البلاغية هي منظمات مهمة للمعلومة النصية في الذاكرة، وفوق ذلك تلعب الخطاطات دورا كبيرا في إعادة إنتاج النصوص وبرمجتها، ومن الممكن أن يقوم عدة مستعملين للغة في مواقف مختلفة بإعطاء نص معين تفسيرات إجمالية متباينة جزئيا، ولتدارك ذلك بعض الشيء سنسلم بأن مجموعة كبيرة من العوامل تلعب دورا في فهم النصوص هو من ناحية أولى عام ودائم تقريبا بالنسبة للجماعة اللغوية وللفرد و من ناحية ثانية لايصلح إلا لهذا المتكلم ولهذا الموقف المحدد، ويسمى (ديك) هذه العوامل المترابطة الاستعداد الإدراكي» وهذا الاستعداد خالص بالضرورة، إنه لا يعمل إلا في

لحظة الفهم الراهنة، أما فيما بعد فيمكن أن يكون استعداد القارئ نفسه إزاء النص نفسه مختلفا.

ويدخل في صميم الاستعداد الإدراكي في الدرجة الأولى، معارفنا وآراؤنا وأفكارنا في الفكر الحاضر، هذه المعارف نسميها (أطرا)، وهي ذات اهمية قصوى بالنسبة إلى إدراك عملنا الاجتماعي وتفسيره وتوجيهه وبالتالي فهي تلعب دورا مهما في تفسير النصوص التي تحيل إلى أنماط الاحداث المذكورة، وهذا النوع من المعرفة – الإطار يحدد تحت تاثير آمالنا الطبيعية، ما نعتقده مكنا ومحتملا في الواقع الاجتماعي وبالتالي في النص أيضا.

و تسهم هذه العوامل في تحديد ما يراه أحد القراء ملائما ومهما في النص أي ما هو مهم بالنسبة إليه، عندما يكون في ذهنناه موضوع محدد بسبب مهمة معينة أو حقل اهتمام معين أو أمنية خاصة، فإننا سنقوم بتحليل إدراكي لهذا النص إذا كنا نريد شراء سيارة من نوع معين، فإننا نقرأ الإعلانات المتعلقة بهذا النوع أو نختار المعلومات المتعلقة خصيصا بهذه السيارة من النصوص التي تتناول أنواعا عدة.

وأخيرا تلعب هذه العوامل دورا في معالجة النصوص الإدراكية في المواقف والمعايير والقيم التي يعتمدها المتكلمون[1].

ج- السياق النفسي الاجتماعي: تأثير النصوص

(Le contexte socio-Psycologique: influence des textes)

والمقصود به المفعول الذي تحدثه النصوص على مستعملي اللغة سواء فرديا أو جماعيا، فلم يعد المقصود الآن هو التساؤل عما يفعله احد القراء أو المستمعين بنص ما، إنما ما هي العوامل الاجتماعية التي تلعب دورا في فهم النص؟ وبالعكس ما هي جوانب الفهم السطحي التي يمكن أن تكون لها مضاعفات اجتماعية؟ بالرغم من كثرة الابحاث

1- ينظر: السياق والنص الشعري: علي آيت أوشان، ص 83-85.

التجريبية (في غضون الخمسينات خاصة) والتي تتناول تأثير الاتصال الشفهي على الأراء والمواقف، فإن اختصاصيي علم النفس الاجتماعي مازالو يجهلون العوامل المحددة التي تلعب دورا في معالجة النص..

وثمة مبدأ أول «فعال» في تكوين وتغيير المعرفة والآراء والمواقف بواسطة النصوص، وهو مبدأ: (الوظيفية La fonctionnalite) فالشخص ينمي بخاصة نوع المعرفة والمواقف التي يستطيع استخدامها في نشاطه الادراكي والاجتماعي فالمعرفة الضرورية للتمكن من اتمام بعض الأفعال والمواقف المهمة لتنظيم هذه الأفعال ولتفسير الواقع الإجتماعي تتكون قبل المعرفة والمواقف التي تفتقر إلى البعد الاجتماعي.

– المبدأ الثاني: هو الترابط الإدراكى، سوف نفضل المعرفة والمواقف التي تتفق مع المعرفة والمواقف المستوعبة قبلا.

– المبدأ الثالث: (Identification) تحقيق الذات اجتماعيا وشخصيا فمن المفضل أن تكون المعرفة والمواقف متفقة مع الآراء التفسيرية التي يكونها الفرد عن ذاته وعن علاقاته مع مجموعة معينة من الأفراد.

وبالنسبة لمعالجة النص، فهذا يعني أن الفهم، مثل تخزين المعلومة، موجه بالإستعداد الإدراكي الذي يعمل وفقا لمبادئ محددة، ويجب أن يكون انتظام عمل هذه السياقات ودقته موضوع أبحاث مستقبلية. [1]

د- السياق الإجتماعي: النص في التفاعل والمؤسسة.

Le Contexte Social: Le texte dans l'interaction et l'institution.

إننا ونحن ننطق بنصوص في سياق معين إنما نقوم بأفعال كلامية، والأفعال الكلامية هي أفعال اجتماعية، تنتج في سباقات من التفاعل التواصلي، وهذا التفاعل يندرج في مقامات اجتماعية.

1- المرجع السابق، ص 86.

ويشير (فان ديك) إلى أن اللسانيات الاجتماعية وسوسيولوجيا اللغة تولي الكثير من الاهتمام للعلاقات القائمة بين السياق الإجتماعى واستعمال اللغة، لكن هذه الدراسات تتناول في المقام الأول العوامل السوسيولوجية الكبيرة (كالطبقات الإجتماعية مثلا) والبني الخاصة للملفوظات (الأصوات، المعجم، التركيب)، وتحت تأثير نظرية التفاعل السوسيولوجي المصغر (Microsociologique) قبل كل شيء، وما يسمى بالمنهجية الاثنية (Ethnomethodologie) استمر الإهتمام بأشكال السلوك النصي النوعية، وخصوصا بالحوارات الشائعة في الازدياد.

هذه المواقف الإجتماعية فريدة» (Uniques) بحد ذاتها، لكنها تتمتع مع ذلك بعدد كبير من الخصائص التي لها طابع أعم وحتى اصطلاحي، إنها أولا مقامات – نماذج (Situations - types) خاضعة تقريبا لمعايير معينة، وتتكرر باستمرار، وهكذا فثمة مقامات ذات طبيعة عامة أو خاصة مؤسسة أو غير مؤسسة تأخذ فيها الملفوظات قيمة فعل كلامي.

هكذا، فإن النص كفعل كلامي لا يحدده فقط المقام الاجتماعي (أو بالأحرى التأويل الذي يعطيه له المستعمل / المشارك)، إنما المقام الاجتماعي نفسه تحدده كيفية استعمال اللغة (...).

من الواضح أن تأثير النص على المقام الاجتماعي وكذلك تأثير المقام الاجتماعي على النص يمارسان بواسطة الاستعداد الإدراكي للمستعمل، ذلك أن تفسير هذا الأخير للواقع الاجتماعي، مهما كان اصطلاحيا هو الذي يمارس تأثيرا على توجيه الإنتاج النصي وفهم النص، من خلال آرائه ومواقفه ورغباته ومصالحه، وكما في المقام الاجتماعي فإن مصالح المشارك ليست دائما متوافقة، ولما كان المستعمل يرغب في أن يكون الملفوظ تأثير أفضل على مخاطبه في المقام التواصلي فإن مستعمل اللغة سيلجأ إلى استراتيجيات عدة والتي تلعب دورا في البني البلاغية والأسلوبية بمعزل عن هذا الدور الذي تلعبه

النصوص / الأفعال الكلامية في التفسير الإجتماعي، أي على مستوى السياق الصغير (Micro-Contexte) يمكن أن تكون بعض النصوص فعالية على مستوى ما يمكن تسميته بالسياق الإجتماعي الكبير (Micro-Contexte-Social)، أي على مستوى المؤسسات. .. ولا تقوم العلاقة التفاعلية بين المؤسسات فقط، إنما أيضا بين المؤسسات والأفراد.[1]

ه – السياق الثقافي: النص كظاهرة ثقافية.

Le Contexte Culturel: Le Texte comme Phénoméne Culturel

إضافة إلى كون النص أحد عناصر التفاعل الإجتماعي، فإنه يمثل ظاهرة ثقافية أيضا، يمكن أن نستخلص منها بعض الاستنتاجات حول البنية الإجتماعية للجماعات الثقافية وغالبا ما يمكن أن نستخرج من النصوص والحوارات المستعملة في المقامات دور أعضاء المجتمع وحقوقهم وواجباتهم والقواعد والأعراف السائدة بينهم. .. وباختصار فإن تحليل النص هو طريقة ذات فعالية كبيرة في إطار التحليل العام للثقافة. .. وينهي فان ديك » مقاله باستنتاجات مفادها أن:

الدراسية المنهجية للنصوص لا يمكن إلا أن تكون مشتركة بين عدة ميادين علمية ذلك أن النصوص لا تمتلك فقط بنيات نحوية، على مستوى الأصوات، والمعجم، والتركيب والدلالة، وإنما أيضا تمتلك بنيات أخرى مثل البني الفوقية (الخطاطات) والبنى الأسلوبية، والبلاغية التي هي مسؤولة عن عدة مستويات من النص وفي هذا الإطار يبدو من المهم الربط بين مختلف المستويات بعضها ببعض في التحليل النصي، فغالبا ما تكون العلاقات الصوتية والتركيبية بين الجمل، مثلا تعبيرا عن علاقات سيميائية، بين قضايا معينة أو عن علاقات تداولية بين أفعال كلامية.

1– ينظر: المرجع السابق، ص 87 –88.

لذا فإن تحليل النصوص يتطلب مقاربة متعددة الأبعاد تفرض الربط بين مختلف المستويات، لأن المقصود ليس هو فقط فهم النص وتحليله لذاته، إنما قبل كل شيء فهم وتحليل مختلف وظائف النص (الأفعال، النتائج...) في هذه السياقات[1].

وخلاصة القول أن تقسيم السياق عند فانديك ينطلق من مبادئ التداولية التي تعنى باستعمال اللغة في موقف تخاطبي معين، ويتأسس على الأفعال الكلامية كوظائف ومقتضيات نفسية واجتماعية وإدراكية .

1- ينظر: المرجع السابق، ص 88-89.

المحاضرة العاشرة

السياق وجمالية التلقي

المحاضرة العاشرة: السياق وجمالية التلقي

يتناول هذا الدرس علاقة السياق بالتلقي وتنطلق من وظيفة القارئ وعودته إلى مسرح الأدب إلى جانب المؤلف والنص، لأن نظرية التلقي تهتم بإدراج المتلقي ضمن الظاهرة الأدبية بحكم أن النص الأدبي لا يتحدد فقط بالسؤال ما الأدب؟ أو من يتكلم في النص؟ أو ما هو الموضوع؟ بل يهتم بالعلاقة التفاعلية بين النص والقارئ، وهنا تكمن العلاقة بين التلقي والسياق، حيث أننا نستكشف الظروف التي قيل فيها النص وموقف القارئ أو المتلقي منها .

وعلى هذا الأساس فإن جمالية التلقي تدعوا إلى تجاوز نظرية الأدب الكلاسيكية، وإعادة بناء الأدب على أسس نظرية ومنهجية جديدة، ويشكل الاهتمام بالمتلقي أو القارئ الأساس النظري في هذا التصور النقدي لأنه يساهم في الدور المركزي في تشكل العمل الأدبي[1].

وترتكز جمالية التلقي على ذلك الاتجاه النقدي الذي يهتم بفعل تلقي النص الأدبي، فالجمالية وفق أصحاب التلقي ليست خصوصية في الجميل ولكن في علاقة تلقيه[2].

وترتبط جماليات التلقي بجهود المنظر الألماني هانس روبرت ياوس بالدرجة الأولى، حيث قدم مشروعه التأسيسي لجمالية التلقي في مقال ألقاه على شكل صيغة درس افتتاحي عام 1967 بعنوان تاريخ الأدب تحد النظرية الأدبية، وقد انتقد فيها ياوس الاتجاهات النقدية السائدة في الساحة الأدبية والتي تمثلت في المنهج التاريخي والماركسية والشكلانية والبنيوية[3].

1- ينظر: علي آيت أوشان، السياق والنص الشعري، ص 102.

2- ينظر: يادكار لطيف: جماليات التلقي في السرد القرآني، دار الزمان للطباعة والنشر، ط1، 2010، ص 18.

3- ينظر: المرجع نفسه، ص 20.

ويعتمد مشروع جمالية التلقي على مركزية دور المتلقي في إنتاج المعنى الذي يتم عبر تحويل السؤال من ماذا قال النص ؟في التفسير التاريخي الحرفي إلى ما الذي يقوله النص لي وما الذي أقوله للنص ؟،إنه يعطي أهمية بالغة للمتلقي عندما يعده الحكم الفاصل في التاريخ الجديد للأدب، فالوجود الفعلي للعمل الأدبي وتطوره التاريخي يقوم على الاشتراك النشط للقارئ فمن خلال عملية تأمله يدخل العمل أفق الخبرة، وهو أفق متغير يتم فيه التحول الفعلي من التلقي البسيط إلى الفهم النقدي، ومن التلقي السلبي إلى التلقي الإيجابي ومن حصر مهامه في التعرف على المعايير الجمالية إلى إنتاج جديد يتخطاها بكثير[1].

لقد كانت منطلقات ياوس في جماليات التلقي بإعادة تشكيل النظرية الأدبية عن طريق التركيز على العلاقة بين النص والمتلقي، وقد كانت نقطة الانطلاق عند ياوس هي البحث عن معنى النص الأدبي لدى القارئ الذي يسهم في إنتاج المعنى بتوجيهه من بنيات النص الداخلية، لأن هذه البنية مبنية مسبقا داخل النص قبل تدخل القارئ لإنتاج المعنى[2].

معنى ذلك أن النص يركز عليه من حيث هو مجموعة من العلاقات بين الجمل وهذه من خصائص السياق اللغوي الذي يهتم بنظم الجملة وتركيبها .

وتقوم أسس جماليات التلقي عند ياوس على ما يلي :

– إن المتلقي الأول للنص يمنحه تحققه التام والنهائي، بل إن من خصائص العمل الأدبي أنه يخلق قراء جددا في كل حقبة، فلكل زمن قراؤه، كما أن لكل قارئ قراءته، فالأسئلة هي أسئلة تتجدد عبر تاريخية التلقي بواسطة تأويل المتلقي للأجوبة التي يرى أن العمل الأدبي يقدمها.

1– ينظر: المرجع السابق، ص 20.

2– ينظر: المرجع نفسه، ص 20.

-إن هذه العلاقة لا تقوم على فراغ فقدرة المتلقي على منح النص الأدبي تحققه وراهنيته قدرة يكتسبها من خلال قراءة النصوص السالفة التي تشكل مخزونا مرجعيا يتم تلقي النص الجديد على أساسه، فيتشكل لدى المتلقي دائما أفقا للانتظار يعمل النص الجديد إما على تدعيمه أو تغييره أو خرقه[1].

أما إيكو فقد نظر إلى سياق النص الأدبي بأنه غير مكتمل، لأن الأمر لا يتعلق بالجانب اللساني الذي يسعى دائما إلى تحديد النص الأدبي فقط، بل أي إرسالية بما في ذلك الجمل والكلمات المعزولة التي ترد خارج النسيج التركيبي العام، فالنص الأدبي يتميز عن باقي الأصناف التعبيرية الأخرى ببنائه المركب الذي تتداخل فيه عدة عناصر ومكونات فهو نسيج علاقات معقدة .

ويتحدث إيكو عن القارئ ويبين بأنه القارئ النموذج القادر على تحليل النص على النحو الذي افترضه المؤلف والذي بمقدوره أن يشتغل تفسيريا بنفس الدرجة التي يشتغل بها المؤلف إبداعيا وكثير من النصوص الإبداعية التي تكشف عن نوعية قرائها النموذجيين بافتراضها قدرة موسوعية جد متميزة أي ركام معرفي وتلقيه مرجعية ثقافية جد واسعة لا يمكن أن تتوفر لدى أي قارئ عادي[2].

ويقر إيكو بمصطلح التعاون النصي وأساسه الحوار المتبادل بين المؤلف والقارئ داخل النص وقد تميز مله بكونه طور الأسئلة التي طرحت منذ الستينات حول إمكانية تقديم قراءة نقدية متماسكة ومنسجمة، ويتجلى ذلك من خلال انتقاله من النص كعالم أو كبنية إلى النص كاستراتيجية، وقد حقق انطلاقا من هذا الطرح مجموعة من العمليات

1- ينظر: علي آيت أوشان: السياق والنص الشعري، ص 104.

2- ينظر: المرجع نفسه، ص 107.

العميقة للكشف عن الاشتراك النصي من خلال تحديد مفهوم النص والسياق ومستويات التعاون النصي وعلاقة القارئ بالنص[1].

وخلاصة القول أن علاقة السياق بجمالية التلقي تكمن في ذلك الارتباط بين المبدع والنص والمتلقي، حيث يمثل النص تلك العلاقات الجملية التي تعتمد على السبك والحبك، وهو ما ينشده السياق اللغوي، ويمثل القارئ حلقة وصل بينه وبين النص، لأنه هو الوحيد القادر أن يكشف جماليات النص باعتباره مؤولا وهو بذلك يعتمد على السياقات المقامية في تحليل النص.

1- ينظر: علي آيت أوشان: السياق والنص الشعري، ص 110.

المحاضرة الحادية عشر

السياق عند المحدثين

المحاضرة الحادية عشرة :السياق عند المحدثين

لقد عرفت نظرية السياق طريقها إلى الدراسات اللغوية الحديثة في العالم العربي على يد ثلاثة من الرواد اللغويين العرب والذين أرسلوا في بعثات علمية إلى الغرب للحصول على درجة الدكتوراه وهم تمام حسان وكمال بشر ومحمود السعران الذين تأثروا بأستاذهم فيرث رائد النظرية السياقية ومؤصلها.

أولا: تمام حسان

لقد تطرق تمام حسان إلى نظرية السياق من خلال كتابيه مناهج البحث في اللغة واللغة العربية معناها ومبناها.

أما كتاب مناهج البحث فقد كان عرض السياق فيه من خلال حديثه عن النحو والدلالة، وقد تحدث عن الأسس السياقية حيث يقول :"ترتبط الناحية الشكلية للكلمات في السياق بما قبلها وما بعدها، فأداة التعريف دليل على اسمية ما بعدها، وياء النسب دليل على اسمية ما قبلها، وسوف دليل على فعلية ما يليها.. ولا نستطيع إلا على أساس سياقي أن نفرق بينهم باعتبارها ضميرا منفصلا، وبينها باعتبارها ضميرا متصلا لأنها بشكلها الإملائي قد لا تدل على اتصال أو انفصال بدليل المقارنة في الأمثلة الآتية :

هم يحضرون   يحضرهم

هم يجدون   يجدهم[1]

1- تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، 1990.

فالشكل الاملائي هنا لا يجدي في التفريق بين الضميرين، وإنما تحتاج في التفريق إلى الموقع في السياق، والسياق هو المكان الطبيعي لبيان المعاني الوظيفية للكلمات، فإذا اتضحت وظيفة الكلمة، فقد اتضح مكانها في هيكل الأقسام التي تنقسم الكلمات إليها"[1]

ويتجلى السياق عند تمام حسان في بيان وظيفة كل عنصر في التركيب، ودوره في المعنى سواء أكان ذلك عن طريق السياق اللغوي أو السياق غير اللغوي، ويقول في هذا الشأن: "قد بينا أن المعنى يتضح في السياق أكثر ما يتضح ولكن قسطا منه يتضح خارج السياق، فالفرق بين محمد ويقوم يتضح بمجرد النظر إليهما ولو كان ذلك خارج السياق، وسيبدو لأول وهلة أن محمدا اسم علم، وهذه وظيفته التي يؤديها في النحو، وأن يقوم فعل مضارع وتلك هي وظيفته أيضا"[(2)].

كما يبين تمام حسان وسائل الترابط في السياق ويرجعها إلى طرق التركيب والرصف، يقول في ذلك :"إن ما يجعل السياق سياقا مترابطا، إنما هي ظواهر في طريقة تركيبه ورصفه لولاها لكانت الكلمات المتجاورة غير آخذ بعضها بحجز بعض في علاقات متبادلة تجعل كل كلمة منها واضحة الوظيفة في هذا السياق"[(3)].

وهناك وسائل تحقق هذا الترابط قسمها تمام حسان إلى ثلاثة أقسام:

- وسائل التماسك السياقي.
- وسائل التوافق السياقي.
- وسائل التأثير السياقي.

1- تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص 200.

2- المرجع نفسه، ص 201.

3- المرجع نفسه، ص 203.

أما التماسك السياقي فإنه يقتضي توافقا بين أجزاء معينة في السياق في بعض النواحي الآتية أو كلها :

أ–التكلم والحضور والغيبة (الشخص).

ب– الإفراد والتثنية والجمع (العدد)

ج التذكير والتأنيث(النوع)[1].

وقد انتهج الدكتور تمام حسان المنهج نفسه من عناصر النظرية السياقية في كتابه، حيث نظر إلى الدراسات اللغوية العربية من خلال قضية المعنى، كما يتمثل عند أصحاب النظرية السياقية، فالمعنى عنده ينقسم إلى قسمين:

المعنى المقالي والمقصود به السياق اللغوي عند فيرث والمعنى المقامي الذي يقوم على فكرة المقام أو سياق الحال كما وردت في النظرية السياقية[2].

والمعنى المقالي عنده يقوم على شبكة من العلاقات السياقية التي تتمثل في مجموعة القرائن اللفظية والمعنوية والتي تقترن أولا وأخيرا بالسياق أو ما أطلق عليه المعنى.

أما القرائن المعنوية في السياق اللغوي أو المعنى فهي عنده :

1–قرينة الإسناد أي العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل.
2–قرينة التخصيص مثل قرينة التعدية في المفعول به والمعية في المفعول معه والظرفية.
3–قرينة المخالفة مثل المنصوبات التي يتغير المعنى بتغيرها إلى المرفوعات مثلا.
4–قرينة النسبة وهي معاني حروف الجر التي تنسب بها معاني الأفعال إلى الأسماء.

1– تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص 204

2– ينظر: عبد النعيم خليل: نظرية السياق، ص 317

5-قرينة التبعية مثل النعت والتوكيد والعطف والبدل.

تلك هي القرائن المعنوية في السياق اللغوي، أما القرائن اللفظية فهي:

1-العلامة الإعرابية.

2-الرتبة.

3-مبنى الصيغة.

4-المطابقة.

5- الربط.

6-التضام.

7-الأداة.

8- النغمة[1].

ويعلق الدكتور عبد النعيم خليل على أهمية السياق اللغوي، وحديث تمام حسان عنه وبيانه في التركيب منة خلال جملة من الملاحظات وهي:

- تكتسب الكلمة معناها الوظيفي على مستوى التركيب من خلال موقعها في النظم وصيغتها الصرفية، والمعنى المعجمي، وليس كما ادعى الدكتور تمام حسان أنها تكتسب هذه الوظيفة من وضعها وقيمتها فقط.

- ليس هناك من فرق يذكر بين ما ذكره من وسائل التوافق السياقي ووسائل التماسك السياقي وعليه فقد ذكر نفس العناصر تحت كل منهما.

1- ينظر: تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص 315.

– ميز الدكتور تمام حسان بين الاسم والضمير على أساس من الدلالة الاجتماعية، حيث يرى أن الأسماء تحمل دلالتين إحداهما دلالة الالتزام والثانية المطابقة، غير أن هذا التمييز موجود في العربية منذ وجد النحو العربي، فالضمائر قسم خاص في الكلام العربي غير أن المشهور تقسيم الكلام إلى اسم وفعل وحرف من منطلق أن الضمائر تتبادل الموقع في معظم الأحيان مع الأسماء كموقع الابتداء، وأن القدماء فرقوا بين الاسم والفعل على أساس من الزمن ومن هنا دخلت الضمائر عندهم في نطاق الأسماء(1).

ويفرق تمام حسان بين السياق اللغوي وسياق الحال أو المقام، بأن السياق اللغوي يتكون من المعنى الوظيفي والمعنى المعجمي، وهو يشمل القرائن المقالية، أما المقام أو سياق الحال فهو مكون من ظروف أداء المقال وهي التي تشتمل على القرائن الحالية وكل ما يسمى بالمقام.

2- كمال بشر:

يتبنى كمال بشر آراء المدرسة الاجتماعية ويعلن انتماؤه إليها قائلا :"ونحن من جانبنا لا يسعنا إلا أن نتتبع هذه المدرسة لأن في مناهجها ما يكفل لنا الوصول إلى نتائج صحيحة خالية من الاضطراب والخلط، نذهب إلى أن المعنى اللغوي ليس إلا مجموعة الخصائص والمميزات اللغوية للحدث اللغوي"(2).

معنى ذلك أن كمال بشر يبين دور هذه المدرسة الاجتماعية، والتي تنص على أن الظروف الاجتماعية والنفسية تساهم بدور فعال في الكشف عن المعنى المراد، لأنها تولي اهتماما بعناصر السياق وخاصة سياق الموقف الذي يحدد المكان والزمان والعناصر المشتركة بين المتكلم والسامع.

1- ينظر: عبد النعيم خليل: نظرية السياق، ص 318.

2- كمال بشر: دراسات في علم اللغة، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 1998، ص63.

وقد تطرق الدكتور كمال بشر إلى الحديث عن المقام أو ما أطلق عليه المسرح اللغوي، حيث يقول: "والمقام في نظرنا ليس مجرد مكان يلقى فيه الكلام، وإنما هو إطار اجتماعي ذو عناصر متكاملة، آخذ بعضها بحجز بعض، فهناك الموقف كله بمن فيه من متكلمين وسامعين وعلاقاتهم بعضهم ببعض، وهناك كذلك ما في الموقف من الأشياء والموضوعات المختلفة التي قد تفيد في فهم الكلام والوقوف على خواصه، وهناك كذلك الكلام نفسه.

وهذا الكلام في حقيقة الأمر ليس إلا عنصرا واحدا من عناصر المسرح اللغوي بأكمله، ولا يتم فهمه إلا في هذا الإطار العام بما فيه من شخوص وديكور وعدد وآلات، وفي هذا المقام ينبغي أن لا نهمل حركات الشخوص وسلوكها، وما يتبع الكلام أو يصحبه من حركات الجسم وإشاراته وإيماءاته وعزل الكلام عن هذا الموقف الحي يحيله إلى شيء مشوه، أو شيء جامد جمود أمثلة المعلمين في فصول تعليم اللغات"[1].

والملاحظ أن كمال بشر قد أصر على فاعلية عناصر النظرية السياقية في عملية تعليم اللغات، وركز على سياق الحال لأنه يهتم بتفاعل كل من المعلم والمتعلم.

3-محمود السعران:

لقد تناول محمود السعران في كتابه علم اللغة مقدمة للقارئ العربي النظرية السياقية في حديثه عن أستاذه فيرث الذي نقل أفكاره وآراءه عن السياق، ورأى السعران "أن مدرسة فيرث تنظر إلى المعنى على أنه صورة مركبة من مجموعة من الوظائف اللغوية الصوتية والفونولوجية والمورفولوجية والنحوية والمعجمية، بالإضافة إلى السياق الاجتماعي للحدث اللغوي[2].

1- كمال بشر: دراسات في علم اللغة، ص 65.

2- عبد النعيم خليل: نظرية السياق بين القدماء والمحدثين، ص 323.

ويرى الدكتور السعران أن الوصول إلى معنى النص يستلزم ما يلي:

– أن يحتل النص اللغوي على المستويات اللغوية المختلفة الصوتية والفونولوجية والمورفولوجية والنظمية والمعجمية .

– أن يبين سياق الحال (الماجريات) شخصية المتكلم وشخصية السامع وجميع الظروف المحيطة بالكلام .

– أن يبين نوع الوظيفة الكلامية، تمن، إغراء.

–أن يذكر الأثر الذي يتركه الكلام (ضحك، سخرية)[1].

ويتناول سياق المقام أو الحال الذي يعرفه بأنه مجموعة من العناصر المكونة للحال الكلامية وهذه العناصر هي:

– شخصية المتكلم والسامع وتكوينهما الثقافي وشخصيات من يشهد الكلام غير المتكلم والسامع –إن وجدوا– وبيان ما لذلك من علاقة بالسلوك اللغوي.

– العوامل والظواهر الاجتماعية ذات العلاقة باللغة وبالسلوك اللغوي لمن يشارك في الموقف الكلامي كحالة الجو، إن كان لها دخل، وكالوضع السياسي وكمكان الكلام، وكل ما يطرأ أثناء الكلام ممن يشهد الموقف الكلامي من انفعال أو أي ضرب من ضروب الاستجابة وكل ما يتعلق بالموقف الكلامي أيا كانت درجة تعلقه.

– أثر النص الكلامي في المشتركين كالإقناع والألم أو الإغراء أو الضحك[2].

وخلاصة القول أن علماء اللغة المحدثون الذين تتلمذوا على يد فيرث، قد تأثروا به في عرض هذه النظرية، وأسهموا إلى حد كبير في نقل أفكار فيرث، وكان لهم الفضل في

1– محمود السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص 340–341.

2– المرجع نفسه، ص 339.

التعريف بهذه النظرية وتطبيقها على مجموعة النصوص العربية، بالرغم من اهتمامهم بالقسط الأوفر في الجانب النظري للسياق .

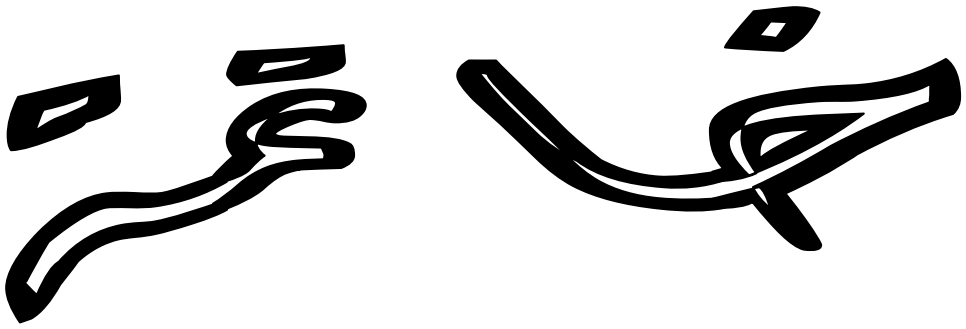

لقد أفضت هذه الموضوعات الخاصة بمادة نظرية السياق إلى مجموعة من النتائج أهمها:

– تختلف أنواع السياق حسب المرجعية الفكرية للدارسين، فمنهم من يقسمه إلى قسمين سياق لغوي، وسياق غير لغوي، وقد ارتأينا أن نقسمه إلى أربعة أقسام كما قسها الدكتور مختار عمر، لما فيها من التفصيل، والهدف من ذلك هو معرفة الطالب للفروقات بين هذه الأنواع، وقدرته على تطبيق هذه الانواع على النصوص اللغوية والخطابات المتعددة.

– تكمن أهمية السياق في معرفة دلالات الألفاظ، ودلالات التركيب، لا سيما المرجع الذي يعد رابطا إحاليا يساهم في تماسك النص، وفي الوقت نفسه يعد شيئا خارجيا تحيل إليه العلامة اللسانية.

– إن أهم مرتكز ركزت عليه البلاغة هو مراعاة حال السامع ووضعيته الاجتماعية والنفسية، الأمر الذي جعل مفهوم البلاغة يرتكز على مطابقة الكلام، ولكل كلمة مع صاحبتها مقام.

– بالرغم من اهتمام البلاغيين بالسياق، إلا أن الأصوليين بحثوا في مجرياته بإسهاب كبير، لأن تركيزهم وتوجههم كان يهدف إلى استنباط الحكم الشرعي من القرآن والسنة، فكان لزاما عليهم أن يبحثوا ويفرقوا بين المصطلحات الأصولية كالنص والمفسر والمحكم وغيرها .

– لقد أصر علماء اللغة المحدثين على قيمة السياق، فالكلمة عندهم لها استعمالات، وذلك لأنهم ركزوا على السياق الاجتماعي وما يخلفه من أثر على الدلالة.

– إن للسياق ارتباط كبير بمباحث التداولية، فكلاهما يركز على استعمال اللغة في مواقف معينة، خاصة إذا تعلق الأمر بالأفعال الكلامية والإشاريات والمعنى الحرفي والمعنى الضمني.

وفي الأخير آمل أن يستفيد طلبتنا من هذه المادة، وأن يستثمروا مبادئها في بحوثهم العلمية، ويبقى هذا المجهود يحتاج إلى قراءة أكثر من قبل الباحثين فعسى غيري يواصل الدرب في البحث والقراءة والتأليف في مجال هذه النظرية.

قائمة المصادر والمراجع

- ابن القيم الجوزية: بدائع الفوائد، تح أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1994.
- ابن جني، الخصائص، تح عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1999.
- ابن منظور: لسان العرب، دار صادر بيروت، دط، دت.
- ابن هشام، مغني اللبيب: تح: محمد محي الدين، مطبعة المدني، القاهرة، دط، دت.
- ابن يعيش: شرح المفصل، إدارة المكتبة المنبرية، القاهرة، دط، دت.
- أبو حامد الغزالي: معيار العلم في المنطق، تح: سليمان دنيا، دار المعارف مصر، د ط، 1969.
- أبو هلال العسكري: الصناعتين، تح علي محمد، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط1، 1952.
- أحمد حساني: مباحث في اللسانيات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- أحمد مختار عمر: علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة- القاموس الموسوعي للتداولية: جاك موشلار، دار تازا، تونس، ط1، 2010.
- أحمد مطلوب: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، مكتبة لبنان، دط، 2007.
- أوستين: نظرية أفعال الكلام، تر: عبد القادر قنيني، دار افريقيا الشرق، المغرب.
- بشير ابرير: تعليمية النصوص، عالم الكتب الحديث، ط01.
- تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، 1990.
- توفان فانديك، النص والسياق، تر: عبد القادر قنيني إفريقيا الشرق، ط01، 2000.
- الجاحظ، البيان والتبيين
- جاسم محمد عبد العبود: مصطلحات الدلالة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2007.

- جعطيط نور الدين: تداولية الخطاب السياسي، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2012.
- جمعان عبد الكريم: إشكالات النص النادي الأدبي الرياض، (د.ط)، (د.ت).
- جميل عبد المجيد: البلاغة والاتصال، دار غريب القاهرة، ط 1، 2000.
- جواد ختام، التداولية أصولها واتجاهاتها، دار كنوز المعرفة، الأردن، ط1، 2016.
- حسام أحمد فرج: نظرية علم النص، مكتبة الآداب القاهرة، ط1، 2007.
- حسن حامد الصالح: التأويل اللغوي في القرآن الكريم، دار ابن حزم، بيروت، ط01، 2005.
- حسن طبل: المعنى في البلاغة العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1998.
- حلمي خليل: الكلمة دراسة لغوية معجمية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ط1، 1998.
- خلود العموش: الخطاب القرآني، عالم الكتاب الحديث، الأردن، ط1، 2005.
- رايض نور الدين: اللسانيات ونظرية التواصل مطبعة سايس، فاس، ط1، 2007.
- ربيعة برباق: علم الأصوات دليل الطالب الجامعي، دار قانة باتنة، ط1، 2016
- ردة الله الطلحي: دلالة السياق، مطبوعات جامعة أم القرى، ط1، 1424.
- رزيق بوزغاية: التداوليات، دار نوران للنشر والتوزيع، تبسة الجزائر، ط1، 2020.
- رزيق بوزغاية: ورقات في لسانيات النص، دار المثقف للنشر والتوزيع، باتنة، ط1، 2018.
- الزمخشري: أساس البلاغة، دار الكتب العلمية، لبنان ط1، 2007.
- ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، تر: كمال بشر، مكتبة الشهاب، (د.ط)، (د.ت).

- سعيد حسن بحيري: علم لغة النص، الشركة المصرية العامة لونجمان، ط01، 1997.
- السياق والنص الشعري: علي آيت أوشان، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط1، 2000.
- الشافعي: الرسالة، تح أحمد شاكر، دار التراث القاهرة، ط2، 1993.
- الشريف الجرجاني: التعريفات: مكتبة لبنان، ط1، 1998.
- صلاح الدين زرال: الظاهرة الدلالية عند علماء العربية، منشورات، الاختلاف الجزائر، ط1، 2008.
- الطيب دبة: اللسانيات البنوية،
- ظافر الشهري، استراتيجات الخطاب: دار الكتاب الجديد، المتحدة، بيروت، ط1، 2008.
- عاطف فضل: تركيب الجملة الإنشائية في غريب الحديث، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2004.
- عبد الحميد عبد الواحد: الكلمة في التراث اللساني العربي، مكتبة علاء الدين، صفاقس، ط1، 2004.
- عبد الحميد عبد الواحد: الكلمة في اللسانيات الحديثة، دار التشفير الفني، صفاقس، ط1، 2007.
- عبد الرحمن طه: التواصل والحجاج، مطبعة المعارف، الرباط، 1993.
- عبد العزيز خواجة: أنماط العلاقات الاجتماعية في النص، دار صفحات للدراسات والنشر، دمشق، ط1، 2007.
- عبد الفتاح البركاوي: دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث، دار المنار، القاهرة، ط01، 1991.
- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 3، 1999.

- عبد النعيم خليل، السياق بين القدماء والمحدثين، دار الوفاء والنشر، الاسكندرية ط01، 2007.
- عثمان أبو زنيد: نحو النص، عالم الكتب الحديث، الأردن.
- عزة شبل، علم لغة النص، مكتبة الآداب، القاهرة، ط02، 2009.
- علي زوين: منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1986.
- عيد بلبع: السياق وتوجيه دلالة النص، دار بلنسية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2008.
- فرديناند دوسوسير: علم اللغة العام، تر: يوئيل يوسف عزيز، دار آفاق عربية، بغداد، ط1، 1985.
- فريد عوض حيدر: علم الدلالة، مكتبة الآداب واللغات، ط01، 2005.
- فريد عوض حيدر، علم الدلالة: مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2005.
- فندريس: اللغة، تر: عبد الحميد الدواخلي، منشورات الأنجلو مصرية، ط1، 2011.
- في اللسانيات ونحو النص، ابراهيم محمود خليل دار المسيرة الأردن، ط1، 2008.
- قدامة بن جعفر: نقد الشعر، تح: كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1979 .
- كريم حسين ناصح: البديل المعنوي من ظاهرة الحذف، دار صفاء، للنشر والتوزيع.
- كريم زكي حسام الدين: أصول تراثية في علم اللغة، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ط2، 1985.

- كمال بشر: دراسات في علم اللغة، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 1998.
- محمد الهادي عياد: الكلمة في الدراسات اللسانية المقارنة، مركز النشر العلمي، منوبة، ط01، 2010.
- محمد محمد داود: معجم الفروق الدلالية في القرآن الكريم، دار غريب، القاهرة، ط1، 2008.
- محمد يونس علي: علم التخاطب الإسلامي، دار المنار، بيروت، ط1، 20060.
- محمود عكاشة: البرجماتية اللسانية، مكتبة الآداب القاهرة، ط 1، 2008.
- محمود عكاشة: التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، دار النشر للجامعات، ط1، 2005.
- محمود فهمي حجازي: مدخل إلى علم اللغة المعاصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1978.
- مرتضى جبار كاظم: اللسانيات التداولية في الخطاب القانوني، دار الأمان، الرباط، المغرب.
- مسعود بودوخة: السياق والدلالة، بيت الحكمة الجزائر، ط1، 2012.
- مصطفى الغلاييني: جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2003.
- مصطفى حميدة: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة، مكتبة لبنان.
- مصطفى شعبان: المناسبة في القرآن، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ط1، 2000.
- المعنى خارج النص أثر السياق في تحديد دلالات الخطاب، دار نينوي دمشق، ط1، 2011.

- منقور عبد الجليل: علم الدلالة أصوله ومباحثه، اتحاد الكتاب العربي، دمشق ط1، 2001.
- المهدي ابراهيم الغويل: السياق وأثره في المعنى، أكاديمية الفكر الجماهيري، ليبيا، ط1، 2011.
- الموافقات في أصول الإحكام، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، دط، دت.
- ناصح الخالدي: المعنى في الدراسات النحوية، دار صفاء للنشر، عمان، ط1، 2006.
- نجم الدين قادر: نظرية السياق دراسة أصولية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2006.
- هادي نهر: علم الدلالة التطبيقي، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2007.
- يادكار لطيف: جماليات التلقي في السرد القرآني: دار الزمان للطباعة والنشر، ط1، 2010.

فهرس المحتويات

مقدمة	01
المحاضرة الأولى: مفهوم السياق وأهميته	05
المحاضرة الثانية: السياق والمعنى	25
المحاضرة الثالثة: السياق والتركيب	34
المحاضرة الرابعة: السياق والمرجع	46
المحاضرة الخامسة: السياق عند البلاغيين العرب	54
المحاضرة السادسة: السياق عند الأصوليين	66
المحاضرة السابعة: السياق في الدراسات الغربية	74
المحاضرة الثامنة: السياق في التداولية فرانسواز أرمينكو – أوستين	82
المحاضرة التاسعة: السياق وتحليل الخطاب (فان دايك)	92
المحاضرة العاشرة: السياق وجمالية التلقي	110
المحاضرة الحادية عشرة: السياق عند المحدثين	115
الخاتمة	124
قائمة المصادر والمراجع	127
فهرس المحتويات	134

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic OF Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH
جامعة العربي التبسي، تبسة
LARBI TEBESSI UNIVERSITY, TEBESSA
كلية الآداب واللغات
Faculty of Letters and Languages

مستخرج رقم 04

مستخرج من محضر المجلس العلمي رقم 08 بتاريخ 29/ 09/ 2021

بناء على محضر المجلس العلمي المنعقد بتاريخ التاسع و العشرين من شهر سبتمبر لسنة ألفين و واحد وعشرين برئاسة أ.د عمر زرفاوي رئيس المجلس العلمي:

صادق أعضاء المجلس العلمي على تقارير الخبرة الايجابية للمطبوعة البيداغوجية المقدمة من قبل الدكتورة: علية بيبية، الموسومة بـ: "محاضرات في مادة نظرية السياق" موجهة لطلبة السنة أولى ماستر، تخصص: نقد حديث ومعاصر.

رئيس المجلس العلمي

جامعة تبسة
المجلس العلمي للكلية
كلية الآداب واللغات

أ.د. عمر زرفاوي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلميّ
جامعة العربي التبسي تبسّة
كليّة الآداب و اللّغات
قسم اللّغة و الأدب العربيّ

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

رقم:...74/ ق.ل.أ.ع./ / ك.آ.ل / ج .ع.ت. ت /2021

شهادة تدريس

يشهد رئيس قسم اللّغة والأدب العربيّ أنّ الأستاذ(ة) : **بيبية علية**

المولود (ة) في: 1975/06/01 بـ: قسنطينة ولاية : قسنطينة

درّس (ة) خلال السنة الجامعية : 2021/2020 السنة الأولى ماستر تخصص **نقد حديث و معاصر** للسداسيين الأول و الثاني مادة نظرية السياق .

سلمت له (ا) هذه الشهادة لاستعمالها في حدود ما يسمح به القانون.

تبسة في : .....14.....2021.....

رئيس القسم

قسم اللغة والأدب العربي والآداب واللغات
فخر الدين بلال